
السودان
كسوق أعمال سياسية

السودان كسوق أعمال سياسية

تأليف: أليكس دي وال

ترجمة: الحارث عبد الله

عدد الصفحات: ٢٣٦

مقاس: ١٧*٢٤

تدقيق لغوي وإخراج فني:

الشركة العربية للخِدمات اللُّغوية



ACforLinguisticServices

السودان

كسوق أعمال سياسية

تأليف

أليكس دي وال

ترجمة

الحارث عبدالله

!

تقديم البروفيسور: حسن الحاج علي

الكتاب الذي بين يديك «السودان كسوق أعمال سياسية: مختارات من أعمال أليكس دي وال»؛ يُعَد إسهامًا كبيرًا للدراسات السودانية، خاصةً وأن مؤلف هذه المختارات هو «أليكس دي وال» الذي جاء للسودان لأول مرة في عام (١٩٨٥م)، وركّزَتْ بحوثُه على امتدادِ فترة تُقارِب الأربعةَ عقود على البلاد.

كانت بحوثُه الأولى عن «دارفور» قد تناولت التاريخ الاجتماعي والمجاعة والنزاعات، ابتداءً من كتابه: «المجاعة التي تقتُل: دارفور، السودان»، وكتاب: «جرائم المجاعة: السياسة وصناعة الإغاثة من الكوارث في إفريقيا». ثم كتابه بالاشتراك مع «جولي فلينت»: «دارفور: تاريخ جديد لحرب طويلة» وتُرجِمَ إلى العربية، مع كتب ومقالات أخرى عن دارفور والسودان.

المختارات التي تُطالِعُها تعكس مدخلاً مختلفًا استخدمه «دي وال» لتحليل أوضاع السودان ومناطق من إفريقيا؛ يقوم على الاقتصاد السياسي، أو ما أسماه: «سوق الأعمال السياسية»، وهو نظام حَوكَمَة معاصر يُقدَّم فيه الولاءُ السياسي مقابل عائد مادي، وقد استخدَمه «دي وال» لتحليل السياسة السودانية التي يَعُدُّها سوقًا سياسيًّا فاعلة لعقود، وممارسة السياسة فيه بهذه الطريقة تُشبِه حالَ بلدانٍ أخرى في إفريقيا ودول في مناطق مختلفة من العالم.

تَبرُزُ في هذه المختارات استخدام مصطلحات السوق في تحليل السياسة؛ مثل: مديرو الأعمال، والميزانية السياسية، وسِعر الولاء، وبِنية السوق السياسي. طوَّر «دي وال» وآخرون مدخلَ السوق السياسي اعتمادًا على دراسات «الأبوية الجديدة» و«الزبائنية» و«التسويات السياسية». والسوق السياسي لا يعمل على المستوى المحلي فحسب، بل يندمج أيضًا في النظام العالمي عن طريق آليات عديدة؛ منها: مؤسسات العَولَمَة الرسمية، وتدفُّقات الريع، والاستثمار الأجنبي وخاصةً في قطاع المعادن.

يُطبِّق «دي وال» في هذه المختارات مدخلَ السوق السياسي ليُحلِّلَ العملية السياسية في السودان عبر أنظِمة متنوعة تمتد من نظام مايو بقيادة جعفر نميري، مرورًا بالديمقراطية الثالثة وحكم الإنقاذ، بقيادة عمر البشير، وانتهاءً بمآلاتِ ما سيحدث بعد ثورة ديسمبر (٢٠١٨م).

هناك اهتمام باستخدام المدخل في دارفور لأن سرديتها تعكس ملامح سوق أعمال سياسي متقدم باضطرابه وانقساماته وكونه نظامًا مفتوحًا تتجسد فيه وظائف العنف وصناعة السلام. كانت معرفة «دي وال» الجيدة بدرافور وتقلبات سياستها رافدًا مهمًّا أسهمَ في جَعْل «دارفور» حالة دراسية مفيدة لمدخل السوق السياسي.

ستُشكِّل هذه المختارات إطارًا مهمًّا لفهم مدخل السوق السياسي الذي بدأ استخدامُه يطَّرِد؛ ففي عدد خاص لمجلة «النزاع والأمن والتنمية» صدر في يناير (٢٠٢١م) قام كلٌّ من «دي وال» و«ماري كالدور» التي اشتُهرت بأطروحة الحروب الجديدة، بكتابة مقال بعنوان: «تشكُّل الهوية والسوق

السياسي»، ليكون تقديمًا لمقالات العدد التي تناولتْ خمس حالات دراسية، طبقت مدخل السوق السياسي على نزاعاتٍ بعينها. ويرى المؤلفان أن السوق السياسي يُعدّ نمطًا متطرِّفًا من الليبرالية الجديدة. ويُشيران إلى أن ما يميز عددًا من النزاعات هو الدور الكبير الذي تقوم به المعاملات المالية في الحياة السياسية اليومية حتى أضحى النفوذُ السياسي -الوظيفة العامة، والولاء السياسي، والخدمات السياسية- يُباع ويُشترى وَفقًا لقوانين العرض والطلب. يُضاف إلى ذلك أن هناك بروزًا لسَرديات سياسية تتشكَّل حول هويات أُحادية وتَشطيرية وجامدة. هذه الهويات السياسية تتشكَّل بواسطة العنف، ويستخدمها الحكّامُ التسلطيُّون ورُوَّاد الأعمال العسكريون السياسيون لإطالة أمَد بقائهم في السلطة.

على الرغم من الجهد المبذول من أنصار مدخل السوق السياسي، وعلى رأسهم «أليكس دي وال» في تقديم تحليل يُشخِّص الواقع السوداني والإفريقي، وفي دول أخرى مشابهة، إلا أن المدخل لا يمكن الاعتماد عليه وحده في تفسير وفهم أوضاع تلك الدول، وذلك لأن اتِّباعَ الواحِدِيّة في التفسير ستدفعنا للوقوع في مزالق الاختزال؛ فالواقع الإفريقي معقّدٌ لا يمكن اقتصاره على عوامل السوق وحدها، ولا يمكن أن نتجاهل عوامل قيمية وثقافية واجتماعية في تحليلنا للواقع السياسي الإفريقي.

ورغم هذا النقد، يظلُّ إسهام المدخل -مثل مداخل أخرى في العلوم الاجتماعية- مفيدًا في تشخيص وفهْم جوانب مهمة من حياتنا السياسية والاجتماعية. وستُسهِم هذه المختارات في إثراء الترجمة للعربية في مجال العلوم الاجتماعية، وهي علوم -على أهميتها- لم تَنَل حظًّا وافرًا من الإقبال والاهتمام من قِبَل الشباب في السودان. وظلت الترجمة فيها من اللغات الأجنبية إلى

العربية محدودة؛ فبينما تهتم حكوماتُ دولٍ أخرى بموضوع الترجمة، فأقامت لها مؤسسات ووفَّرَت لها التمويل، كان قدَرُها في السودان الإهمال وعدم الرعاية.

ما يدعو للتفاؤل أن هذه المختارات قام بترجمتِها شابٌّ هو: الحارث عبد الله، انشغل بأمر العلوم الاجتماعية، فما شغلتْه عوامل الإلهاء -وهي كثيرة في أيامنا هذه للشباب- عن مواصلة العزم وتكثيف الجُهد، رغم تحديات المصطلحات المعقدة التي تحفل بها المختارات التي ترجمها. ومدعاة التفاؤل كذلك؛ أن الحارثَ يُشكِّل تيارًا متناميًا من الشباب الذين يدركون أهمية العلوم الاجتماعية في تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي وفي تغييره. كما أن هذا التيار بدأ يتَبلْور في مؤسسات يتولى أمرها شبابٌ كذلك، ومن هذه المؤسسات «مركز تأسيس للدراسات والنشر» الذي اضطَلَع بترجمة ونشر هذه المختارات. تأتي هذه الترجمة ضمن نشاط «مركز تأسيس» في الترجمة، حيث يتخيَّر المقالات والكتب ذات القيمة العلمية الجيدة ولها تأثير في الواقع السوداني أو الإفريقي، ويتولى شبابٌ عمليةَ الترجمة. يحفل موقع تأسيس على الإنترنت -رغم حَداثة إنشاء المركز- على نماذج من هذه الترجمات.

وفي ختام هذا التقديم أدعو الله لشباب وشابَّاتِ «مركز تأسيس» بالتوفيق والسداد.

الدكتور/ حسن الحاج علي أحمد

قسم العلوم السياسية - جامعة الخرطوم

٦/ فبراير/ ٢٠٢١م

إهداء الترجمة

إلى الرجال الذين استيقظوا على كابوس الحروب، ثم ما يزالون يطلبون النوم ويُمَنُّون أنفسَهم بحلم السلام!

إلى امرأة في هامش بعيد تُحاول أن تَغزِل الحياة لأسرتها، فقط لتُفاجئها أصواتُ الانفجارات وهي تقترب، لتنقُضَ غزلَها من بعد قوة أنكاثًا!

إلى طفل فتِح عينيه فوجد الموت يَحْدِق به ويتوعَّدُه ويصرخ به، وهو بَعدُ لم يفهم معنى الحياة!

إلى ضحايا/أبطال الحروب الذين لا يمشون في الحياة إلا على مَسبَعَةٍ من الموت!

إليهم أُهدِي هذا العمل

مقدمة الترجمة

دُنيا لا يملكُهَا مَن يملِكُهَا
أغنَى أهلِيهَا سَادَتُها.. الفُقَرَاءْ
الخَاسِرُ مَن لَم يأخُذْ مِنهَا ما تُعطِيهِ عَلَى استِحيَاءْ
والغافِلُ مَن ظَنَّ الأشيَاءَ.. هِيَ الأشيَاءْ

محمد مفتاح الفيتوري

يفتتح «أليكس دي وال» كتابَه «السياسة الحقيقية للقرن الإفريقي: المال، والحروب وإدارة أعمال السلطة»؛ بالحديث عن بلدة «الكرمك»، واصفًا إياها بأنها:

«تقع تحت تَلٍّ صخريّ، وهو نُتوء طائش من الجرف الإثيوبي الذي يقع مباشرة عبرَ مجرى نهر صغير، تقع داخل السودان؛ (٢٥) ميلاً تجاه الغرب منها: تقع الحدود مع جنوب السودان. تجاوزت التنمية هذه البلدة؛ فليس بها مبانٍ مكوَّنَة من طابقين ولا طرق مهيئة، والكرمك تقع على الحافة -أو على عدة حواف-، لكنها أيضًا حَلَبة معارك القرن الإفريقي؛ حيث تم إرسال جيوش من تلك الدول الثلاث -وكذلك إريتريا- لخوض المعارك التي حدَّدتْ مصير المنطقة بأكملها»[1].

(1) Alex De Waal, “The Real Politics of the Horn of Africa”, p1.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن أرضٍ محلية مجاورة للكرمك، يَقطُنُها مجتمع صغير معروف باسم «الأُدُك»، وهو مجتمع وجدَ نفسَه في موضع الجبهات الأمامية لعدة حروب، واضطر أن يتكيَّفَ مع هذا الوضع بأفضل ما استطاع، وأضاف «دي وال» أنه مجتمع غير مرئيّ على مستوى السياسة العُليا للقرن الإفريقي، إلا أن الإثنوغرافية ويندي جيمس Wendy James التي لازمتْهم لمدة طويلة لدراستهم؛ أعطتْهم صوتًا عبرَ الكتابة عنهم.

يهتم هنا «أليكس دي وال» بملاحظة مهمة شاهدَتْها «ويندي جيمس» عند هذا المجتمع، وهو أنّ لديه نوعًا من «التسامح تجاه الأشخاص» والذي لا يقتصر على التسامح مع أفراد «الأُدُك» الذين اختاروا الانضمام لهذا الجيش أو ذاك، أو السعي نحو الحماية من خلال الزواج عبر الحدود الدينية، ولكن امتدَّ أيضًا إلى الجنود والإداريين الذين يتم تعيينُهم في المنطقة، وينقل عنها:

«كان من النادر أن أسمع على المستوى المحلي عن أفرادٍ في مناطق خطوط المواجهة يُلامون على دعمِهِم جانبًا أو آخر ... يتم الإشادة بالأفراد من أي جانب بسبب النزاهة الشخصية، ويتم إلقاءُ اللوم عليهم بسبب القسوة الشخصية، ولكن ليس لوجودهم في منظَّمَة مسلحة معينة أو غيرها»(١).

وهنا يُصرِّح «أليكس دي وال» بالتصريح الغريب جدًّا، أنّه «من الناس المغلوبين على أمرِهِم كأضعف ما يكون، نجد لدينا رؤية إنسانيّة بسيطة لطبيعة السياسة ... النظر من النهاية الخاطئة للتلسكوب تعكس رؤية واضحة بشكل غير متوقع: يرى «الناس» السياسة الحقيقية التي حدَّدَها «لينين» بصرامة على أنها «مَن [يفعل ماذا تجاه] مَن»(٢).

(1) Wendy James, "War and Survival in Sudan's Frontierlands: Voices from the Blue Nile", Oxford: Clarendon press, p100.

(2) Alex De Waal, "The Real Politics of the Horn of Africa", p2.

أي: أن «أليكس دي وال» هنا يدَّعي أن هؤلاء الأفراد –بعيدًا عن الصورة المزيَّفة لماهية السياسة– يرَونَ حقيقتها وحقيقة مَنطِقها، وتنعكس هذه الرؤية على أنماط تقييمهم لخيارات أفرادهم، وأنّ ما سوى ذلك من الرُّؤَى لحقيقة السياسة هي رؤًى زائفة تُخطِئ الرؤية، سواءٌ خرجت من سياسيين أو مثقفين أو حتى أكاديميين.

فما الذي يَعنِيه «أليكس دي وال» بذلك الأمر؟ وما هي بالضبط هذه «السياسة الحقيقية» التي يتحدث عنها؟

١. حول النظرية السياسية:

شَغلَ التفكير عن ماهية السياسة –بما أنها أحدُ الجوانب الأساسية من حياة كل الشعوب والحضارات– المفكرينَ والعلماء عبر التاريخ، فمنذ العهد الإغريقي القديم نجد «أرسطو» في كتابه «السياسة» محاولاً استِكناهَ ماهية النظام السياسي الذي يجب تطبيقُه، وقبله كتَبَ «أفلاطون» ثلاثة محاورات تتعلق بالنظرية السياسية: «الجمهورية» و«السياسي» و«القوانين»، وتقاطعَتْ في كتُبهم العمليتان: الوصفية لطبيعة النظام السياسي وتكوُّنه وتشكُّل السلطة، والمِعيارية المتمثلة في تصوراتهم لماهية المدينة الفاضلة، ومنذ ذلك كتَب كلُّ المفكرون الكبار تقريبًا عبر التاريخ عن السياسة[١].

ونشأت نظريات كثيرة ومتعددة حاولت الوصف والتفسير والتنبؤ –بما أنها الأهداف الرئيسية للبحث العلمي– للنظم السياسية وآليات عملِها، وذهبت هذه النظريات في مناهجها ومواضع وصْفِها كلَّ مذهب، وتعددت

(١) انظر مثلًا: ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، «تاريخ الفلسفة السياسية»، المجلس الأعلى للثقافة.

حتى صارت عمليةُ الإحاطة بها كلها متعذِّرة، ولكنها تتحدَّد في أنها الآن تُشكِّل جزءًا مما يمكن أن نطلِق عليه «العلوم السياسية».

وإذا أردنا وضع تحديد عام للعلوم السياسية يُمكننا أن نتتبَّع خُطى «جان ماري دانكن» في كتابه «علم السياسة» إذ يقول: «إن الحديث عن علم السياسة يتضمن التأكيد ضمنيًّا على ثلاثة أمور: أولاً: أن هناك نموذجًا خاصًّا للمعرفة، يتميز عن المعرفة الحَدسِيّة والشائعة، ويستحق -بسبب خصوصيته- اسمًا ووضعًا ومصداقية خاصة، ويُحتفَظ له تقليديًّا باسم العلم. وثانيًا: أن هناك ميدانًا خاصًّا يتميز بخصوصية وتماسُك داخلي، ويمكن أن يُوصَف إجمالاً بالسياسي. وأخيرًا: أن هذا الميدان، وهذا النموذج للمعرفة، يُمكن أن يُؤصَّل بطريقة تنتج علمًا ذا دلالة، وهو علم الظواهر السياسية، بما تتضمنه كلمة «علم» من سمات»[١]. ومن بين كل التحديدات المختلفة لماهية السياسة، يمكننا الاسترشاد بما ذكرته «حنة أرندت» حين ذكرت: «السياسة -كما ندركها- هي ضرورة قهرية للحياة الإنسانية، سواء تعلَّق الأمر بالوجود الفردي أو الاجتماعي؛ فالإنسان لا يعيش مكتفيًا بذاته، لكن معتمدًا على الآخرين، بالنسبة لوجوده ذاته يجب أن يكون ثَمَّةَ قلق يتعلق بشأن وجود الجميع، بدونه لا يمكن للحياة المشتركة أن تكون ممكِنة»[٢].

ولكن هذا الواقع السياسي -كما يُوحِي بذلك «أليكس دي وال» في المقدمة- لا يتمثَّل للجميع بنفس الطريقة، لا يَرَونه بنفس المنظار، وحتى وسط

(١) جان ماري دانكان، «علم السياسة»، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، ص١١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

(٢) حنة أرندت، «ما السياسة؟»، ترجمة وتحقيق: الدكتور زهير الخويلدي، أ. سلمى بالحاج مبروك، ص٣٣، دار الأمان الرباط.

المفكرين السياسيين نجد اختلافاتٍ متعددة على مختلف المستويات، وهذا ما يعني لنا أنّ هذا الواقع لا ينفَكُّ عن نوع من النظرية السياسية، وطرق التفسير التي يعتمدها الأفراد في تأويله، وهو ما لاحظه «أندرو هيود» حين قال: «إن جميعَ الناس مفكرون سياسيون، سواء علموا بذلك أم لم يعلموا»[١].

فيُصبِح لدينا -نتيجة لذلك- وسيطٌ ما بين الواقع السياسي وبين أذهاننا، نستطيع من خلاله فهمَ وتأويل الواقع السياسي، وهو النظرية السياسية والمفهوم السياسي.

في هذا السياق، يذكر «أندرو هيود»: «يمثل تكوين المفهوم خطوةً رئيسية في عملية التفكير. إن المفاهيم هي «أدوات» نفكِّر بواسطتها، ونَنتَقِد، ونجادل، ونفسِّر، ونُحلِّل بواسطتها. إن إدراك العالم الخارجي، فقط من خلال الحواس لا يُعطِينا في حد ذاته معرفةً عن هذا العالم. ومن أجلِ فهم العالم يجب علينا، بشكلٍ ما، فرضَ معنى عليه، ونقوم بذلك من خلال: بناء المفاهيم»[٢].

وكل هذا يعني -ضمن ما يعني- أن تصوراتنا عن طبيعة الصراعات السياسية، وأسباب نشأة الحروب المختلفة، وطبيعة توزيع موازين السلطة، وأسباب اللامساواة ومظاهرها المتعددة، وأسباب وجود الفساد والعنف وتوزُّعهم، وأهداف كل مجموعة سياسية، والوسائل التي ستستعملها لتحقيق هذه الأهداف، وما يترتب على ذلك من تصوراتنا عن الحلول الجيدة للمشاكل

(١) أندرو هيود، «مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية»، ترجمة: محمد صفار، ص٩، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

(٢) أندرو هيود، «النظرية السياسية: مقدمة»، ترجمة: لبنى الريدى، ص١٧، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

وكيفية تطبيقها؛ كل ذلك ليس معطًى تجريبيًّا محسوسًا يمكننا كلنا الوصول إليه، ولكنه يرجع إلى «النظرية السياسية» التي نتبنَّاها –بوعي أو بدون وعي–، والتي وَفقَها نقوم بعملية التأويل/ التفسير لكل الوقائع التي تقع أمامنا.

أما بخصوص النموذج النظري السياسي، يقول الدكتور «عادل فتحي ثابت»: «ونعني (بالنموذج النظري: Theoretical Model) من حيث هو (نموذج): الصورة الذهنية المصغَّرة للواقع السياسي المستهدَف من البحث، ونعني به من حيث هو (نظري) البناءَ الذهني الصِّرف الذي نستطيع به أن نتمثَّل ما عليه علاقات الواقع المستهدَف من ارتباط أو توافُق، وذلك في شكل صورة مصغرة من النظرية، فالغالب أن النظريات ينتهي أصحابُها دائمًا إلى تقدَيم «نماذج نظرية» مصغَّرَة يُستعانُ بها على فهمِ الواقع المستهدَف وتصور علاقاته»[(١)]، وإلى قريب من هذا المعنى يذهب محمد طه بدوي إذ يقول: «...بينما تُعنَى النظرية السياسية بمدلولها التجريبي المعاصر بتنظير الحياة السياسية تنظيرًا علميًّا عامًّا؛ أي الانتهاء عن طريق الملاحظة والتجريب إلى بناء ذهني (نظري)، ومن ثَمَّ نظرية نتصور بها الحياة السياسية في جُملتِها، ولنتخذها أداة ذهنية لفهم تلك الحياة وتفسيرها»[(٢)].

يمكننا أن نستخلِصَ من كل ما سبقَ وجودُ احتياج عام لعملية التنظير السياسي، بمعنى وضع نظريات سياسية يمكن استعمالُها لفهم الواقع السياسي

(١) عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، «النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قُدِّمت لفهم وتحليل عالم السياسة»، ص٣٧، الدار الجامعية، الإسكندرية.

(٢) محمد طه بدوي، «النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية»، ص١١، المكتب المصري الحديث.

بصورة واقعية، ولتصوُّرِه على وجهه الحقيقي، وليس بناءً على ما يتداولُه خِطاب السلطة أو ما تقوله المجموعات السياسية عن نفسِها وعن أعدائها، ولكن عبْرَ المنهج العلمي المنضبط الذي يعتمد الأدلة بمختلف أنواعها، والمناهج العلمية بتنوُّع طرُقها.

ولكن يمكننا أن نستخلص أيضًا من كل ما سبق عدمَ وجود نظرية يمكننا أن نعتبرَها هي النظرية السياسية الوحيدة والصحيحة، بل هي نظريات وأنماط تختلف وتتفاوت في صِدقِها، وهو ما يذكره «جان ماري دانكان» بقوله: «إن العلم يَبنِي إذًا حقيقة، ولكن هذه الحقيقة ليست إلا نِسبية»[١]، ولكن هذه النظريات المختلفة قابلة للتقييم والتقويم والنقد بواسطة المناهج العلمية لمعرفةِ أيٍّ منها لديه قدرة تفسيرية أوسع من غيره.

ولكن أيضًا يمكننا التخمين أن النظرياتِ السياسية المكوَّنة بطريقة علمية هي على العموم أعلى قيمةً من الكذب والتمويه والتشويه والوهم الذي تَعمَلُ مختلف الأطراف المتنافسة على السلطة بنشره، وهي الحالة العامة التي نجد أننا مغمورين فيها بشدة مع كل طرفٍ يدَّعِي في نفسِه الرُّشد وفي منافِسِيه الزيغ، فالخطوة العلمية وسط هذا الهرج هي -بلا شك ودائمًا- خطوة جيّدة.

٢. لماذا هذه الترجمة؟

قصة هذه الترجمة هي أقرب لسيرة ذاتية لمترجِمِها، ولكنها لا تخلو من القيمة الموضوعية التي يُمكن استخلاصُها منها.

---

(١) جان ماري دانكان، «علم السياسة»، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، ص١٧، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

كأي فردٍ من الجيل الذي عاصر ثورة ديسمبر (٢٠١٨م) على نظام الإنقاذ، ولم تتعدَّ قراءاتُه في التاريخ السياسي للسودان سوى كتُب يمكن عَدُّها على أصابع اليد، ثم هو الآن يمر بفترة انتقالية هي على عادة الفترات الانتقالية تتَّسِم بالسيولة والضبابية وعدم الوضوح، وتتَّسِم بقدرٍ غير يسير من اللايقينيّة؛ فقد شكَّلَتْ قضية فهم الواقع السياسي هاجسًا أساسيًّا، وقلقًا شديدًا حول المآلات الممكِنة للدولة السودانية، فالنفسُ لا تستقر على عدم اليقين بسهولة، ولكنها تظلُّ تكافح لمحاولة السيطرة على الوضع، فإن لم تكن سيطرةً حقيقية باليد، فلْتكُن سيطرةً بالوعي والفهم والقدرة على التنبؤ به.

العديدُ من القوى السياسية المتصارعة، والتي لكلٍّ منها روايتها الخاصة عما حدث وما يحدث، والقليل جدًّا من الكتب الأكاديمية التي تحاول تحليل وفهم الوضع السياسي ومآلاتِه، ووجود هذه الظاهرة الجديدة في المشهد «الفريق أول محمد حمدان دقلو حميدتي» بكل نفوذِه السياسي والمالي، وعدد ليس بالقليل من الحركات المسلحة التي يدور النقاش طول الفترة عن اتفاقيات السلام معهم وشروطها، مع حقيقة وجود واقع تهميشٍ سياسي واقتصادي للعديد من المكوِّنات العِرقِيّة والقَبَلية السودانية منذ فجر الاستقلال، والكثير الكثير من الأحداث المتسارعة يومًا بعد يوم، دون وجودٍ لتحليلِ كلِّ هذا وفهم المنطق الداخليّ الذي يحكم كل هذه العملية.

ومع حقيقة وجود تعتيم –قديم قِدَمَ الدولة السودانية نفسِها– على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربِط النخبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسيطر على الواقع السياسي، وعلاقات القرابة والمصاهرة التي تحكمهم، إضافةً لأنماط توزيع السلطات خلال الفترات

المختلفة للدولة السودانية، وغيرها من المعطيات الضرورية لفهم المشهد السياسي؛ كل هذا يجعل عمليةَ فهم الواقع السياسي عمليةً غايةً في الصعوبة.

فمن البديهي أن يفكر المرء أنه بما أن الواقع الحاضر هو نتيجة التاريخ، أي نتيجة الماضي، فبالضرورة أنّ الصياغات الصحيحة للأسئلة، وآفاق الأجوبة الواقعية؛ تكمُن هناك، في فهم ماذا حدث في الماضي ليجعل كل هذا الحاضر ممكنًا.

وللأسف، ولضعف ونُدرة الأدبيات الأكاديمية السودانية، وسيطرة العمى الأيديولوجي على الكثير من أصحابها، وجدتُّ نفسي إما أمام بحثٍ جيد، ولكنه لا يناسب الواقع الآن، أو بحثٍ رديء لا يناسب أيَّ زمانٍ كان. وعلى الرغم من الجهود العظيمة التي قام بها أمثال المرحوم -بإذن الله- منصور خالد في كتبه، والمرحوم -بإذن الله- محمد أبو القاسم حاج حمد في توصيف الواقع السياسي -وهما من أشدّ مَن أدِين لهم بخصوص بداية تكوين صورة عن السودان-؛ فأهمُّ كتبهم في فهم السياسة السودانية في رأيي لا تصلُح بصورة كاملة للواقع الآن؛ لسببين على الأقل:

١- طول العهد بين تاريخ كتابة هذه المؤلفات المهمة وبين الواقع الحالي، (فمثلاً كتاب «السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل» لمحمد أبو القاسم حاج حمد، كانت طبعته الثانية عام (١٩٩٦م)، فليس فيه تحليلٌ لفترة حكم الإنقاذ إلا يسيرًا، رغم أنها فترة شديدة التأثير، وحدثت خلالها تغيُّرات ضخمة في الواقع السياسي، أما كتاب منصور خالد «النخبة السودانية وإدمان الفشل» فقد تمّ تأليفُه في العام (١٩٩٣م)، فهو يعاني من نفس إشكال كتاب حاج حمد)، وطولُ العهد يكون مؤثّرًا خاصة حين تحصُل تحولات ضخمة مؤثرة

في جوهر ومنطق الواقع السياسي، لأن المؤلِّفَ مهما كان عبقريًّا فهو ابنُ واقعه، وكل المعطَيات والحوادث التي يبني عليها أهم تحليلاته لن تخرج عن الأحداث المتمثِّلة بين يديه، ما يجعل تحليلاته -مهما كانت جِدِّية وقوية- سياقية ولها تاريخ صلاحية تنتهي بنهايته. وتتأكد هذه الملاحظة بما سيورده «أليكس دي فال» في هذا الكتاب في حديثه عن التغيرات الكبرى التي طرأت على سياسة القرن الإفريقي عمومًا، والسودان خصوصًا.

٢- في رأيي شخصي هنالك ضعفٌ في حضور الاقتصاد السياسي في أكثر هذه الكتب خلال تحليل الواقع السياسي، وقد ذكر الدكتور تيسير محمد أحمد علي ملاحظةً قريبةً من ذلك؛ إذ قال: «لقد ظلت الدراسات السياسية والاقتصادية الخاصة بالسودان لفترة طويلة تركز على العوامل البديهية والمتفَق عليها؛ مثل: انخفاض متوسط دخل الفرد، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وذلك باعتبارها -مع عدم الاستقرار السياسي والصراعات الإقليمية والطائفية والإثنية- الأسباب الحقيقية لحالة الفقر الدائمة والمتواصلة التي ظلَّ يعيشها السودان ... وما تتجاهله كثيرًا هذه الأدبيات، بالتحديد، هو العوامل الاقتصادية- الاجتماعية التي تؤثر بطريقة ملموسة على تحديد شكل ومضمون الأحداث السياسية»[1]. وأحسَبُ أنَّ افتراض أنَّه لا يُمكِن فهم السلوك السياسي لأي فاعل في المشهد بدون معرفة مصالحه المادية ما هي؟ وكيف يمكن توسيعُها وضمان استدامتها، ولا يُمكِن فهم عملية الصعود السياسي لأي فاعل سياسي أو أمني بدون فهم الظروف والموارد المادية التي

(١) د. تيسير محمد أحمد علي، «زراعة الجوع في السودان»، ص٦، ترجمة: محمد علي جادين، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، مركز الدراسات السودانية، القاهرة.

سمحَت له بذلك، فلذلك أشعر أنّ مساحةَ الاقتصاد السياسي –بمعنى تحليل مصادر التمويل السياسي لكل فاعل سياسي- مساحةٌ مهمة جدًّا في أي تحليل مفيد للواقع السياسي، وهو ما لم أشعرْ بأن له حضورًا كافيًا في أكثر أدبيات هذَينِ المؤلِّفَين؛ فحديث منصور خالد عن السلوكيات الخاطئة والفشل المستمر للنخبة السياسية هو أمر مهم، لكن الإشارة للجذور الاقتصادية–السياسية لسلوكهم السياسي كان سيكون إضافة مهمة.

خلاف هذه الأدبيات، سنجد أن الساحة الثقافية والأكاديمية امتلأت بالحديث عن أدبيات الانتقال الديمقراطيّ، والعدالة الانتقالية، وإدارة العلاقات المدنية العسكرية، وهي أدبيات مليئة بالفائدة بلا شك، ولكن يظلّ سؤالُ قابلية هذه الأدبيات –التي نشأت مشدودة إلى سياقات معينة وتجارب تاريخية مخصوصة- للتعميم على السياق السوداني سؤالاً مشروعًا، وأحسب أن تجربتَين هما: التجربة المصرية في فشل الانتقال الديمقراطي، والتجربة التونسية في نجاح الانتقال الديمقراطي، كان لهما أثرٌ ملحوظ في تشكيلِ مخيالِ عدد كثير من المثقفين والأكاديميين –ويا لَلمفارقَة- بشكل أكبر من التجارب الإثيوبية والإريترية والتشادية والصومالية، والتي أزعُم أن لها تشابُهاتٍ أدقّ مع السودان من التجربتين المصرية والتونسية، ولطالما كنتُ متوجِّسًا من هذه الأدبيات وهذا المخيال لشعور بداخلي أنّ الواقع السوداني الذي نتحدث عنه أشدُّ تعقيدًا واختلافًا من هاتين التجربتين، وأن قدرة هذه الأدبيات على تفسير الواقع السياسي السوداني محدودة جدًّا، فلمْ ترْوِ ظمَئي، وشعرتُ أنه لا يزال هنالك حجَرٌ ناقص.

ثم في أغسطس من العام الماضي (٢٠١٩م) أخرج «أليكس دي وال» مقالاً بعنوان «المال والتناقضات: حول حدود تأثير دول الشرق الأوسط»، وقد نزل هذا المقال على أسئلتي حول تأثيرِ السعودية والإمارات على السياسة السودانية؛ بردًا وسلامًا، فهو لم يكن فقط تحليلاً يعتمد على بيانات جيدة وحديثة، ولكنه أيضًا كان يضع الاقتصادَ السياسي في قلب التحليل، ويشرح ارتباط الأعمال المالية لفاعلِين سياسيِّين وأمنِيين بالخيارات السياسية التي يمشون تجاهها، فعلمتُ أنّي أمام تفكير أكاديميّ مختلف، خبيرٍ بواقع السودان، ولم ألبَثْ أن ترجمتُه في نفس اليوم ثم نُشِر بعد ذلك ببضعة أيام.

ثم وقعتُ بعدها على ورقتِه: «السودان: تحليل من منظور نموذج سوق الأعمال السياسي»، التي أخرجها في نفس الشهر، وهي كانت أول احتكاكٍ لي بعمل أكاديميّ له، وأتذكّر أني أعدتُ قراءتها لعدة مرات لشدة إعجابي بها، ثم اقتنيتُ كتابَه المهم «السياسة الحقيقية للقرن الإفريقي: المال، والحروب، وإدارة أعمال السلطة» والذي يبدأ بالحديث عن منظور «سوق الأعمال السياسيّ» وفيه فصلان يتحدث أحدُهما عن دارفور، والآخر عن السودان ككلّ، فتأكّد عندي الانطباع أنّني أمام نموذج سياسي ذكيّ ومستبصِر وذي قدرة تفسيرية عالية، وعليهِ فهو في غاية الأهمِّية السياسية، فكانت هذه الترجمة.

٣. لماذا «أليكس دي وال»؟

صاحب هذه الأعمال المنشورة في هذه الترجمة هو الباحث البريطاني «أليكس دي وال» Alex de Waal، هو «المدير التنفيذي لمؤسسة السِّلْم العالميّ World Peace Foundation، وأستاذ الأبحاث في كلية «فليتشر»

للدراسات العليا للشؤون العالمية بجامعة «تافتس»، ويُعتبَر أحدَ أبرز الخبراء في السودان والقرن الإفريقي، فقد بحثَتْ دراساتُه وممارساتُه الأزمات الإنسانية والاستجابة لها، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز»، وطبيعة الحكم في إفريقيا، والنزاعات، وعمليات بناء السلام.

والعلاقة التي تربِط «أليكس دي وال» بالسودان قديمة، فالرسالة التي قدَّمَها لنيل درجة الدكتوراة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة «أوكسفورد»؛ كانت حول مجاعة دارفور في سنة (١٩٨٤م، ١٩٨٥م)، والتي شكَّلَت الأساسَ لأول كتُبِه «المجاعة التي تقتل: دارفور، السودان»، وقد زار -لأول مرة- السودان في عام (١٩٨٤م) من أجل هذه الدراسة[١]. إضافة لكونه عضوًا في فريق الوساطة التابع للاتحاد الإفريقي في دارفور (٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م) ومستشارًا رفيعًا لفريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المَعنِيِّ بالتنفيذsenior adviser to the African Union High-Level Implementation Panel for Sudan(٢٠٠٩م-٢٠١٢م)[٢]. وإضافةً لهذا الكتاب فقد كتب «أليكس دي وال»: «الحرب في السودان: تحليل للنزاع War in Sudan: An Analysis of Conflict (١٩٩٠م)» و«مواجهة الإبادة الجماعية: النوبة في السودان (١٩٩٥م) Facing Genocide: The Nuba of Sudan»، وكتابَين عن حرب دارفور بالتعاون مع «جولي فلينت»: «دارفور: تاريخ قصير لحرب طويلة (٢٠٠٥م)Darfur: A Short

---

(1) Alex De Waal, “The Real Politics of the Horn of Africa”, p9.

(٢) من تعريفه في الموقع الرسمي لكلية فليتشر:

https://fletcher.tufts.edu/people/alex-de-waal

طويلة لحرب جديد تاريخ دارفور:» و ،"History of a Long war" (٢٠٠٨م)،«Darfur: A New History of a Long war». وغيرها من الأوراق التي نشرها ضمن كتُب، والكتب التي تولَّى تحريرها عن السودان والقرن الإفريقي.

وكتب «أليكس دي وال» منذ فترة مبكرة العديدَ من المقالات حول قضية دارفور، كان في أكثرها ناقدًا لنمط تعامُل الإدارة الأمريكية مع المسألة، فعلى سبيل المثال؛ هو كان معارضًا للرأي الذي يرى أنّه يجبُ التدخل العسكري في السودان لوقف الأزمة في دارفور، مشدِّدًا على أن هذه الأزمة سياسية، ويجب التوصل فيها إلى تسوية سياسية؛ إذْ يَفتَتِح أحدَ المقالات بقوله: «إنّ التدخل العسكري لن يوقف القتل. أولئك الذين يُطالبون بإرسال القوات لتشُقَّ طريقها إلى دارفور عبر القتال يُعانون من وَهمِ الخَلاص. إنها حقيقة بسيطة مفادُها أن قوات الأمم المتحدة لا تستطيع إيقافَ حرب قائمة، وأن سِجِلَّها في حماية المدنيين بعيدٌ كلَّ البُعد عن الكمال. إضافة إلى ذلك، فإن فكرة قيام [جورج] بوش و[طوني] بلير بدور الحكام الأخلاقيين العالميين لا تسير على ما يرام»[1].

وكان لاحتكاكه المباشر مع العديد من السياسيين ورجال الحركات المسلحة السودانية أثرٌ مهم في استيعابه للآلية التي تعمل بها السياسة السودانية، فقد وَصَف في الكتاب -على سبيل المثال- لقاءَه بالعديد من السياسيين أمثال: مجذوب الخليفة وصلاح قوش، ورجال الحركات المسلَّحَة؛ كعبد الواحد محمد نور، فمعرفته عن السودان أبعدُ ما تكون عن معرفةٍ نظرية مَبنِيَّة على الكتب، بل فيها جانب كبير هو معرفة عملية قائمة على الاحتكاكِ بالفاعلين السياسيين،

(1) https://www.lrb.co.uk/the-paper/v28/n23/alex-de-waal/i-will-not-sign

ومعايَنَة الكيفية التي كانوا عبرها يمارِسون السياسة ويقومون بعقد التسويات/ الصفقات السياسية، وحتى ملاحظة المفردات التي كانوا يستخدمونها في التعبير عن هذه الممارسة -وسنعود لهذه المفردات بعد بُرهة-.

وإضافةً لهذه الخصائص، فقد أهَّلَ «أليكس دي وال» للكتابة الجيِّدة عن المشهد السوداني خَلفِيَّتُه الأكاديمية المتمثِّلَة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، واتجاهه العام المتوجِّس من تعميم العلوم السياسية الغربية ومفاهيمها لمقاربة وفهم السياسة الإفريقية، إضافةً إلى اتجاهه نحو محاولة وضع تنظير سياسي جديد سياقيّ، ينطلق من الواقع السياسيّ الإفريقي لمحاولة فهمه، وسيَظهَر هذا المسلك خلال أكثر هذه الأوراق المترجَمَة، وخاصةً في الورقة الأولى في هذا الكتاب.

ولهذا المسلك الأنثروبولوجي في فهم بِنيَة السياسة في إفريقيا أهميةٌ كبيرة، تتمثَّل -كما ذكرتُ أعلاه- في الانعِتاق عن أنماط التفسيرات السياسية اللاتاريخية والتي لا تضعُ السياقَ بعين الاعتبار، والتي تقوم بقراءة الواقع الإفريقي من خلال التجربة الأوروبية، ويُمكِنُ الإشارة في هذا السياق لما ذكره «بيكو باريك Bhikhu Parekh» الأستاذ بكلية الاقتصاد بلندن، إذْ يقول: «النقطة الرابعة التي ينبغي توضيحُها هنا تتصل بمصطلح (الفكر السياسي)، فقد اتُّخِذَ هذا المصطلح للدلالة على الأفكار الخاصة بطبيعة الدولة وأُسس سلطتها وطرُق تشكيل شؤونها وإدارتها. بعض المجتمعات غير الغربية ليست دولاً بالمفهوم الغربي، وحتى في تلك الدول التي تسير على النهج الغربي يقوم الكثير من الكُتَّاب فيها بنقد الدولة، فهم يرونها مؤسسةً تجريديةً مطلَقَة تتحكم في المجتمع وتتمنى أن تذوب فيه، ففكرهم «السياسي» -من المنظور الغربي- هو فكر «لا سياسي» أو

مُعادٍ للسياسة تمامًا...»[1]، وأعتقد أن المسلك الأنثروبولوجي -والإثنوغرافيا كما سيُشير «أليكس دي وال»- هو مَخرَج مهم من هذه المشكلة.

٤. لماذا «سوق الأعمال السياسيّ»؟

إذا جاز لنا أن نسير في خُطَى فيلسوف العلم الأمريكي توماس كون، إذْ تحدَّثَ في مؤلَّفِه «بنية الثورات العلمية» عن الإشكال الذي يتولد حين يكون البرادايم -النموذج الإرشادي/ القياسي الذي يستعمله المجتمع العلمي لتفسير الواقع- واقعًا في مأزق، وتنامي الوقائع التي يعجِز هذا النموذج عن حَلِّها، فتنشأ ضرورةُ حدوث ثورة علمية تستبدل النموذج السائد بنموذج بديل يستطيع حلَّ هذا المأزق، إذ يقول توماس كون: «إن أحد نواحي الموازاة [التي تُبرر استعمال كلمة «ثورة» ذات المدلول السياسي في وصف التطور العلمي] لا بد أن يكون قد صار ظاهرًا في ما سبق. فالثورات السياسية تبدأ بتزايُد شعور الناس، الذي يكون غالبًا محصورًا في قسم من المجتمع السياسي، بأن المؤسسات القائمة توقَّفَتْ عن الحل الكافي لمشكلات بيئية كانت قد أوجدَتْها جزئيًّا. وبطريقة مماثلة تكون الثوراتُ العلمية التي تبدأ بنشوء شعور متزايد، وهو غالبًا ما يكون مقتصرًا على فئة ضيقة من المجتمع العلمي، بأن المؤسسات القائمة توقفَتْ عن العمل بما فيه الكفاية في الكشف عن ناحية من نواحي الطبيعة سبق لذلك البرادايم ذاتِه أن أدَّى إليها. وفي كلا التطور السياسي والعلمي كان الشعور بتعطُّل العمل المؤدِّي إلى أزمة شرطًا ضروريًّا لظهور ثورة»[2].

---

(١) «موسوعة كمبريدج للتاريخ: الفكر السياسي في القرن العشرين»، المجلد الثاني، تحرير: تيرنس بول وريتشارد نيللامي، ترجمة: مي مقلد، مراجعة وتحرير: طلعت الشايب، ص٣٠٩، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

(٢) توماس كون، «بنية الثورات العلمية»، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل، ص١٨٠، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، المنظمة العربية للترجمة.

فهل يمكننا الزعم بوجود نوع من الشعور بأن ما يتم إنتاجُه من الخطاب العلمي والسياسي في تفسير الواقع السياسي في السودان، أصبحَ غيرَ مفيدٍ، ويؤدِّي إلى حَجب حقيقة الواقع السياسي أكثر مما يكشِفه، وبالتالي أنتج نوعًا من الأزمة؟ أعتقد نعم، وأنّ هذا الشعور وإن لم يبلغ مدًى واسعًا في الانتشار وفي التعبير عنه، فهو في تنامٍ مستمر، وأزعم أنّ هذا الكتاب قد يكون جزءًا من هذه الثورة العلمية.

سوق الأعمال السياسي هو «نموذج نظري سياسيّ»، وكأي نموذج فهو مضطَلِعٌ بوضع أساس لتفسير/ تأويل الواقع السياسي القائم وتحليل أسبابه، وشرح الديناميكيات التي تحكُمُه وتصنَع التغييرات داخله، وشرح الكيفية التي تتفاعل عبْرها المكوناتُ السياسية في هذا النظام، وغير ذلك مما سلف ذِكره.

في تقديري الشخصي يمكننا النظر إلى أهمية وميزة هذا النموذج النظري من عدد من النواحي المختلفة:

الميزة الأولى: حداثَةُ سِنّه، وقُربُه الزمني من الواقع الآن، فإن أول تدشين رسمي مكتمل لهذا المنظور في كتب «أليكس دي وال» كان مع كتابه «السياسة الحقيقية للقرن الإفريقي» الذي صدر عام (٢٠١٥م)، وما يزال في طور التطوير والتحديث المستمر حتى الآن، وهذا التطور يظهر مثلاً في استمرار استعمالِه مع تفريعِه في ورقته «السودان: تحليل من منظور سوق الأعمال السياسي» الصادرة في أغسطس عام (٢٠١٩م)، وفي أكثر المقالات والأوراق التي يكتُبُها عن عموم القرن الإفريقي، وهذا ما يعني حداثة الإحصائيات التي يستعملُها، وحداثة الوقائع والنزاعات السياسية التي تدخل في التحليل، وما يعني على

العموم: الاستمرارَ في حدِّ شفرة النموذج باستمرار، وكل هذا ينعكس على تطوير القدرة التفسيرية للنموذج على الإحاطة بالواقع السياسي السوداني.

الميزة الثانية: المسلك الإثنوغرافي في التحليل، والإثنوغرافيا هي من أهم مناهج البحث الاجتماعي الكيفي/ النوعي المعاصرة، وهنالك تزايُدٌ عام في استعمالها في البحوث الأنثروبولوجية والسياسية والاجتماعية، ويمكن تعريفها عبر الإحالة لـ«كُتَيّب الإثنوغرافيا Handbook of Ethnography» بالقول: «على الرغم من هذه الاختلافات والتوتُّرات، فإن التقاليدَ الإثنوغرافية تشترك في العديد من السِّمات العامة ... فهي ترتَكِزُ على الالتزام بالتجربة المباشرة واستكشاف بيئة اجتماعية أو ثقافية معيَّنة على أساس ملاحظة المشاركين (ولكن ليس حصريًّا من خلال ذلك). فالملاحظة والمشاركة (وَفقًا للظروف والغرض التحليلي للعمل) تظلُّ الخصائصَ المميِّزة للمقاربة الإثنوغرافية»[1].

ويذكُر «أليكس دي وال» نفسُه استفادتَه من هذا المَسلَك؛ إذْ يقول: «الدارس للسياسة الإفريقية يجد أمامه أدبيات غنية ليستفيدَ منها، ربما لأنها [أي: السياسة الإفريقية] كانت راكدة من ناحية البحث العلمي حولها، فقد أُتِيحَت الفرصة للعلم السياسي الإفريقي Africanist political science للابتكار لتحقيق تأثير جيد، وكلما كانت النتائج أكثرَ «إفريقية» وأقلَّ ارتباطًا بالتيار الرئيسي [في العلوم السياسية]؛ كانت النتائج مثيرةً للاهتمام ومفيدة بشكل أكبر. هناك تراث جيد للإثنوغرافيا السياسية، أو التحليل الكثيف للسياسة المعاصرة بحساسية/ معقولية أنثروبولوجية anthropological

(1) "Handbook of Ethnography", Edited by: Paul Atkinson et others, SAGE Publications, p4-5.

sensibility، متمثِّلَة في كُتَّاب؛ مثل: جان فرانسوا بايارت، ودونالد دونهام، وستيفن إليس، وماريل ديبوس. ولكن لأن معظم الإثنوغرافيين يُكَرِّسون جهودَهم لدراسة [المجتمع] المحلي، ولأن هناك القليل من الفرص «للمراقبة المستمرة للمشاركين» sustained participant observation للنُّخَب السياسية، فهناك القليل من هذه الدراسات التي تُركِّز على النُّخَب الحاكمة، ولا يوجد أي دراسات على الإطلاق (في حدود ما أعلم) عن كيف تجري السياسة البين- دولية interstate politics. آمُلُ أن يُحفِّز هذا الكتاب المزيدَ من [أعمال] الإثنوغرافيا السياسية»[1].

وتنعكس أهميةُ هذا المسلك على إمكانياته الكَشفِيّة عن الواقع الذي تَحجُبه أنماط البحوث الكَمِّية، فالبحث الكيفي/ النوعي -التي تُعتبَر الإثنوغرافيا أداتَه الرئيسية- يمتاز بالآتي:

* طبيعي: هو عملية بحث تجري في وضع طبيعي (متركّزة على ميدان البحث).

* دينامي يرتكز على العمليات الجارية في الأوضاع وخصائصها البنيوية، ويحاول أن يدرك الواقع وهو في حالة من التفاعل من خلال التواصل المكثف في الميدان.

* مُتمَركِز على الذات: يَصِف عالمَ الحياة من الداخل إلى الخارج، أي من وجهة نظر الذوات.

(١) انظر: الفصل الأول، ص٧٧.

* يُقدِّم معلومات مفصَّلَة: يُقدم أوصافًا دقيقة، ويسمح بدخول البناءات الاجتماعية الذاتية للناس، ويُقدّم المعلومات التي يجري جمعُها بشكل مفصَّل وكامل، لا على شكل أرقام أو صِيَغ.

* يتأثَّر بالسياق: يُركِّز هذا المنهج على السياق بهدف الحصول على تصوُّر له ولَمنطِقِه وترتيبه وقواعده الظاهرة والباطنة»[1].

الميزة الثالثة -وهي تَنبَنِي على الميزة الثانية-، هي أنه نموذج غير مهجوس بصورة كبيرة بالمفاهيم التجريدية البعيدة عن الواقع -وإن كان يستفيد من كل التنظيرات المفاهيميّة التي سبقتْه في توصيف الواقع السياسي للحالة الإفريقية-، بل هو يركّز بشكل أساسيّ على الكيفية التي تُمارِسُ بها النخبة السياسية العمليةَ السياسة، وعلى مُحدّدات هذه الممارسة، وعلى القيم والأهداف التي تحكُمُهم والتي يَودُّون الوصول إليها، ويظهر هذا في مفردات هذا النموذج مثل: «سوق الأعمال السياسي، والميزانية السياسية، وسِعرِ الولاء الذي يتَحدَّد عبْر العرْض والطلب، والريعية ... إلخ»، وهذه المفردات -كما ذكر «أليكس دي وال» نفسُه- نشأت عبر هذا التركيز، إذ يقول: «نشأ مفهومُ السوق السياسي من التفاعل مع النخبة السياسية في القرن الإفريقي. واشتُقَّت المفاهيم الرئيسية له من اللغة المستعمَلَة عند النخبة السياسية السودانية، خاصة عند تعامُلِهم مع الهوامش المتأثرة بالنزاع كدارفور»[2]. وهذا المدخل لفهم السياسة السودانية عبْر فهمِ سلوكِ السياسيين -المسلك الإثنوغرافي- هو مَسلَك موعودٌ بنتائج مهمة ومفيدة فيما يخصّ فهمَ حقيقة السياسة في السودان.

(١) سوتيريوس سارانتاكوس، «البحث الاجتماعي»، ترجمة: شحدة فارع، الطبعة الأولى ٢٠١٧م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص١٢٤، ١٢٥. بتصرف يسير.

(٢) انظر: الفصل الخامس، ص٢٢١.

الميزة الرابعة –والأخيرة–، هو وجود التحليل الاقتصادي– السياسي في القلب من فهم وتحليل الحالة السياسية، وهو ما يُصرّح به «دي وال» قائلاً: «إحدى افتراضات منظور سوق الأعمال السياسيّ تقوم على أنّ السياسات التي تقوم بها المؤسسات الرسمية هي سياسات ثانوية/ خاضعة subordinate للسياسات التداولية [في سوق الأعمال السياسي] transactional politics. وبحسب منظور سوق الأعمال السياسيّ فإن ما سيُحدِّد النتائج السياسية هو العوامل المادية التي تقود السياسة، وهي البِنَى التنظيمية للمؤسسات/ التنظيمات السياسية «political firms» التي تتنافس على السلطة، والموارد التي يُمكِن مُقايَضَة الولاءاتِ السياسية بها، ومهارات أولئك الذين يقومون بعقد الصفقات»[١]، وهذه الميزة تتأكد مع ملاحظة الغياب العام للتحليل الاقتصادي– السياسي في أكثر المناقشات والمداولات الفكرية في الواقع الثقافي السوداني، ونُدرتِها في الكتابات الأكاديمية –في حدود علمي–، وإدخال الاقتصاد السياسي في قلبِ التحليل مهمّ؛ إذ مهما اختلفت طبيعة الممارسة السياسية عبر الثقافات فتظل مسألة السلطة هي مسألة مركزية فيها، ولا سلطة تتكوَّن أو يتم الحفاظ عليها بدون الأموال، أو كما يذكُر «أليكس دي فال» في جلسة نقاشية لمناقشة أفكار كتابه، فهو ينقل عن مدير حملة الرئيس الأمريكي ويليام مكنلي (١٨٩٧م–١٩٠١م)، السيناتور «مارك هانا» قولَه: «هنالك شيئان مُهِمَّان في السياسة، الأول هو المال ... ولا أستطيع تذكُّرَ ما هو الشيء الثاني»[٢].

(١) انظر: الفصل الرابع، ص١٥٨.

(2) https://www.youtube.com/watch?v=L54tr7PhQuA

٥. نموذج سوق الأعمال السياسي والتحوُّل الديمقراطي:

من القضايا التي أثارت اهتمامًا سياسيًّا وأكاديميًّا واسعًا، خاصةً لدى المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي ككلّ منذ حقبة ما بعد الحرب الباردة، كانت مشكلة الدول التي تُدعَى بـ«الدول الفاشلة failed states» أو «الدول الهشة fragile states»، وتُعَرَّف بشكل عام عبر مقارنتِها بالدول الناجحة التي «تتحكَّم في أراضي وشعبٍ محدَّد، وتقوم بواجب علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وتحتكِر الاستعمال الشرعي للعُنف داخل أراضيها، وتنجح في توفير السِّلَع الاجتماعية الكافية لشعبها»[1]، و«باعتبار [الدول الفاشلة والدول الهشة] مفاهيمَ علميّة، فقد تم استعمالها لتعريف وتصنيف البلدان التي تكون فيها مؤسسات الدولة غير مستقرة، أو متنازَع عليها، أو غير فاعلة بسبب النزاعات الأهلية، أو الفقر المُدْقِع، أو الإرهاب، أو النشاطات الإجرامية العابرة للدول، أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية أو البيئية»[2] لذلك تتَّصِف هذه الدول بأنها تُعانِي من الانتشار الواسع للفساد فيها، واندلاع الحروب الأهلية بصورة متكررة، وغياب سيادة القانون والنظام، والفقدان

(1) Rosa Ehrenreich Brooks, Failed States, or the State as Failure? The University of Chicago Law Review , Autumn, 2005, Vol. 72, No. 4 (Autumn, 2005), pp1159-1196 Published by: The University of Chicago Law Review.

Stable URL: https://www.jstor.org/stable/4495527

(2) Olivier Nay, Fragile and failed states: Critical perspectives on conceptual hybrids, International Political Science Review 34(3) 326–341, Reprints and permissions: sagepub.co.uk/journalsPermissions.nav DOI: 10.1177/0192512113480054 ips.sagepub.com

الدائم للاستقرار السياسي والاقتصادي، وما يُصاحِبُ ذلك من انتشارٍ للفقر والمجاعات والنُّزوح الداخلي والخارجي والجرائم والنزاعات المسلحة وغيرها.

وكل هذه المشاكل التي تتَّصِف بها هذه الدول تحصُل على خلاف المسار التاريخي للدول، إذ إن التاريخ السياسي للدول يتَّجِه بصورة مستمرة نحو المزيد من الحرية والديمقراطية، ونحو التحديث في المؤسسات السياسية بحيث تصبح قادرة على تمكين الأفراد وضمان حقوقهم بصورة أفضل، كما أنّ المؤسسات الحديثة هي التي تستطيع أن تُحقِّقَ التنمية الاقتصادية للدول التي تنشأ فيها، وعبر ذلك تُعالِج مشكلة الفقر المدقع في تلك البقاع، أو هكذا كان يُظَنّ فيما كان يُعرَف بنظرية التحديث.

هذه الوضعية للدول الفاشلة والهَشَّة أنتجتْ عددًا من التحديات للمجتمع الدولي، ولفَتَت الانتباه نحوها بصورة كثيفة، «... تنتج احتياجًا إنسانيًّا غامرًا. تستهلك [حالات] الفقر والأمراض وأفواج اللاجئين المصاحِبة لفشَل الدولة ميزانياتِ المساعدات الأجنبية وموارد المنظمات الخيرية. بعض هذه التحديات ترتبط بالأمن العالمي، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فالدول الفاشلة تم إدراكُ أنها أرضٌ خصبة لميلاد التطرُّف ونقاط انطلاق للمجموعات الإرهابية المنظَّمَة»(١). فنشأ نتيجة ذلك اهتمامٌ واسع بها، وببذل الجهود لإعادتها في قاطرة الدول الناجحة، فقامت المؤسسات العالمية

(1) Rosa Ehrenreich Brooks, Failed States, or the State as Failure? The University of Chicago Law Review , Autumn, 2005, Vol. 72, No. 4 (Autumn, 2005), pp1159-1196 Published by: The University of Chicago Law Review.

Stable URL: https://www.jstor.org/stable/4495527

ودول العالم الأول بعمل بحوث وبرامج عملية مختلفة لتحقيق هذا الهدف، ومثَّلَتْ أدبيات «الدول الفاشلة» و«الدول الهَشَّة» النموذجَ النظري الذي بُنِيَت عليه المشاريع التنفيذية لتحقيق هذا الهدف، فكما يذكُر «أليكس دي وال»: «تركز أدبيات فشل وهشاشة الدول على الخطوات التي يمكن عبرَها تغيير الدول التي تعيش في حالة أزمة إلى [حالة] أقرب لنموذج الدولة التي تحكُمُها المؤسسات بمَعزِل عن المصالح الفِئَوِيّة»(١).

انعكس هذا الاهتمام الواسع والبرنامج المصاحب له في تفاعل المؤسسات والفاعلين العالميين من منظمات عالمية وإقليمية وحتى المنظمات غير الحكومية NGOs وبعض الدول، التي اتخذتْ خطواتٍ للتعامل مع هذه الأزمات الإنسانية والأمنية، والتي تراوحَتْ من المساعدات بالأطعمة وحتى إرسال قوات لحفظ السلام، وهذه المساعدات قصيرة المدى صاحبَتْها جهودٌ بعيدةُ المدى لإعادة بناء مؤسسات الدولة والبِنَى التحتية للدول الهشة، إضافة لتوفير المساعدات التقنية عبر الإدارة العالمية المؤقتة، وعبر رعاية الأحزاب السياسية المختلفة، وتقوية القِيَم الدستورية القانونية المرتبطة بالحَوكَمَة الرشيدة، وبناء قضاء مستقِلٍّ وفَعَّال، وإقامة انتخابات حُرّة وعادلة، وعقد اتفاقيات السلام وحفظها، وغيرها من الوسائل التي تضمَّنَتْها تلك الأدبيات للعبور بهذه الدول إلى مصافِّ الدول الناجحة(٢).

---

(1) Alex de Waal, Mission without end? Peacekeeping in the African political marketplace International Affairs 85: 1 (2009) 99–113 © 2009 The Author(s). Journal Compilation © 2009 Blackwell Publishing Ltd/ The Royal Institute of International Affairs.

(2) Rosa Ehrenreich Brooks, Failed States, or the State as Failure? The

واليوم بعد مرور ما يُقارِب العِقدين من هذا الاهتمام بالتحول الديمقراطي، لا يبدو الوضع مبشِّرًا للأسف، فكما يذكُر «تيدي بريت»: «شَهِدَت العشرون عامًا الماضية تزايُدًا في العنف الاجتماعي والعنف المنظَّم سياسيًّا في الدول الضعيفة والتي تعيش في نزاعات، وهذا على الرغم من التحوُّل الشكلي لهذه الدول إلى الديمقراطية الليبرالية، والذي فشِل في إيقاف النُّخَب الغاشمة المحلية والعالمية عن استعمال الأسلحة والأموال والهويات الإثنية والطائفية للسيطرة على الانتخابات والحفاظ على السلطة. ما زالت الحاجة إلى الإصلاحات الديمقراطية موجودة، ولكن حالات الفشل هذه تُبَرهِن على أنه لا يَجدُر التعامل معها فقط باعتبارها [مجرد] مسائل تِقنيّة»(١).

وأيضًا ذكرتْ «روزا بروكس»: «ولكن كما يستطيع أن يُميّزَ أيّ قارئ حذِر للجرائد، فالمجتمع الدولي لم يستطعْ حتى الآن أن يُثبت كونه قادرًا بأي شكل على أيٍّ من تجنُّب فشل الدول، أو على إعادة بناء الدول الفاشلة. أعداد الدول الفاشلة يؤكّد على الطبيعة الراهنة لظاهرة فشل الدول، والوضع الذي ما يزال غيرَ مستقرٍّ للدول التي فشلت من قبل يُرجِّح أنّ [عملية] إعادة بناء هياكل دولة فعالة هي عملية صعبة بصورة استثنائية»(٢).

University of Chicago Law Review , Autumn, 2005, Vol. 72, No. 4 (Autumn, 2005), pp1159-1196 Published by: The University of Chicago Law Review.

Stable URL: https://www.jstor.org/stable/4495527

(1) Teddy Brett, Political market theory and the crisis of public authority, https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2019/10/11/political-market-theory-crisis-of-public-authority/

(2) Rosa Ehrenreich Brooks, Failed States, or the State as Failure? The

هذا الفشل –والذي يتم إدراكه بصورة متزايدة مع الزمن– يدفعُنا للتساؤل: أين كان الخطأ خلال هذه العملية، وكيف يُمكِننا التعامل معه حتى يَسنَح لنا أن نُعالج هذه المشكلة بطريقة أفضل؟ أين تكمُن نقطة البداية لفهم كيفية العمل على بناء الدولة والتحوُّل الديمقراطي في تلك الدول التي تُوصَف بأنها دُوَل هَشَّة أو فاشلة؟

لعل هذا المدخل سيساعدُنا لفهم مشروع «أليكس دي وال» بصورة جيدة، ويوفر لنا السياق الذي يمكننا عبْرَه استيعابُ نموذجه وفهم هدفه النهائي بصورة أوضح.

يذكر «أليكس دي وال» وجودَ أربعة معضلات قائمة اليوم في إفريقيا المعاصرة والشرق الأوسط:

١- عملية بناء الدولة أصبحت أصعب، وليست أسهل؛ فالأجيال السابقة لامَسَتْ آمالَ الحداثة modernity، ولكن هذه الآمال الآن أصبحت بعيدة عن المتناوَل، وعلى الرغم من المطالبة الجماعية بالديمقراطية وبأن تكون الدولة مؤهَّلَة، وعلى الرغم من المساعدات التقنية الدولية، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الملاحَظ، [فتحوُّل البلدان] لدول مؤسَّسِيّة يبدو أبعدَ في الاحتمال الآن عما كان عليه الوضعُ قبل نصفِ قرن.

University of Chicago Law Review , Autumn, 2005, Vol. 72, No. 4 (Autumn, 2005), pp1159-1196 Published by: The University of Chicago Law Review.

Stable URL: https://www.jstor.org/stable/4495527

٢- القتل على نطاق واسعٍ في حالة تناقُص، ولكن الاضطراب في ازدياد. أعداد الأفراد الذين يُقتَلون في نزاعاتِ اليوم أقل بصورة جديرة بالملاحظة عما كان عليه الوضعُ قبل عشرين أو ثلاثين سنة. الانقلابات العسكرية والحروب أصبحت أندرَ [حدوثًا]، ولكن يبدو أن تناقُصَ العنف لم يُترجَم إلى استقرار أكبر. يتم استثمار الجهود بشكل أكبر من أي وقت مضى في [صنع] السلام، واتفاقيات السلام أصبحتْ أكبر وأكثر تعقيدًا من أي وقتٍ مضى، ولكن لا يبدو أنها تَجلِبُ السلام.

٣- يبدو أن التعاون الأمني الدولي [أدى إلى] المحافظة –أو حتى توليد– حالة انعدام الأمن التي تُبرِّرُ استمرارَه أو توسُّعَه. يتم إنفاق جهود وأموال أكثر مما مضى على دعم الاستقرار ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدّرات، ولكن يبدو أن العِلَل التي تستهدفُها هذه البرامج أصبحت مترسِّخة بصورة أكبر، بل حتى اخترقَت المؤسسات القومية التي هي المستقبِل المفضَّل للدعم الدولي.

٤- مُحدِّدات الهوية أصبحت أكثر بروزًا، ولكن السلطات القَبَلِيّة والطائفية تفقد مكانتها. فعلى سبيل المثال؛ عبر السودان وجنوب السودان والصومال؛ يذكُر الناسُ أن النزاعات الإثنية والداخلية في حالة تزايُد. ولكن الأوصياء على الإثنية (الزعماء والقيادة الدينية) أصبح نفوذهم أقلّ. المحددات الإثنية والتي تُستَغَلّ في النزاعات ما زالت سائلةً كما كانت، ولكن النزاع الذي يبدو إثنيًّا أصبح أكثرَ شيوعًا»[1].

(1) Alex de Waal, The Political Marketplace: Analyzing Political Entrepreneurs and Political Bargaining with a Business Lens, Framework and Background, Seminar Memo.

لِيُجيبَ «أليكس دي وال» عن هذا السؤال، وليحاول أن يفهمَ أسباب فشل عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة في حالة هذه الدول الفاشلة؛ فهو يعود خطوةً إلى الوراء ليسأل: «كيف يعمل الحكم في هذه الدول، ولماذا كان تصوُّرُه خاطئًا في أدبيات الدول الفاشلة»؟ فهو يصرِّح بأن: «المناظير frameworks المسيطرة على العلوم السياسية [لتحليل] الدول الضعيفة والهَشَّة تخاطب سؤال: «كيف يمكن لهذه الدول أن تقوم بالتحول لدول مؤسسية بصورة منظمة؟»». منظور سوق الأعمال السياسية يتعامل مع أسئلة: «كيف تعمل نُظُم الحكم هذه اليوم؟ كيف تؤثر التدخُّلات الخارجية في النظام السياسي الحقيقي على المدى القصير؟»[1].

خلال هذه العملية البَحثِيّة عن المنطق الذي يحكم السياسة الإفريقية والذي شكَّل حاجزًا دون تحوُّلها لدول مؤسسية؛ يقوم «أليكس دي وال» بالتأكيد على وجود خطأ في الفرضيات الأساسية التي شكَّلَت النظريات التي تمت محاولةُ استيعابِ بِنيةِ السياسة الإفريقية عبرَها –أو ما يسميه «تيدي بريت» السَّرديّة الليبرالية عن الدولة الإفريقية–، فهو ينتقدُ مثلاً النظر لأنظمة الحكم التي تُهيمِن على إفريقيا حاليًّا على أنها بقايا لأنظمة قديمة في مرحلة التطور لدول حديثة، فهو يقول: «هذا الشكل من أشكال السوق السياسي المتقدِّم هو شكل معاصر للحكم وليس بقايا [نماذج] قديمة أو نظامًا انتقاليًا مقدَّرٌ له أن تحلَّ محلَّه دولة فيبرية [مثالية]»[2]. وهذه الرؤية التي تعتبِر أنظمة الحكم الإفريقية في

https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2014/10/17/the-political-marketplace-analyzing-political-entrepreneurs-and-political-bargaining-with-a-business-lens/

(١) انظر: الفصل الخامس، ص٢١٩.

(٢) انظر: الفصل الأول، ص٥٤.

حالة تطور من أشكال حكم تقليدية إلى أشكال حكم حديثة متمثِّلة في الدولة الديمقراطية الليبرالية؛ هي من الرؤى التي رأى فيها «أليكس دي وال» خللاً كبيرًا يَحجُب القارئ عن رؤية حقيقتها، فهو يعتمد على أطروحة «جين جاير» في تحليل اقتصادِ غرب إفريقيا الذي تم دمجُه في النظام الاقتصادي الأطلسي حين يقول: «تحدَّى جاير [مفهوم] «غريزة التوجيه» الفكرية نحو التوازن والنظامية والنمو الموجَّه البطيء» وتُلاحظ أن: «منطق النظريات التي تجد مرجعها في التجربة الغربية من شأنها أن تتنبأ بالتفكُّك الاجتماعي التام في نهاية المطاف لأي مجتمع تعرَّض لأي مدة من الوقت إلى الظروف المتوقعة في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة»[١]. فهو يرفض محاولة فهم أشكال الحكم في إفريقيا برؤية تقدُّميّة، ويعتبر هذه المحاولة مجردَ إسقاط لتجربة الدول الأوروبية في وقت متأخر، وقريب من هذه الملاحظة ما ذكره «أوليفير ناي» Olivier Nay عن مفهوم الدول الفاشلة والدول الهشة: «إن أغلب الدراسات حول هشاشة وفشل الدول تَنبَنِي على أساس تحليل موحَّد ومبسَّط للمؤسسات السياسية. وهذه الدراسات تُنتِج المعايير وفرضيات البحوث واقتراحات السياسات على أرضية مقاربة ذات مركزية غربية Western-centric للنظام الاجتماعي والاستقرار السياسيّ»[٢].

(١) انظر: الفصل الأول، ص٤٧.

(2) Olivier Nay, Fragile and failed states: Critical perspectives on conceptual hybrids, International Political Science Review 34(3) 326–341, Reprints and permissions: sagepub.co.uk/journalsPermissions.nav DOI: 10.1177/0192512113480054 ips.sagepub.com

في ظل هذا التأكيد على أن أنظمة الحكم اليوم ليست مجرد بقايا تاريخية لأنظمة قديمة، ولا هي أشكال وسيطة على وشك التحوُّل لدول حديثة، يضع «أليكس دي وال» ملاحظة مثيرة للاهتمام، وهي «تَوازِي تكاثُر مؤسسات الحكم من جهة، مع انعدام الثقة الشعبية في تلك المؤسسات من جهة أخرى. في معظم البلدان يوجد عدد أكبر بكثير من المؤسسات الحكومية منذ أربعين عامًا، ولها تأثير أكثر تدخُّلاً على حياة الناس. فعلى سبيل المثال؛ قد أشار تقرير التنمية في العالم World Development Report لعام (٢٠١١م)، الصادر عن البنك الدولي، أن التقدم المُحرَز في المؤشرات الرئيسية لبناء الدولة لم يتم المحافظة عليه فحسب، بل كان أسرع في التاريخ الحديث أكثر من قبله»، أي أن هنالك المزيد من المؤسسات الحكومية، ولكن في المقابل فالتفاؤل والثقة الشعبِيَّيْن بدور هذه المؤسسات في خلق وضع مَعِيشِي أفضل؛ هما في حالة انخفاض.

ويذكُر «أليكس دي وال» أيضًا حقيقة أن الجهود الدولية في بناء الدول الهشة والضعيفة وحل النزاعات لم تقُمْ فقط بالفشل، بل تم استغلالُها بواسطة السياسيين في تلك البلاد، فهو يقول: «نرى السياسيين يتلاعبون بأهداف جديرة بالثناء للسياسات [الدولية] مثل: بناء الدولة، وحفظ السلام، كوسائل لمراكَمَة السلطة والثروة، بينما يعملون على إدامة تلك المآسي التي أدَّت إلى [تشريع] تلك السياسات في المقام الأول»[1].

في هذا السياق يأتي نموذج «أليكس دي وال» لحلّ كل هذه الأسئلة والمعضِلات حول طبيعة الحكم في إفريقيا والمنطق الذي يحكُمه، فهو يقول: «أقترح أن هذا اللُّغزَ يُمكِن تفسيرُه عبر المُحاجَجَة بأن «السوق السياسي» قد

(1) Alex De Waal, "The Real Politics of the Horn of Africa", p4.

ظهر كشكل بديل للحكم. منذ جيل مضى شهدَ الأفارقة صراعًا بين التحديث والأشكال التقليدية العشائرية/ الأبوية للحكم. وعلى الرغم من أن الانحرافات في الأشكال التقليدية من الحكم كانت شائعة، فقد كان الناس واثقين من أن هذه [مجرد] درجات من المَيَلان عن طريق التقدم. أما اليوم فهم ضِمنيًّا يعلمون أن الأسواق السياسية تُصبِح هي المُهيمِنَة بينما [عملية] بناء الدولة تتلاشى»[١].

هذه الملاحظات تقودُنا إلى نقطة مركزية في فهم نموذج «أليكس دي وال»، فهو يؤكد أن نظام الحكم في إفريقيا المعاصرة هو شكلٌ بديلٌ للحكم له سياقُه الذي وُجِد فيه. سوق الأعمال السياسي كشكل للحكم هو نتاج للتاريخ الحديث، فهو متصل بأشكال الحكم العشائرية/ الأبوية قبل الحديثة، ويُمثِّل -في جانب منه- استمراريةً لها، لكن تحوُّلَها لتأخذ هذا الشكل الواسع والهيمنة مرتبط بالعَولَمَة الاقتصادية والسياسية وإلغاء الضوابط deregulation وتَسييل monetization [عملية] توفير السلع والخدمات العامة، وخاصة الأمن. ففي ظل هذه الظروف ومع حقيقة أن الدول الإفريقية تعيش في حالة فقرٍ وتَبعِيّة اقتصادية؛ كان هذا المنطق للحكم -والذي سماه «أليكس دي وال» سوق الأعمال السياسيّ- هو أفضلُ طريقة للتكيُّف والبقاء، فهو يقول: «السياسة المُسَوقَنَة marketized politics كانت تكيُّفًا فعَّالاً مع الاقتصاد السياسي العالمي، وقد تتغلَّب على النظم السياسية المؤسسية [في إفريقيا]»[٢].

إذًا؛ فنموذج «سوق الأعمال السياسي» هو عملية وصف كيف تعمل الأنظمة السياسة في إفريقيا والشرق الأوسط، وخلال ذلك يُبيِّن لماذا توقَّفَتْ

(١) انظر: الفصل الأول، ص٥٢.

(2) Alex De Waal, “The Real Politics of the Horn of Africa”, p12.

وتراجَعَتْ عمليات بناء الدولة والتحوُّل الديمقراطي وبناء المؤسسات، بل يُبَيِّن كيف انتهتْ كل الجهود الدولية والمحلية في القيام بذلك لأنْ تُصبِحَ وقودًا للمزيد من تسليع السياسة وسَوقَنَة أنظمة الحكم، فالمآل السياسي الذي كان يُتعَامَل معه ببساطة على أنه مسار تدريجيّ نحو التحديث السياسي وبناء الدولة والتحول الديمقراطيّ؛ أصبحَ من الواضح أنه لا يسير نحو ذلك الطريق، أو أنّ فرضية وجود ذلك الطريق نفسِه أصبحتْ ليست بنفس البديهية.

هذه الخطوة إلى الوراء لفهم كيف تعمل أنظمة الحكم المعاصرة في إفريقيا والشرق الأوسط هي مهمة بصورة شديدة في تقدير ما هو شكل العمل السياسيّ الذي يجب اعتمادُه، وما هي الصعوبات التي تواجه وتمنع -بل تعكس- عمليات بناء الدولة والتحوُّل الديمقراطيّ، وتَبتَلِعُها إلى منطقها الداخليّ الذي يقوم على الرعاية/ المحسوبية الخاصة بهذه المجموعة أو على الفاعلين السياسيين الذين يُسمِّيهم دي وال «رواد الأعمال السياسيين Political Entrepreneurs ومدراء الأعمال السياسيينPolitical business managers».

يؤكد «أليكس دي وال» قائلاً: «إنّ الدول –خاصة الديمقراطي منها– هي وسيلة أفضل في تَلْبية الاحتياجات الإنسانية. ولكن في المنافسة بين أشدّ بُناةِ الدولة عزيمة، ومَنطق سوق الأعمال السياسية؛ فإن بُناةَ الدولة ليسوا في حالة فوز[1]».

٦. رجوعًا إلى مجتمع «الأُدُك»:

هذه الرؤية الصريحة والواضحة، التي ترى السياسة مجرد شكل من تجارة الأعمال والتي يعمل فيها العُنفُ نفسُه كعملة، كما يكون «التعاون والولاء

---

(١) Alex De Waal, “The Real Politics of the Horn of Africa”, p4.

السياسي مجرد سلع قابلة للمتاجَرة بها: فالأفراد سيخدمون بعضًا في مقابل العائد المادي»(١)، هذا بالضبط ما يراه مجتمع الأُدُك، فليست السياسة عند النخبة السياسية والأمنية هي العمل على ضمان مصالح الأفراد والمجتمعات التي ينتمون إليها، ولا هي السعي نحو خَلْق وضعٍ مستقر وسلام يعيش فيه الجميع في أمن، ولا هي الطُّهرانيّة التي تعمل على تسليم كلِّ مَن أجرمَ في حق الوطن للعدالة، بل هي التجارة، فإن تعارضتْ مصلحة الوطن مع مصالح أحد أفراد النخبة السياسية فمصالحُه هي المقدَّمة، وإن تعارضتْ مصالح المجتمع الذي يمثِّله مع مصالحه الشخصية، فمصالحُه هي المُقَدَّمة، وإن كان السبيل نحو مصالحه لا يمرُّ إلا عبرَ دماء تابعيه أو غيرهم من المواطنين؛ فيا مرحبًا بالدمَاء «من أجل الوطن الذي نستحقُّه» كما سيدَّعِي، بالطبع لا تتمّ هذه العملية إلا عبرَ نوعٍ من الخداع والتلاعُب اللغوي، إلا عبر نوع من الأيديولوجيا -باعتبار الأيديولوجيا وعيًا كاذبًا وقناعًا/ غشاءً يقوم على تمثيل الواقع على خلاف حقيقته للاستمرار في تَغبِيشِ وعي الأفراد، والاستمرار في استغلالهم للوصول لأمجادِ مجموعة معينة-، وهذا النموذج «سوق الأعمال السياسي»، نوع من التِّرياق، ومحاولة لكشف هذا الغَبَش ووضع صورة أوضح للواقع، وإن كانت صورةً شديدةَ القسوة والظَّلاميّة.

تتكون هذه الترجمة من خمسة فصول: ثلاثة فصول من كتاب «السياسة الحقيقية للقرن الإفريقي» وهي -على التوالي-: «سوق الأعمال السياسيّ، السياسة تجارة أعمال، وتجارة الأعمال سياسة»، وفيها يشرح «أليكس دي فال» ماهية سوق الأعمال السياسي وكيفية نُشُوئِه والمتغيِّرات التي تحكُم السياسة الحقيقية،

(١) Alex De Waal, “The Real Politics of the Horn of Africa”, p3.

إضافة لدور وطريقة عمل مدراء الأعمال السياسيين political business managers ورواد الأعمال السياسيين political entrepreneurs، والعلاقة التضادِّية بين عملية بناء الدولة ومنطق سوق الأعمال السياسي، والفصل الثاني بعنوان: «السودان: إدارةُ غيرِ القابل للإدارة»، ويتَتَبَّع فيها سوق الأعمال السياسي عبر تحليل الهيكل المالي للسياسة السودانية خلال الحقب التاريخية المختلفة منذ «جعفر نميري» مرورًا بالصادق المهدي ومرورًا بنظام الإنقاذ وفترة التسعينيات الصعبة، وحتى طفرة النفط واتفاقية السلام الشامل، انتهاءً بسودان ما بعد الانفصال، ويتتبع في ذلك إستراتيجيات مدراء الأعمال السياسيين في السودان التي اتبعوها في ممارسة السياسة، وأثرها على المآلات السياسية لسوق الأعمال السياسية. والفصل الثالث بعنوان: «دارفور: مزاد الولاءات» يتتبَّع فيها تاريخَ نشأة سوق الأعمال السياسي باعتباره أَخَذَ شكلاً شِبهَ مثاليّ في دارفور، وعلاقة نشأته بحرب الثلاثين عامًا وبالتداخل الإقليمي بين السودان وتشاد وليبيا.

والفصل الرابع يتكون من الورقة التي أخرجها «أليكس دي وال» في أغسطس (٢٠١٩م) تحت عنوان: «السودان: تحليل من منظور نموذج سوق الأعمال السياسيّ»، والتي «تُغطِّي بإيجاز نقاط التحوُّل الحَرِجَة في انبثاق سوق أعمال سياسيّ مكتمِل خلال (١٩٧٢م-٢٠١١م)، حيث تم تسليع commoditization كل من الوظائف العامة والولاءات السياسية والخدمات السياسية. ويتتبع التحليلُ حالاتَ الانتعاش والكساد للتمويل السياسي في السودان، ونشوء ساحة أمنية مُتشَظِّيَة، وتتابُع مختلف أنماط configurations المنافسة في سوق الأعمال السياسيّ»[1]، كما يُلخّصها

(١) انظر: الفصل الرابع، ص١٥٥.

أليكس دي وال نفسه. أيضًا، تُحلِّل الورقة بِنية سوق الأعمال السياسي منذ الانفصال وحتى الثورة، إضافةً لأنها تقوم بتحليل الثورة السودانية ديسمبر (٢٠١٨م) من ناحية أسبابها والسجل الاجتماعي-الاقتصادي لها، وبِنية الاقتصاد السياسي، والساحة الأمنية، والتمويل السياسي، وغيرها من عناصر سوق الأعمال السياسي في السودان.

والفصل الخامس يتكون من ورقة كتبها «أليكس دي وال» في العام (٢٠١٦م) بعنوان: «مدخل إلى سوق الأعمال السياسي لأجل صناع السياسات»، ويشرح فيها -باختصار- المفاهيمَ الرئيسية لنموذج سوق الأعمال السياسيّ.

وفي الختام لا يَفوتُنِي أن أشكُرَ كلَّ مَن ساعد وبذل يدَ المساعدة في خروج هذا العمل على هذه الصورة، بدءًا بأفراد أسرتي الغالية الذين وفَّرُوا لي البيئة المناسبة واحتَمَلُوا غيبتي شِبه الدائمة -روحًا أو جسدًا-، ولم يتَّخِذوا على ذلك أجرًا، أبي عبد الله بابكر عتيق الله، وأمي هاجر محمد قسم السيد، وإخوتي: إبراهيم وضحى ورُبا وراما، وأسأل الله أن يجزيَهم خيرَ الجزاء، وأن يُعِينَنِي على البرِّ بهم.

وأشكر الصديق محمد عبد الغني الذي هَدانِي لكتاب «أليكس دي وال» منذ سنة وأهدانِي إياه، وأوحى لي بترجمتِه، إضافة لكل النقاشات معه التي أثْرَتْ فهمي للكتاب ولعموم حالة «القرن الإفريقي»، فقد كان بمعرفتِه ووعيِه وحُسنِ اطلاعِه من أقوى المُعِينِين على هذا العمل.

وأشكر أيضًا الصديق مازن حاتم والذي تكفّل بترجمة الفصل الثالث من هذا الكتاب، كما كان مرجعًا لي في فهم العديد من المسائل التي أشكَلَتْ عليّ،

سواء في الفهم أو في الترجمة، إضافة لتحفيزه ودعمه المستمر وملاحظاته الثاقبة التي أَفَدْتُ منها جدًّا.

كما أشكر كُلاًّ من الصديقَين: نصار علي ومحمد عبد الرحمن صالح على مراجعاتِهم لأجزاء مختلفة من هذه الترجمة وتوجيهاتهم ونصائحهم عبْرَها.

كما لا أنسى أن أشكر أستاذي: خالد عثمان الفيل الذي عَهِدَ بهذه الترجمة إليّ، وأحسن الظنّ فيّ، وتحمَّل خلالَها قلةَ خبرتي وتأخُّرِي المستمر، وبذل لي النصحَ وأعانني فيها.

ولا أنسى أن أشكرَ البروف: حسن الحاج علي، الذي بذل من زمنه ليطَّلِعَ على مسودَّة هذه الترجمة وإبداء ملاحظاته النقديّة الثمينة عليها، وتفضّلَ بكتابةِ تقديم لها.

وأختم بشكر أصدقائي الذين لا يتّسع الفراغ لأسمائهم، والذين كانوا المُتَّكَأَ الذي تَنزح إليه النفسُ كلما كادَ يَجرِفُها موجُ الحياة، والواحة التي تَقِي المُحتَمِي بها من رَمضاء السفر الدنيويّ، والنور الذي يُضِيءُ العالَمَ في أحلكِ أيامه ظلامًا.

أسأل الله -عز وجلّ- أن يترُكَ هذا العملُ أثرًا طيبًا في الساحة الثقافية والفكرية والأكاديمية، وأن يكون إسهامًا جديدًا يساعد كل الحَادِبِين على مصالح البلاد في فهمِ وتقييم الواقع، والعمل على إصلاحه بأفضل طريقة، وأسأله أن يُجنِّبَنا المآلات الكارثية والسيئة، هو وليّ ذلك والقادر عليه.

وصلِّ اللهمّ وسلِّم وبارِك وأنعِم على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول

سوق الأعمال السياسي:

السياسةُ تجارةُ أعمال، وتجارةُ الأعمال سياسة

«لا وضعَ يدوم»:

سوق الأعمال السياسي: هو نظامُ حكمٍ معاصر تُمارَس فيه السياسة عبر تبادل الخِدمات السياسية، أو الولاء مقابل الدفع المالي، أو منح التراخيص.

يُعتَبَرُ القرن الإفريقي سوقَ أعمالٍ سياسيّ متقدمٍ وعسكريّ، ويتميز بانتشار السعي نحو الرِّيع، والمحسوبية/ الرعاية النقدية، مع استعمال العنف بشكل روتيني كأداة لاستخراج الرِّيع. وسوق الأعمال السياسي مندمِج في الدوائر الإقليمية والعالمية للتمويل السياسي.

لتوضيح ذلك، اسمحوا لي أن أبدأ بالاعتماد على تحليل «جين جاير» Jane Guyer لاقتصاد غرب إفريقيا، والذي تم دمجُه في النظام الاقتصادي الأطلسي على مدى عدة قرون، وتعرَّض لصدماتٍ متكررة إلى الحد الذي أصبح فيه عدم الاستقرار هو القاعدة. تتحدَّى «جاير» مفهوم غريزة التوجيه الفكرية نحو التوازن والنظامية، والنمو الموجَّه البطيء، وتلاحظ أن: «منطق النظريات التي تجدُ مرجعَها في التجربة الغربية، من شأنها أن تتنبَّأ بالتفكُّك الاجتماعي التام في نهاية المطاف لأي مجتمع تعرَّض لأي مدة من الوقت إلى الظروف المتوقَّعَة في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة»[1]، وتقارن النماذج السائدة اليوم في العلوم

(1) Guyer, Jane, 2004. Marginal Gains: Monetary Transactions in Atlantic Africa, Chicago, IL: University of Chicago Press, p129.

الاجتماعية بفلسفة ويليام جيمس «البراغماتية» والتي تعود جذورُها إلى التجربة المضطربة لأمريكا بعد الحرب الأهلية:

«إن المفهوم المستقر والتراكُمي والنظامي للمؤسسات هو انعكاس للعالم الغربي في فترة متأخرة، وهو أكثر ثقة في اتجاه مساره، ومع ذلك، فإنه يصبح ضعيفًا وغيرَ منطقيّ عند تطبيقه على واقعٍ يبدو -بالنسبة لأولئك الذين يعيشونه- أقلَّ استقرارًا بشكلٍ كليّ. مثل البراغماتيين، يتعيَّن عليهم استعمال العقل والحكم على آفاق الاحتمالات، وليس مجرد تطبيق عقلانية حسابية ضيقة على متغيِّرات معينة»[1].

تتلخَّص فكرة وجود عالَم غير مستقر في شعار مفضَّل مرسوم على الشاحنات وسيارات الأجرة في غرب إفريقيا: «لا وضعَ يدوم». يمكن وصف هذه الفكرة أيضًا باسم «الاضطراب»، وهو مصطلح مأخوذ من ديناميكا المَوائع، والذي يشير إلى الطريقة التي يكون فيها النظام غيرَ متوقَّع وفوضوي من لحظة إلى الثانية، ويفتقر إلى أيّ نمط قابل للتمييز، ولكنه لا يزال يحتفظ ببِنيةٍ قابلة للإدراك على مدى زمني أطول. يمكن تصوُّر الاضطراب على أنه التيارات والتيارات العكسية والدوَّامات لتيار سريع التدفُّق، مما يُنتِج لحظاتٍ من الهدوء والسكينة قبل الدخول في دوّامة أخرى. اسمحوا أن أزيد على هذا ثلاثَ استعاراتٍ مائية أخرى. رجل الأعمال أو المخطط الاقتصادي الوطني في اقتصاد مفتوح صغير هو مثل الفلاح في كتابات بـ«آر إتش تاوني»[2] مغمورًا

(1) Ibid., p130.

(٢) مجاز استعمله «آر إتش تاوني» لوصف حالة المجتمعات الريفية التي تعاني اقتصاديًّا من الخوف من الفقر، ما يجعلها تعيش دومًا في حالة العمل على تجنب الكارثة الاقتصادية بدلاً من القيام بالمخاطرة لزيادة أجورهم. (المترجم).

حتى ذقنِهِ في الماء، ويمكن أن يغرق بسبب أدنى تموُّج[١]، والذي يمكن أن يكون ناجِمًا عن حركة سفينة بعيدة تُبحِر في تجارتها العادية. كذلك فإن الزعيم الوطني هو مثل الحاكم ما بعد الاستعماري في كتابات «روبرت جاكسون» Robert Jackson و«كارل روزبرغ» Carl Rosberg، والذي بالنسبة له «الحكم يُعتبَر مسألة طفوٍ أكثرَ منه مسألةَ مِلاحة: أي القُدرة على البقاء طافيًا فوق الماء بدلاً من القدرة على الذهاب إلى مكانٍ محدَّد»[٢]. ثالِثًا: فكما يجد الفيزيائيون والكيميائيون أنه من الأسهل بكثير البحث في خصائص المواد الصلبة بدلاً من السوائل، فكذلك يُفضِّل علماء الاجتماع والسياسة دراسةَ المؤسسات والقواعد، بدلاً من الأفراد والمعاملات والاحتمالات. ولكن نُدرَة هذا النمَط من البحث لا تعني أن الموضوع أقل أهمية.

السياسة تَكَرُّريّة fractal من ناحية أن نفس أنماط السلطة والصفقات يتم إعادة إنتاجها على جميع المستويات: المحلية والإقليمية والوطنية وبين الدول. تتقاطَع الخصائص المضطربة والتكرُّرِيّة fractal بقدْر ما قد يُؤدِّي الاضطراب في مستوى أدنى إلى حدوث تغيير غير متوقَّع في مستوى أعلى. هذه هي النسخة السياسية من «تأثير الفراشة» الخاصة بعلماء المَناخ، حيث يمكن لظاهرة صغيرة مثل أنفاس الهواء التي تُسبِّبُها فراشة تُرفرِف بجناحَيها، أن تُثير ظواهر مَناخية

(1) Scott, James, 1976. The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia, New Haven, CT: Yale University Press, p1.

(2) Jackson, Robert and Carl Rosberg, 1982. Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant, Berkeley, CA: University of California Press, p18.

أكبر تؤدي في النهاية إلى نشأة إعصار. السياسة هي أيضًا نظام مفتوح، فهي قابلة للابتكار. وبنفس الطريقة التي يُمكن أن يجدَ فيها رائدُ الأعمال ربحًا في ظل اقتصاد ضعيف وغير مستقر؛ يمكن لرجل أعمال سياسي مبدِع وقادر أن يجدَ مصادر جديدة للدخل السياسي، أو أن يُغيّر الجغرافيا السياسية للمحسوبية/ الرعاية، أو يستعمل وسائل جديدة لتعبئة جمهور.

يعني الاضطراب أن السياسة غالبًا ما تكون مُربِكة، وتبدو وكأنها خالية من الأنماط، وهذا يعني أن الدبلوماسي الذي تم تعيينُه حديثًا أو الصحفي المبتدِئ، يكون متحمسًا بسهولة لما يبدو أنه تغيير وشيك، ويوفِّر الاضطرابُ الأساسَ للدُّعابَة المستمرة حول الحياة السياسية السودانية: أنها تتغير من أسبوعٍ لآخر، ولكن إذا عُدتَ إليها بعد عشر سنوات، فسيكونُ الأمر كما هو تمامًا. تقلُّبات المدى القصير تَحجُب الاتجاهات طويلة المدى، ومع ذلك فإن هذه الاتجاهات موجودة، بعضها تشكَّل بالفعل من خلال الأنماط المستمرة والمتكررة للحياة السياسية، بنفس الطريقة التي يُمكِن بها للتيار المضطرب أن يَشُقَّ قناةً عبر مُنحدَر تَلّ.

تتكيَّف الأسواق السياسية جيدًا مع اضطرابات النظام: هذه الملاحظة توفر لنا استبصارًا جيدًا حول أحد معضِلات الحداثة في إفريقيا والشرق الأوسط على مستوى أوسع: توازِي تكاثُر مؤسسات الحكم من جهة، مع انعدام الثقة الشعبية في تلك المؤسسات من جهة أخرى. في معظم البلدان، يوجد عدد أكبر بكثير من المؤسسات الحكومية عما كان عليه الحال منذ أربعين عامًا، ولها تأثيرٌ أكثر تدخُّلاً في حياة الناس. فعلى سبيل المثال؛ قد أشار تقرير التنمية في العالم World Development Report لعام (٢٠١١م)، الصادر عن البنك

الدولي، أن التقدم المُحرَز في المؤشرات الرئيسية لبناء الدولة لم يتم المحافظة عليه فحسب، بل كان أسرعَ في التاريخ الحديث أكثر من قبله[1]. من الصعب قياس ثقة الناس في المؤسسات وفي احتمالية قيامها بإنتاج دولة حديثة، لكن هناك تصوُّر منتشر يرى عكس ذلك. أوضح ذلك «جيمس فيرغسون» James Ferguson، عندما كتب عن زامبيا المعاصرة، والتي كانت في يوم من الأيام، أكثرَ الدول تقدُّمًا صناعيًّا وتحضُّرًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بعبارات يتردد صدَاها عبر القرن الإفريقي:

يبدو أن بعض الإفريقيين المعاصرين يشعرون بنوعٍ من الحنين إلى الحداثة. في عملي الخاص في زامبيا -على سبيل المثال- لم يقُلْ عُمّال المناجم: «نحن حديثون، ولكن بطريقتنا البديلة!» أو حتى: «لم نكن حديثين أبدًا»، ولكنهم في الواقع قالوا: «لقد كنّا حديثين -أو على الأقل في طريقنا إلى الحداثة بصورة جيدة-، لكننا الآن محرومون من هذه الفرصة». لم تكن الحداثة بالنسبة لهم مستقبلاً متوقعًا، ولكن حُلمًا يجب تذكُّره من الماضي، فالمستقبل الحقيقي كان يُفهَم وسطُهم كلهم تقريبًا على أنه قاتِم، بل كنهاية للعالم apocalyptic[2].

أقترح أنَّ هذا اللغز يمكن تفسيره عبر المُحاجَجة بأن «السوق السياسي» قد ظهر كشكلٍ بديل للحكم. منذ جيلٍ مضى شَهِدَ الإفريقيون صِراعًا بين التحديث والأشكال التقليدية العشائرية/الأبوية[3] للحكم. وعلى الرغم من

(1) World Bank, 2011. World Development Report 2011: Conflict Security and Development, Washington, DC: World Bank, pp108-11

(2) Ferguson, James, 2006. Global Shadows: Africa in the Neoliberal World Order, Durham, NC: Duke University Press, p186.

(٣) وهي الترجمة التي اخترتُها لمصطلح Patrimonialism الذي يتم ترجمتُه عادةً بـ«الأبوية»، ما يخلُق

أن الانحرافات في الأشكال التقليدية من الحكم كانت شائعةً، فقد كان الناس واثقين من أنَّ هذه مجرَّد درجاتٍ من المَيلان عن طريق التقدم، أمَّا اليوم فهُم ضِمنيًا يعلمون أن الأسواق السياسية تُصبح هي المُهيمِنة، بينما عملية بناء الدولة تتلاشى.

أسواق الأعمال السياسية والسياسة الحقيقية:

يعمل مفهوم السوق السياسي على مستويين: [١] كإحدى الخصائص العامة للحياة السياسية (في كل مكان)، [٢] وكالمكوِّن المركزيّ في السياسة (في الأسواق السياسية المتقدمة advanced political markets). يتضمَّن كلُّ نظامٍ سياسيّ صفقاتٍ بين الأفراد يتمُّ فيها تبادُل العوائد مقابل التعاون. يجبُ ألا تَحجُبَ القوانينُ والقواعد الاجتماعية، والقواعد واللوائح المؤسسية التي توفِّر أداة apparatus الحياة السياسية في المجتمعات المتقدمة؛ حقيقةَ أن السياسة اليومية تتكوَّن أيضًا من معاملاتٍ تنطوي على خِدمات/ ولاءات وموارد/ تراخيص وإكراهات/ تهديد. بعض هذه المعاملات مُصنَّفة على أنها «فساد»، والبعض الآخر تُعتبَر معاملات مشبوهة مُباحة horse trading[1].

التباسًا بينه وبين مصطلح «Patriarchal»، والنظام الأبوي/ العشائري Patrimonial هو نظام سياسي قبل حديث تتركّز فيه السلطة بشكل رئيسيّ عند الحاكم الذي يمارس نفوذَه بصورة شخصية، على العكس من النظام الحديث والذي تُمارَس فيه السلطة عبر توزيعٍ للسلطة على مؤسسات غير شخصية. (المترجم).

(١) يُستعمَل مصطلح horse trading –ترجمتُه الحرفية «تجارة الخيول»- غالبًا للدلالة على أنماط معينة من الممارسات السياسية المشبوهة غير الرسمية والتي تظل قانونيةً رغم ذلك، ولكنها تُخالِف جوهر الديمقراطية، مثل: شراء أصوات النُّوّاب في البرلمان بعائد مادي للاستفادة منهم لتمرير قرارٍ معين أو تشكيلة حكومية معينة، وله أشكال أخرى. (المترجم).

يمكن للأسواق السياسية أن تزدهر خلفَ واجهة الدولة المؤسسِيّة. عندما تدخل دولة قوية -مثل: حكومة سلطوية مُحكمة التنظيم- في أزمة، فقد تتحول إلى سوق أعمالٍ سياسيٍّ متقدِّم بدلاً من التحوُّل نحو الديمقراطية.

في أنظمة حكم الأسواق السياسية المتقدمة، يُعتبر إجراء الأعمال السياسية عبر التبادل exchange هو السِّمَة المركزية، ويتم تحديد أسعار سِلَع التعاون والولاء من خلال العرض والطلب، ويتم تخصيصُ الموارد وَفقًا لذلك. السياسة الحقيقية هي عمليات المساومة والإكراه التي تُشكِّل هذه المعاملات(1). تُوجد هذه الأنظمة في المواضع (البلدان وأجزاء من البلدان) التي تنطبق عليها الشروط التالية:

(أ) أن يكون التمويل السياسي في أيدي أفرادٍ لهم مصالح سياسية أو عسكرية أو تجارية. (ب) أن تكون السيطرة على أدوات العنف مُشتَّتة أو مُتنازَع عليها. (ج) ألا تتمّ تسويةُ النزاعات السياسية عبر القواعد والإجراءات المؤسسية (أي أن القانون يكون خاضعًا للإمكانية السياسية political contingency). بالإضافة إلى ذلك: (د) أن تكون هذه البلدان مُندمِجَة في النظام السياسي والاقتصادي العالمي في وضع التبعِيَّة. تتَّصف جميع الأماكن التي تنطبق عليها الشروط السابقة تقريبًا، بكونها دُولاً ضعيفة أو هشَّة، أو مُتجِهة نحو الفشل، ولكن ولأسبابٍ ستَتَّضِح، لا أجد هذه المُصطلحات مفيدة (لا الأوصاف ولا مسمى «دولة»). معظم البُلدان التي تنطبق عليها الشروط السابقة، تكون في حالة نِزاع، أو هي عبارة عن بلدان تستمر فيها نماذجُ

(1) Geuss, Raymond, 2008. Philosophy and Real Politics, Princeton, NJ: Princeton University Press.

وشبكاتُ الأعمال السياسية الخاصة بأوقات الحروب في الازدهار، حتى في فترة نظام ما بعد الحرب. يمكن العثور على عناصر أو نماذج مُنعزلة لهذا النوع من السياسة في أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال؛ قد تكون لدولة كبيرة ذات مركزٍ محكومٍ جيد، أطرافٌ نائية أو جيوبٌ حَضَريَّة، ويكون نموذج الحكم المسيطِر فيها يتصفُ بكونه «سوق أعمال سياسي».

هذا الشكل من أشكال السوق السياسي المتقدم، هو شكلٌ معاصِر للحكم، وليس بقايا نماذج قديمة، أو نظامًا انتقاليًّا مُقدَّرًا له أن تحلَّ محلَّهُ دولةٌ فيبرية[1] مثالية. وهو نظام مَرِن وديناميكي. كما أنه نِتاجٌ للتاريخ الحديث، وتحديدًا العَولَمَة الاقتصادية والسياسية، وإلغاء الضوابط deregulation، وتَسييل monetization عملية توفير السِلَع والخدمات العامة، و-بشكلٍ مُلاحَظ- الأمن. اشتُهِر «تشارلز تيلي» بالمُقارنة بين نشأة الدول المُبكِّرة في أوروبا وبين الجريمة المُنظَّمة:

«إذا كان الابتزاز عبر توفير الحماية يُمثِّل الجريمة المنظَّمة في أكثر حالاتها نعومةً، فإن المخاطرة بالحروب وصناعة الدولة -الشكل المثالي للابتزاز عبر الحماية مع ميزة اكتساب الشرعية- تُعتبر أكبر الأمثلة لدينا على الجريمة المُنظَّمة. بدون وصف جميع الجنرالات ورجال الدولة بأنهم قَتلَة أو لصوص، أريد أن أُؤكد على قيمة هذا القياس، فعلى الأقل بالنسبة للتجربة الأوروبية في

(١) أي: الدولة كما تصوَّرَها عالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر»، والذي وضع أهم أحجار الأساس للدراسة العلمية للدولة والبيروقراطية، ويقصد المؤلف بـ«الدولة الفيبرية» تصوُّر «ماكس فيبر» الذي يتضمن كونها نظامًا للإدارة وفرض القانون واحتكار العنف المشروع، وأنها تتنظم وتقوم بعملها عبر مؤسسات غير شخصية تحكمها القوانين المؤسسية التي تضمن مصلحة الجميع ويحصل الترقِّي فيها عبر الكفاءة. (المترجم).

القرون القليلة الماضية، فإنَّ صورةَ صانِعي الحرب وصُنَّاع الدولة باعتبارهم روَّاد أعمال يستعملون القهر/الإكراه، ويسعون وراء مصالح أنفسهم؛ تَحمِل تشابُهًا مع الحقائق التاريخية أكبر بكثير من البدائل الرئيسية لهذه الصور: كفكرة العقد الاجتماعيّ، وفكرة السوق المفتوح الذي يُقدِّم فيه عُمَّال الجيوش والدول الخِدمات للمستهلكين الراغبين، وفكرة أن المجتمع يُؤدِّي مبادئه وتوقُّعاتِه المشتركة إلى نشوء نوع معين من الحكومة»[1].

في العصور السابقة، كان هؤلاء القادة السياسيون الطَموحُون الذين وضعوا أُسس الدول الحديثة؛ يتصرفون بطرقٍ مُشابهة لرؤساء الكارتلات الإجرامية. اليوم يتمُّ وصف نُظرائهم في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة –بصورة صحيحة– بأنهم رُوَّاد أعمال سياسية ومُدراء أعمالٍ سياسية، وهم الرؤساء التنفيذيون وأحيانًا أصحاب الأعمال، بما في ذلك الأعمال/الشركات الإجرامية. وهم يديرون نظامًا ديناميكيًّا حديثًا، ليس ببقايا أنظمة تاريخية تقليدية، وليس بأساسٍ يتطوَّر إلى دولة مؤسسِيَّة.

رواد الأعمال ومدراء الأعمال السياسية Political Entrepreneurs and Business Managers:

يتطلَّب فهم سوق الأعمال السياسي إدراكَ مهاراتِ وإستراتيجياتِ أولئك الذين نجحوا فيه. المهارات السياسية ليست عاملاً منفصلاً عن بِنية

(1) Tilly, Charles, 1985. ‘War-making and State-making as Organized Crime’, in Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (eds), Bringing the State Back In, Cambridge: Cambridge University Press, pp169–87, p169.

النظام، بل هي أساسية لفهم بِنية الحكم. بعض السياسيين ببساطة هم أكثر موهبةً وقدرة من غيرهم. فإذا أردنا تطوير منظورٍ لتحليل المهارة السياسية، فإن أفضل نقطة ننطلق منها هي: مفاهيم وأحكام السياسيين أنفسهم، وخاصةً أولئك الذين لديهم سِجِلٌّ جيِّد من النجاحات. هم يستخدمون عدسات أصحاب الأعمال، وكذلك يجب علينا نحن. إنهم يرفعون من تقييم markup رائد الأعمال السياسيّ إذا كان يعرف الكثيرَ من الناس، ويُمكنه الحكم على مقدَّراتِهم جيدًا. وهم يُخفِّضون من تقييمه إذا كان يفتقر إلى تلك الصفات، أو كان جبانًا/مُتردِّدًا timid أو مُتقلِّبًا. وهم يتوقعون حدوثَ أزمةٍ عندما يُعاني مدير الأعمال السياسية من نقصٍ في نفقاته السياسية، أو في حالة أن عملاء/مُطالِبيه claimants قاموا برفع أسعارهم. في هذا الكتاب، سأضع الخطوط العريضة لهذه النماذج المحلِّية vernacular. وفي فرصةٍ لاحقة، أنوي أن أُنَمذِجَها بشكلٍ أكثرَ دقة، وأن أختبِرَ دقةَ توقُّعاتِها في وصف أشخاصٍ حقيقيين وأحداثٍ حقيقية، وأفترض أنها ستكون مؤشِّرات إرشاد أكثر موثوقية، لفهم المآلات السياسية من مقاييس العلوم السياسية الأكاديمية.

إذَا ما كان لهذه المقاربة قيمة، يقتضي ذلك أن السياسيين الناجحين يعملون وَفقًا لمبادئ الأعمال التجارية، وعليهِ؛ فإن نماذج إدارة الأعمال ستكون دليلاً مفيدًا لفهم أنظمة الحكم هذه وكيف تتغيَّر. استكشف «إسحاق ويليامز» Isaac Williams[1] هذا الأمر، وطوَّر نموذجًا بالاعتماد على نموذج «القُوَى

(1) Williams, Isaac, 2014. ‘Insights from the Management Theory of the Political Marketplace’, blog entry, Reinventing Peace, 12 August, at: https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2014/08/12/insights-from-the-management-theory-of-the-political-marketplace/

الخَمس» «لمايكل بورتر» Michael Porter[1]، والذي يُستعمَل لوصف القُوَى التي تُشكِّل المنافسة الصناعية.

تنتقل المفاهيم الأساسية من إدارة الأعمال، إلى وصف سلوك السياسيين في السوق السياسية بشكلٍ جيد، لدرجة جديرة بالملاحظة. فرجال الأعمال السياسيين، يسعون إلى زيادة الإيرادات، والحَدِّ من التكاليف، ويُمكِنُهم تمويل عملياتهم من خلال الديون، أو حقوق الملكية، أو الإيرادات من العمليات، أو الرِّيع. وأفضل مصادر الدخل: هي التي مصدرُها الرِّيع (مدفوعات تزيد عمّا سيحدده العرض والطلب payments in excess of what would be determined by supply and demand). يُستَخرَج الرِّيعُ السياسيّ من امتلاك الأراضي أو الموارد الطبيعية، ومن امتياز القدرة على إحكام السيادة، ومن المحسوبية/الرعاية الخارجية، ومن استخدام العنف أو التهديد به. الجانب السلبي للاعتماد على الرِّيع: هو أن الاعتماد على الأموال الخارجية ينطوِي على المخاطر المُحتمَلَة لعمليات الاستحواذ العِدائية من المموِّلين. وعليهِ؛ يحاول السياسيون التحكُّم في مسار المعلومات قَدْرَ الإمكان، ويُفضِّلون أن يكون الرُعاة الأجانبُ متنوعين، وليسوا على اتصالٍ مع بعضهم بعضًا. السياسيون بمختلف أنواعهم ساعون إلى الرِّيع rent-seeking، ولكن ليس جميعُهُم معتمِدِين على الريع rent-dependent، فبعضهم يتحصَّل على نفقاته من خلال صفقات تُحدِّدُها قُوى السوق وحدها.

---

(1) Porter, Michael, 2008. ‘The Five Competitive Forces that Shape Strategy’, Harvard Business Review (January): 86–104.

يواجه رجال الأعمال السياسيين أيضًا خياراتٍ بين تحمُّل التكاليف المباشرة، أو الاستعانة بمصادر خارجية/الترخيص لمقاولين ثانويين، مما يؤدي إلى تحمُّل مخاطر اندماج الوافدين الجُدُد في السوق السياسيّ مستقبلاً، واستيلاء هؤلاء الوافِدين على حِصَّتِهم في السوق. وهم يسْعَون للحَدِّ من دخول المنافِسين إلى السوق، ولتَثبِيطِ المنتَجات المنافسة أو البديلة. وهم يحاولون تعميقَ ولاء العملاء من خلال الترويج لأنفسهم branding عادةً باستخدام شعاراتِ الهوية، أو من خلال إظهار التزامهم (طويل الأجل) بالقضية من خلال إغلاق خيارات الخروج -على سبيل المثال- من خلال ارتكاب فظائعَ بارزة. الجماعاتُ المُتطرِّفة مثل حركة الشباب الصومالية، تستخدم هذه الحِيَل لخفض تكاليفِهم (أي: العملاء).

قد يكون مديرو الأعمال السياسية مديرين تنفيذِيِّين مسؤولين أمامَ مجلس، أو قد يكونون هم أنفسُهم مالكي الأعمال. وبِنيَة أعمالهم السياسية لا تُحدِّد فقط كيف يستمرون ويزدهرون أو يفشَلون، بل تُحدِّد أيضًا حواجزَ الخروج. قد يُواجِه المدير التنفيذي السياسي الذي بنى مؤسسة مملوكةً له بالكامل، أو الذي أصبح لا غِنًى عنه للكارتل صعوبات معيَّنة في الخروج. فشلَ البشير في التغلُّب على هذه المشكلة في عام (٢٠١٤م). السودان محظوظٌ لأنَّ حُكَّامه العسكريين الذين استمروا مدة طويلة، ليس لديهم أطفال بيولوجيّون، ولكن في بلدان أخرى في إفريقيا والشرق الأوسط على مستوى أوسع؛ الأبناء هم ورثة سياسيون، وكأن بلدانَهم شركاتٌ عائلية.

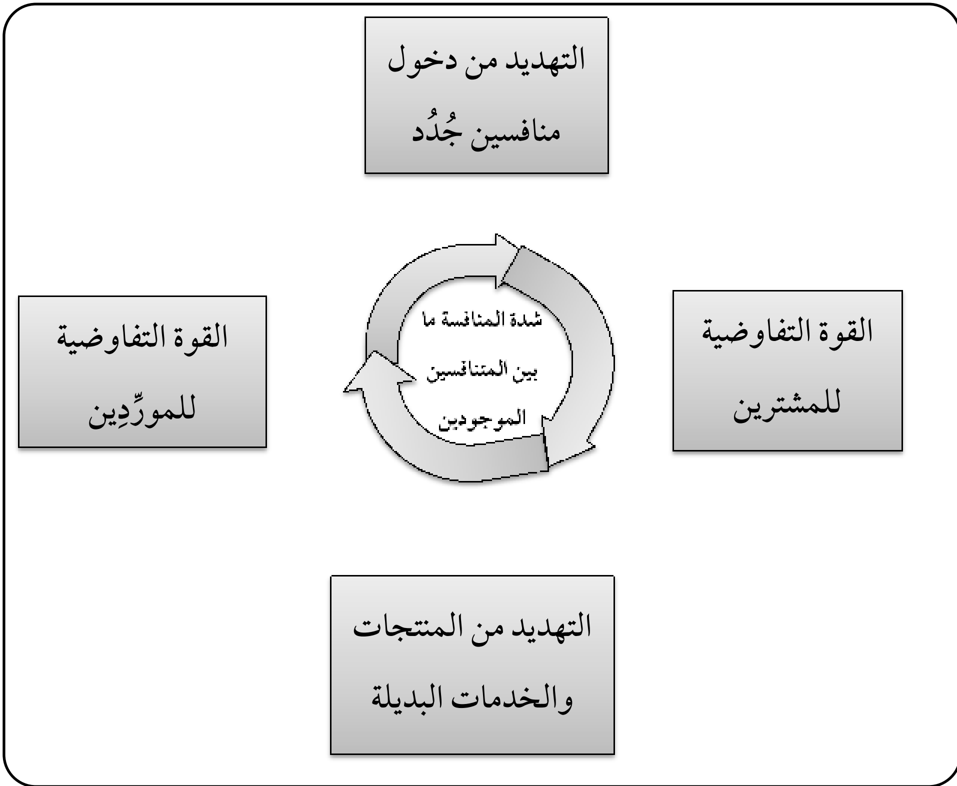
يُمكن للأعمال السياسية أن تتوسَّع. ويمكن لرائد الأعمال السياسي أن يزيدَ حِصَّته في السوق على حساب منافِسِيه. يمكنه أن يصبح فعَّالاً للغاية في تأجير خِدمات أولئك الذين هم في أسفل السلسلة، ووضع قيمةٍ مُضافة

على أنشطتِهم، بحيث يُمكنه تحدِّي رُعاتِه السابقين وإزاحتَهم. وبصفته فاعلاً operator على نِطاقٍ واسع، خاصةً إذا حصل على حِصّة مُهيمِنة في حكومةٍ مُعترَف بها، يمكنه توسيع نِطاق وصوله عبر الحدود، ويمكنه حتى أن يَضُمَّ حُكامًا سياديين بصورة رسمية إلى قائمة عملائه، ويمكنه التوسع في قطاعات جديدة. ويُعَدُّ الحصول على عقودٍ لمكافحة الإرهاب هو الخيار المفضَّل حاليًّا. وبذلك يمكنه إعادة تشكيل repackage أعماله، ومحاولة إعادة الترويج لسُمعتِه. ومع زيادة تعقُّد مصادر الإيرادات، يزداد أيضًا الأُفُق الزمني لرجل الأعمال، إضافةً لمستوى المؤسسية في شركته، وعلاقاتها التعاقُدِيّة مع المشترِين منها والمُورِّدِين لها.

في سوق الأعمال السياسي سنجد أنَّ مفهوم «الربح» أكثر تعقيدًا. فرجالُ الأعمال السياسيون في النهاية فاعلون سياسيون؛ فنادرًا ما تَقتَصِر أهدافُهم على المكافأة المادِّية الشخصية، ولكنها عادةً تمتدّ إلى التمتُّع بالسُّلطة وتحقيق الطموحات، بما في ذلك تحقيق تَطلُّعات مجتمعاتهم وبلدانهم. يمكن أن يكون الربح «حقيقيًّا» بالمعنى التجاري العادي، ولكن في سوق الأعمال السياسي عادةً ما يتم إعادةُ استثمار هذه الأموال في شكل ميزانيات سياسية وأمنيّة، وأحيانًا في برامجٍ للتباهِي أو في السِلع العامة، وبالتالي فإن «الربح» قابل للتحويل بين السُّلطة والمال، فهو جزئيًّا مَجاز. عند التأمل في دوافع الأعمال، يجب ألا ننسى أيضًا أن العديدَ من رجال الأعمال التجاريين يستثمرون أرباحَهم في المِهَن السياسية، أو المشاريع الخيرية لمختلف أنواع الأسباب.

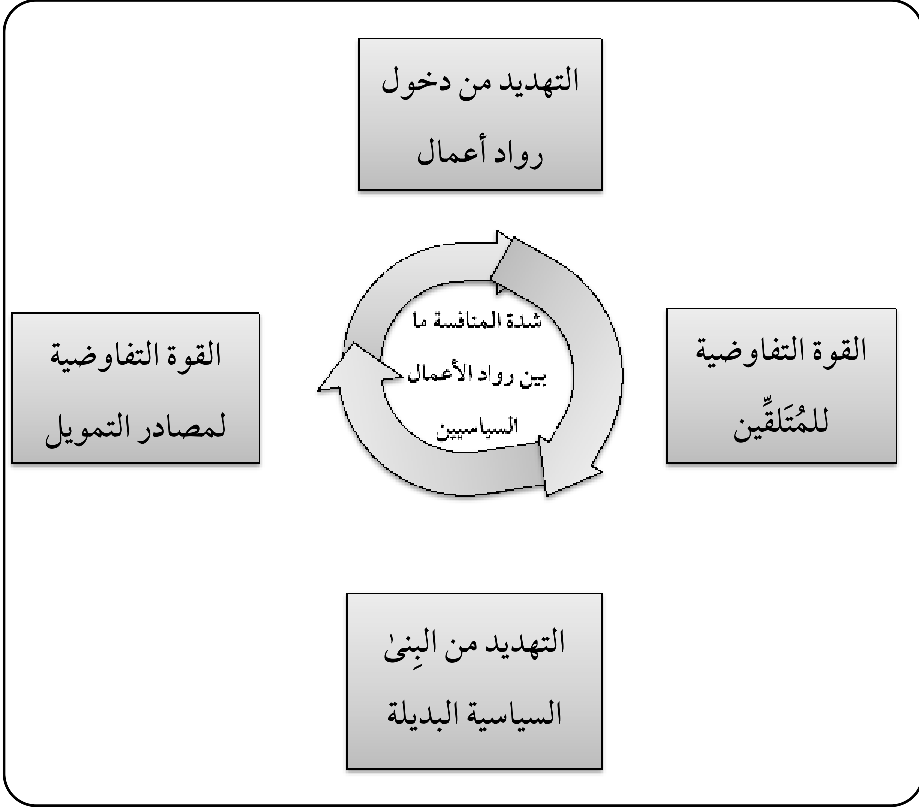
نموذج العمل business model: هو مجموعة الخيارات الإستراتيجية لرائد الأعمال، والتي تُحدِّد طبيعة مشروعه، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بأنواع

التمويل، ومصادر الإيرادات، وهيكل التكلفة، ودخول السوق، والتوظيف، وأنماط الاستجابة للمنافَسَة في السوق. يُمثِّلُ ذلك «مايكل بورتر» بالرسم والشكل البياني (١ , ٢)[1]. والطريقة التي يُكيِّف بها «ويليامز» الرسم البياني في الشكل (١ , ٢) ليُوائِمَ طبيعةَ عمل رواد الأعمال السياسيين أو مُدراء الأعمال، مبيَّنةً في الشكل (٢ , ٢).



الرسم البياني (١ , ٢): [نموذج] «القُوى الخمسة» لتجارة الأعمال، لمايكل بورتر

(١) تتكون «القوة السادسة» من العناصر التكميلية: الشركات التي توفِّر منتجًا تكميليًّا ضروريًّا. ومن الأمثلة على ذلك: تجار السلاح والمصرفيون في الملاذات الضريبية.



الرسم البياني (٢ , ٢): [نموذج] «القُوى الخمس» للأعمال السياسية.

توصيف المتغيرات [التي تحكم] «السياسة الحقيقية»:

يُدير السياسيون شؤونَهم ضمن أنظمة يمكن توصيفُها عبر المتغيرات الأربعة التي ذُكِرت في الجزء السابق: التمويل السياسي؛ والسيطرة على وسائل العنف؛ ووسائل تنظيم الخلافات السياسية؛ ووضعيات/ ظروف الاندماج في الاقتصاد السياسي العالمي.

المتغير الأول هو التمويل السياسي، وله عنصران: الدَّخْل والنفقات. وعبر اتباع وصية رودولف جولدشايد Rudolf Goldscheidبتطوير علم

اجتماع ماليّ، ومقولته: «الميزانية هي هيكل الدولة مجردًا من جميع الأيديولوجيات المُضلِّلَة»[1]؛ يمكننا تحديد هيكل سوق الأعمال السياسي باعتباره الميزانية السياسية. [والميزانية السياسية] هي المال المتاح للسياسي ليُنفِقَه على أي أغراض قد يختارها -وخاصة لاستئجار ولاء أو تعاون سياسيين آخرين-. الميزانية السياسية ليست هي نفس الإيرادات الحكومية: فهي أموال لا تُتطلَّب [على استعمالها] محاسبة. الأموال الحكومية التي تسيطر عليها مؤسسات الدولة، والتي لا يستطيع الحاكم السيطرة عليها مباشرة، ليست جزءًا من الميزانية السياسية. وعليهِ؛ فهي ليست مرادِفة لميزانية الدفاع ولكنها تتكوَّن بدلاً من ذلك من الرشاوى التي يدفعها مقاولو الأسلحة والأموال المدفوعة للقادة، والتي تُحسَب على أنها دفوعات «لجنود وهميين ghost soldiers».

في العديد من البلدان -وربما في معظمها- تكون المدفوعات السياسية على المستوى المطلوب للدفع أعلى من أسعار المنافسين، وتحويل القرارات التنفيذية إلى أفعال حقيقية، أكبر بكثير من الأموال التي يمكن استخلاصُها بشكل شرعي من السياسة العامة المؤسسية. لذلك يحتاج السياسيون أن يعملوا في عالم ظل/ خفي shadow world للتمويل غير الشرعيّ، أو تقنين [عملية] استغلال النفوذ. أبسطُ أشكال الحصول على المال السياسي هو التراكُم الأَوَّلِيّ: السرقة والابتزاز، أو بيع تراخيص للسرقة. شُوهِد هذا في الثمانينيات والتسعينيات في الصومال والسودان. الأشكال الأكثر تعقيدًا [للحصول على المال السياسي] هو فرض الأموال على التجارة أو الإنتاج المحلي، ورِيعِيّة

(١) مُقتبَسٌ من:

Schumpeter, Joseph, 1954. ‘The Crisis of the Tax State’ (trans. W. Stolper and R. Musgrave), American Economic Papers, 4: 5-38 ,p100.

احتكار الشراء monopsony rentierism (على سبيل المثال؛ عوائد النفط أو الموارد المقدَّمة [في مقابل] التعاون الأمني)، والذي هو السائد اليوم في السودان و[دولة] جنوب السودان. الأشكال المختلفة من تنظيم السلطة السياسية وتجارة الأعمال السياسية تقوم بتوليد مستويات وأنواع مختلفة من التمويل السياسي(١). تُعتبَر بعض الصناعات -النفط والبنوك والأسلحة على وجه الخصوص- مصادرَ مثالية للأموال السياسية. يحتوي النفط والخدمات المالية على كَميّات ضخمة من الأموال، وتتأثَّر أرباحُها بالتشريعات الحكومية بشدة. يبيع مُصنِّعو أنظمة الأسلحة [منتجاتِهم] للحكومات بشكل رئيسيّ، وعلى عكس المتعاقدين الحكوميين الآخرين، فإنهم يُجرُون صفقاتِهم سرًّا خلف الأبواب العازلة للصوت [لأجهزة] الأمن الوطني. هذا يحدث في كل بلدان القرن [الإفريقي]. وإذا ما تم تمويل سياسي من قِبَل رجال أعمال قوميين، فإن الحصول على هذه الأموال قد ينطوي على مساومة تنافُسِيّة ما بين أقرانه. وتوفِّر كينيا وصومالي-لاند أمثلةً على ذلك. وتُستمَدّ أكثر أشكال التمويل السياسي تعقيدًا من المساهمات المباشرة للمواطنين (على سبيل المثال؛ العمال المنظمون) والضرائب، وعلى هذا كان الحال في السودان قبل أربعين عامًا. تختلف هذه الأنواع المختلفة من التمويل السياسي في تعقيدها واستدامتها وقابلية الاتِّكالِ عليها وحجمِها، وهذا بدوره يحدد خيارات السياسيين وإستراتيجياتهم.

(١) انظُر: «متلازمات الفساد» لمايكل جونستُن:

Johnston, Michael, 2005. Syndromes of Corruption, Cambridge: Cambridge University Press, and;

Johnston, Michael, 2014. Corruption, Contention and Reform: The Power of Deep Democratization, Cambridge: Cambridge University Press.

من الحِيَل المفيدة لمدير الأعمال السياسي استخدام الأدوات التي تُتقِنُها الشركات العابرة للدول transnational corporation لتحويل الأرباح profit shifting والتهرُّب الضريبي. فقد يَعرِض على شركة عابرة للدول الفرصةَ لدفع ضرائب منخفضة للغاية (على سبيل المثال؛ على صادرات النفط الخام أو حيازة الأراضي)، مقابل إيداع رشوة في حساب السياسي في ملاذ ضريبي tax haven. يمكن للسياسي بعد ذلك أن يُعِيد تلك الأموال ويُحوِّلها إلى ميزانية سياسية في الوطن.

يمكن تقسيم ما ينفقه السياسي إلى ثلاثة سِلال: ميزانية لأمنِه الشخصي، والميزانية السياسية، والإنفاق على السلع العامة. القاعدة العامة هي أن المدير التنفيذي السياسي سيهتم أولاً باحتياجاتِه الأمنية والسياسية، وما يتبقى بعد ذلك يمكن تخصيصُه للإنفاق العام.

ولإبدال الاستعارة التشريحية لجولد شايد، [يمكننا القول] أن تدفُّق النقد السياسي political cashflow هو القلب النابض لإدارة الأعمال السياسية. وأن توفر الميزانية السياسية هي المؤشر [الأساسي] حول ما إذا كان رائد الأعمال السياسي سوف يزدهرُ أو يفشل، أو ما إذا كان المديرُ التنفيذي السياسي سيستطيع المحافظة على إمبراطوريته أم سيغرق في أزمة. العنصر الأساسي لاستدامة حيوية [النظام] هو الدفع [لشراء] الولاء. سعر الولاء هو السعر السائد في السوق لضمان ولاءِ أو تعاونِ السياسيين الآخرين لفترة زمنية أو لنشاط معين. وهذا السعر يتحدَّد من خلال قوى السوق، ما يتضمن النفوذ النِّسبي للمشتري والبائعين، وجودة المعلومات والتوقعات بين التجار، وإمكانية [استعمال] الإكراه، والحواجز التي تقف أمام دخول رواد أعمال سياسيين جُدُد. في الإدارة

السياسية من أسبوع لآخر؛ يتمثَّل التحدي الذي يواجهه السياسي في الحفاظ على تدفُّق النقد السياسي وضمان أن يتم الدفع للمطالِبين بأقل تكلفة، أو إقناعهم بعدم المطالبة بالدفع. وتشمل الوسائل التكتيكية لتخفيض أو تأجيل الدفع تقديم الوُعود (أخذ ديون سياسية)، وإصدار التراخيص (للنهب أو صفقات فاسدة)، أو القيام بتوسل رخيص بالهوية المشتركة أو التهديد المشترك؛ وكلٌّ مِن هذه [الوسائل] لديه تكلفتُه السياسية.

تشترك الأسواق السياسية في السِّمَة السيئة للأسواق الأمنية[(١)]، وهي أن المنافسة تزيد السعر. فكلما كان تنظيم السوق أكثر إحكامًا، كان سعر الولاء منخفضًا وكانت الحواجز أمام دخولِ رواد أعمال سياسيين جُدد [إلى السوق] مرتفعة. يتمثَّل التحدِّي الإستراتيجي للرئيس التنفيذي السياسي في السيطرة على السوق وبالتالي خفض إنفاقه على [شراء] الولاءات. والنجاح في هذا يُحرِّر الأموال لأشياء أخرى قد يرغب في القيام بها، والتي يمكن أن تتراوح من الثراء الشخصي إلى الافتخار السياسي political aggrandizement عبر شراء الأسلحة أو بناء الآثار، أو الإنفاق على السلع العامة مثل: التعليم والرخاء والتنمية. من بين طرق الحدِّ من الإنفاق على الولاءات: التخويف [وإستراتيجية] فرّق تسد، واستثارة التضامن الشعبي عبر التوسُّل بالإثنية أو القومية أو الدين. تستخدم [عملية] بناء المؤسسات أيضًا كطريقة لتقليل النفقات السياسية، لكنها إستراتيجية أكثر خطورة وصعوبة.

---

(١) انظر:

Konrad, Kai and Stergios Skaperdas, 2006. 'The Market for Protection and the Origin of the State', Econ Theory DOI 10.1007/s00199-101-0570-x.

المتغيِّر الثاني [الذي يحكم السياسة الحقيقية]: هو الدرجة التي تكون فيها السيطرة على العنف مركزية أو لا مركزية. يمكن أن تتفاوت السيطرة على تنظيم العنف بين أن تكون: مركزية بالكامل؛ موزَّعَة بين المؤسسات الحكومية (على سبيل المثال؛ الجيش النظامي والأمن الوطني والشرطة والحرس الرئاسي)؛ وأن تكون لا مركزية خلال المجتمع (لتشمل الميليشيات والمتمردِين والحراس الشعبيِّين والعصابات الإجرامية). عادةً ما يكون توزيع السيطرة على أدوات العنف نتاجًا للتاريخ، وتحديدًا الحروب واتفاقيات السلام والإستراتيجيات التي يتبعها الرؤساء التنفيذيون السياسيون القوميون لإنشاء مؤسسات أمنية منقسمة ومتنافسة، كوسيلة لتحصين نظامهم من الانقلاب coup-proof. اتفاقيات السلام عادةً لا تؤدي لتفكيك الشبكات السياسية الأمنية الخاصة بأوقات الحروب، ولكنها تُعَزِّزها.

في سوق أعمال سياسي رِيعي عسكري، الأداةُ الرئيسية التي يمكن من خلالها لرئيس تنفيذي سياسي قومي أن يُبقِي رواد الأعمال العسكريين متماشين معه هي المحسوبية/ الرعاية المالية. الحكام لديهم أدواتهم الخاصة بالإكراه، لكن القليل جدًّا منهم يستطيع أن يحكم عبرَ البَطش وحده. في جميع الحالات تقريبًا، يمكن لأعضاء النخبة السياسية في الهامش/ الريف -مثل: قادة المتمردين وزعماء القبائل- تنظيم أعمال العنف لمصلحتهم الخاصة. وكذلك الأمر بالنسبة لأولئك المُتَمَركزِين داخل جهاز الدولة، كضباط الجيش ورؤساء القوات شبه العسكرية والأمنية، والذين على الرغم من ذلك لديهم استقلالٌ كافٍ للسعي وراء [الأهداف] المِهَنيّة السياسية-التجارية الخاصة بهم، وبعضهم يضع قدَمًا في النظام الحكومي وقدَمًا خارجه عبر التهديد أو تنظيم تمرُّد من أجل الرِّيع

rent-seeking rebellion، يجذب القائد أو الزعيم أو المسؤول المحلي الانتباه، ويعلن عن هدفه وإصراره، ويبدأ جولة من المساومة. يتم ذلك من خلال القتال والتفاوض. القتلُ واستعداد [القائد] لإرسال أتباعه إلى الموت يُعَدّ مؤشرًا على الجِدِّية في المساومة. تتم تسوية التمرد من خلال «سلام مدفوع الرواتب payroll peace» يحصل زعيمُه على ترقية، ويتم وضعُ مقاتِلِيه في كشوف رواتب الجيش؛ يتم دفع المتأخِّرات، وتُمنَح زيادات في الرواتب، ويتقاضى المزيد من الجنود –الحقيقيين منهم والوهميين– رواتب.

يتقاطع العنف المنظم بهذه الطريقة مع سياسات الهوية. في شمال شرق إفريقيا نجد الشكل الأكثر تميزًا لهذه الحالة هو القَبَليّة العسكرية. تتشكل الجماعات المسلحة على أساس المحسوبية/ الرعاية والقرابة: يُكافِئ قائدها جنوده وفي نفس الوقت يحتال عليهم. ولأن الرواتب شحيحة؛ يوظف القائد أقاربه. ولأن كل مسؤول يشارك في صرف الأموال النقديّة للأجور والبدَلات يَقتَطِع منها [لنفسه]، فإن الأجور التي يتلقاها الجندي لا تكون أبدًا بحجم ما يتم الإعلان عنه. فكل قائد يقوم بظلم أتباعه من حيث الأجور. فالإثنية المشتركة هي جزء من الصفقة لتقليل مخاطر التمرد نتيجة الرواتب payroll mutiny. وعندما يقوم زعيم أو مقاتلون بشَنّ تمرد، فإنهم يقتُلون أولاً أعضاءً من قبائل أخرى –تجارًا أو مسؤولين من مجموعات إثنية أخرى، مجتمعات مجاورة– فيأخذ الصراع طابعًا إثنيًّا. القتال في حد ذاتِه يُعزِّز الروابط الإثنية. وخلال ذلك عندما يستثير رائد أعمال سياسي الإثنية فإنه يعقد اتفاقًا مع الأوصياء على تلك الهوية –مثل: زعماء القبائل– الذين سيحاولون التأكيد على سلطتهم المتضائلة عندما

يبدأ أبطال [هذه الحيلة السياسية] مساوماتهم السياسية لتسوية النزاع. ويتم تصوير هذه المساومة على أنها عملية سلام تتضمن ممثِّلِين للمجتمع، و[عملية] مصالحة وتسوية مظالم.

إن عجَلةَ التمردات الساعية إلى الرِّيع تضخُّمِيّة بطبيعتها، ويواجه المدير التنفيذي السياسي القومي تحدِّيًا يتمثَّل في كيفية التعامل معها دون أن يُفلِس. عادةً تتضمن الوسائل التي يستعملها زيادةَ تكاليف ومخاطر التمرد (من خلال محاربته)، واستعمال منافسي المتمردين لسرقة أو تدمير قاعدة أصولهم، وإغلاق مصادر التمويل السياسي الأخرى عن طريق عقد الصفقات مع المموِّلِين الخارجيين.

المتغير الثالث [الذي يحكم السياسة الحقيقية]: يتكون من القواعد والقيم والآليات التي تنظِّم المساومات وحَلّ النزاعات. السوق [السياسي] في حد ذاته مؤسسة، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية [المَنُوطة] بحل النزاعات السياسية تتفاوت بحسب لأي درجة هي منظَّمَة regulated. فبعض المجتمعات يتم تنظيمها بشكل أكثر صرامة من غيرها، سواء عبر القانون واللوائح، أو عبر الأعراف والقيم الاجتماعية. كما أنها تتفاوت في نوع التنظيم، سواء كان ذلك من خلال القواعد والمؤسسات الرسمية وغير الشخصية، أو وفقًا للقيم المجتمعية. وبشكل عام، كلما زاد مستوى رسميّة formalization القواعد والإجراءات، زادتْ إمكانية التصويت النَّزِيه وتقييم الضرائب وتحصيلها [وإمكانية] الوصول إلى العدالة وهو ما يؤدي إلى تمكين empower أفراد المواطنين. وكلما قَلَّ مستوى الرسمية زادَ كونُ تطبيق القانون والإجراءات محكومًا بالذرائع السياسية، على حساب وقائع القضية.

الأسواق [السياسية] تَتطلَّب معلومات، وأولئك الذين لديهم معلومات أكثر شمولاً ودقة على طول الزمن يحصلون على صفقاتٍ أفضل. يستثمر الرؤساء التنفيذيون السياسيين في الاستخبارات وفي التحكم في آليات الاجتماع convening والتواصل. وهم يَسعَون إلى احتكار -أو على الأقل الهيمنة على- إمكانية دعوة الناس معًا للاجتماعات السياسية، والتحكم في الاتصالات (بما في ذلك التحدث والاستماع، والذي يشمل وسائل الإعلام، وقدرات المراقبة ووسائل التواصل الاجتماعي) وأن يكونوا في وضعية تسمح لهم بوضع أجندة المحادثات السياسية وتحديد سرعة ووتيرة التفاوض (وإعادة التفاوض). قد تتداخل الدوائر السياسية -حيث تحدث المساومات السياسية- لدرجة تكبُر أو تصغُر مع المجال العام. قد يكون الاتصال والاجتماع مركزيًا أو لا مركزيًا، منظَّمًا أو غيرَ منظم. وعليهِ، فإن إثيوبيا منظمة بإحكام عبر الإجراءات المؤسسية، ولذلك فرص المساومة فيها قليلة، في حين أن الصومال تُنظِّمُها الأعراف، ولذلك النقاش السياسي فيها مفتوح للجميع مع كون حدوث إعادة التفاوض أمرًا متكررًا. ليس هناك من دولة في القرن الإفريقي تكون الدائرة السياسية الحقيقية فيها قابلة للوصول إليها بواسطة عامة الناس.

المتغير الرابع [الذي يحكم السياسة الحقيقية]: يتعلق بوضعيات/ ظروف الاندماج في سوق الأعمال العالمي، بما في ذلك الحواجز التي تَحُول دون دخول الفاعلين السياسيين الجُدُد إلى السوق. [النموذج] العام للدولة ذات سوق الأعمال السياسي هو: دولة فقيرة وضعيفة اقتصاديًا. رجال الأعمال المحليين والمستثمرون الأجانب فيها يكونون على علاقة جيِّدة مع السياسيين في نظام يتم تمويلُه عبر الدُّفوعات السياسية من مصادر محلية (والتي تشمل هنا أصحاب

الأجور المغتربين foreign wage earners الذين يوفرون تحويلات مالية)، يحصل السياسيون على أموالهم من خلال صفقات مع قادة رجال الأعمال [التجارية]. وهذا ليس نظامًا ريعيًا بمعنى أنّ الإيرادات الحكومية والميزانيات السياسية هي ريع خارجي. ومع ذلك، لا يزال القادة السياسيون ورجال الأعمال ساعِينَ نحو الريع. في مثل هذه الحالة، يحتاج المدير السياسي إلى التفاوض على كل من الإيرادات والإنفاق، وإجراء صفقات مزدوجة مع المموِّلِين والعملاء. وبالتالي، يعمل سوق الأعمال السياسي بطريقة مختلفة وأكثر تعقيدًا. إحدى خصائص هذه الصفقات المزدوجة هي أن يُصبِح اللاعبون الرئيسيون في قطاع الأعمال قادرين على تنظيم التزويد بالتمويل السياسي لسوق الأعمال السياسي بأكمله. وعليهِ؛ فإن هؤلاء المموِّلين يكون لديهم خيار إما دعم المتنافسين في سوق أعمال محسوبيّpatronage marketplace أو اتباع النَّهج المختلف عبر تنظيم التمويل السياسي عبر الجميع across the board. إذا اختار المُمَوِّلون السياسيون التجاريون الاتفاقَ على النهج الثاني، فسيكون لديهم إمكانية إنشاء نظام مستقر بسعر منخفض للولاءات.

يتطلَّب النظام المموَّل عبر الريع الخارجي مجموعة مختلفة من المهارات. سيرغب المدير التنفيذي السياسي القومي في تنظيم التمويل السياسي الداخل [إلى البلاد]، وذلك لكلٍّ من ضمان أكبر قدر ممكِن لنفسه، إضافةً إلى تقليل خطر تمويل [الريع الخارجي] للمنافسين أو الداخلين الجُدُد. ستعتمد قدرتُه على القيام بذلك جزئيًا على البِنيَة الاقتصادي للدولة. حيث ستحتاج شركات النفط إلى التعامل مباشرة مع الحاكم، بينما التجار والمصرفيُّون قد ينشرون خدماتهم على نطاق أوسع.

على نحو متزايد يندمج سوق الأعمال السياسي عالميًّا، ليس فقط من خلال مؤسسات العولمة الرسمية، ولكن -حتى أكثر من ذلك- من خلال تدفُّقاتِ الريع. تُعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي (خاصة في قطاع المعادن) والممارسات التجارية التي تتضمن تحويل الأرباح ودوران الأموال العامة لتتحول إلى الميزانيات السياسية؛ تعتبر إحدى الآليات الرئيسية لذلك. ومن الآليات الأخرى التعاون الأمني مع الغرب. وبقدْر ما يكون عدم الاستقرار السياسي والفساد والعنف المُزمِن نتاجًا لسوق الأعمال السياسي الريعي، فإن هذه البُلدان تُنتِج تهديدات للولايات المتحدة وأوروبا، ما يتضمن الإرهاب والجريمة المَنَظَّمة والهجرة. وفي المقابل تتضمن السياسات الأمنية الأمريكية والأوروبية عملية دفع أموال للحكومات لمكافحة هذه التهديدات، أو التدخُّل المباشِر بنفسِها. لكن في الأسواق السياسية تُموِّل هذه المساعدات والتدخُّلات الميزانيات السياسية الريعية بينما تؤدي إلى زيادة أسعار الولاءات، وبالتالي تؤدي إلى تكثيف الظروف نفسها التي بسببها تستمر التهديدات.

تُغذِّي الطموحات السياسية الإقليمية أيضًا وجود المحسوبية/ الرعاية العابرة للدول transnational patronage. حيث يكون موضع الرئيس التنفيذي السياسي القومي في التسلسل الهَرَمِي الإقليمي هو مفتاح آفاقه السياسية. فالحاكم الأقوى والأكثر تمويلاً من جيرانه المباشرين سيستطيع تثبيط دخول وافدين جدد [إلى سوق الأعمال السياسي]، في حين أن الشخص الأقل قوة سيواجه تحدِّي وجود رواد أعمال سياسيين لديهم ممولون أجانب. ستتوالى الأمثلة على ذلك خلال الكتاب.

تؤدِّي القيم المختلفة للمتغيِّرات الأربعة [التي تحكم] «السياسة الحقيقية» إلى وجود أنظمة سياسية مختلفة. خلال هذا الكتاب لا توجد محاولة لوضع نظرية لها أو تصنيفها بدقة. فكل دولة من دول القرن الإفريقي ستعكِس عناصر مختلفة من سوق الأعمال السياسي، أو محاولات لمقاومته. سبب آخر لتجنُّب التصنيف المفصَّل هو أن الأسواق السياسية ديناميكية. وهي نظام مفتوح، حيث يبتكر رواد الأعمال السياسيون المَهَرَة لتحقيق تأثير جيد innovate to good effect، وحيث تخلق كل أزمة فيه فرصًا جديدة. ولكن مع مرور الزمن، فإن معظم الاحتمالات وأنجح المشاريع السياسية التجارية تؤدي إلى تكثيف [عملية] الدولرة dollarization والاندماج وفقدان القدرة على تنظيم deregulation سوق الأعمال السياسي، وتضعُف فُرَص المشاريع السياسية غير السوقية.

بناء الدولة state building في مقابل إدارة الأعمال السياسية political-business management:

اهتمَّت العلوم السياسية بعملية الانتقال من نظام سياسي قائم على المحسوبية/ الرعاية إلى نظام مؤسسي أو دولة تَنَمَويّة[1]، وظهور الحركات

(١) قارِن:

Olson, Mancur, 1993. 'Dictatorship, Democracy and Development', American Political Science Review, 97/3: 567–76;

Tilly, Charles, 1990. Coercion, Capital and European States, AD 990–1992, Oxford: Blackwell;

North, Douglass, John Joseph Wallis and Barry R. Weingast, 2009. Violence and Social

Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History, Cambridge: Cambridge University Press.

الاجتماعية والديمقراطية والقومية[١]. هذه الأدبيات تتضمن رؤًى غنية فيما يتعلق بالأنظمة السياسية التي لم تُحقِّق ذلك الانتقال، بما في ذلك تلك التي على أعتابه. تقرير التنمية في العالم للعام (٢٠١١م) التابع للبنك الدولي: أمن النزاعات والتنمية World Bank, (٢٠١١). World Development Report (٢٠١١) Conflict Security and Development,[٢] هو جهد طموح لإدخال هذا التيار القوي من العلوم السياسية للتأثير على التحديات المعاصرة للدول الهشة. ولكن هذا التقرير يحمل بصمات الضغوط المؤسسية للتأكيد على إمكانية [عملية] بناء الدولة بمفهومها [التقليدي]، وليس المآلات البديلة للحكم. يختلف تحليلي [عن التقرير] من ناحيتين رئيسيتين: التوصيف التاريخي لعوامل تكوين الدولة، ومحور الاهتمام الرئيسي.

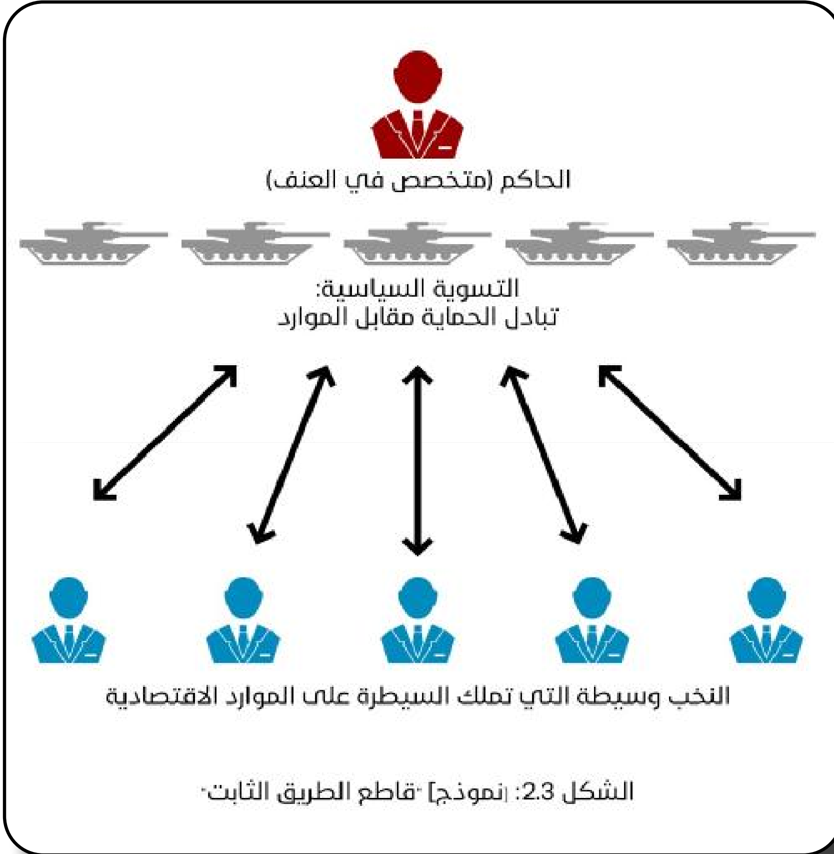
التحولات التي حددها «أولسون وتيلي ونورث» مستمدَّة من تاريخ تشكُّل الدولة في أوروبا وأمريكا الشمالية. في أبسط أشكاله، يتضمن هذا النموذج حاكمًا يُهيمِن على استعمال العنف المنظَّم، ووسطاء من مُلّاك أراضٍ ونُخَب تجارية يتحكمون في معظم الموارد. يؤدي هذا إلى نظام حكم «الابتزاز عبر توفير الحماية protection–racket» يتخلَّى فيه الحاكم عن التراكُم الأَوَّلِيّ مقابل الجِزية والضرائب المنتظمة. يتم تنظيم فضاء التواصل والاجتماع

(1) Anderson, Benedict, 1983. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, London: Verso;

Tarrow, Sydney, 1994. Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics, Cambridge: Cambridge University Press

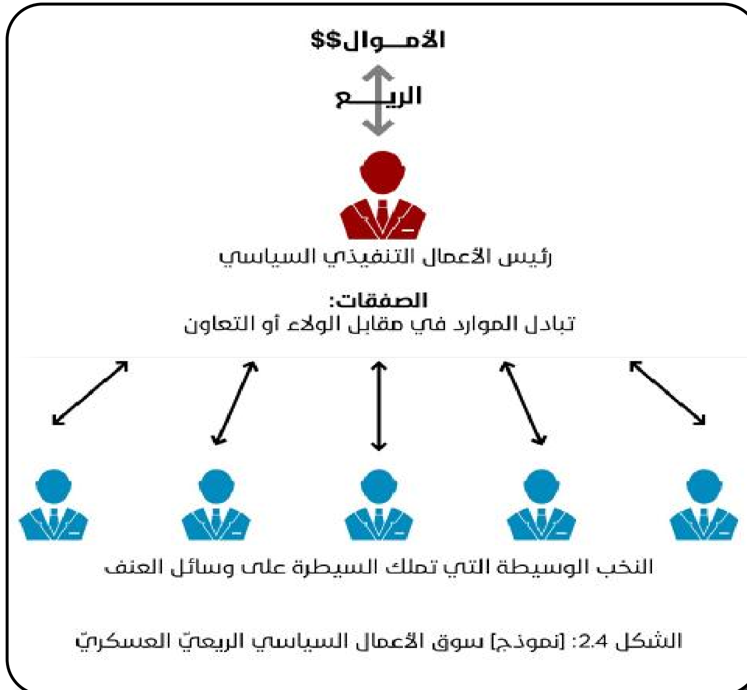
(2) World Bank, 2011. World Development Report 2011: Conflict Security and Development, Washington, DC: World Bank.

حول البِنَى التحتية القومية للتواصل والاجتماع مثل اللغات والصحف والبرلمانات؛ ويتم التنافس عليها بشروط متساوية تقريبًا ما بين الحاكم والنُّخَب الوسيطة؛ وتكون فُرَص المساومة نادرة، لذا فبِمُجرَّد إبرام صفقة، فمن المُرجَّح أن تظل قائمةً لعقود. تُنتِج هذه العوامل الثلاثة عاملاً رابعًا؛ وهو إمكانية نشوء تسويات سياسية مميَّزة على الصعيد القومي، مما يؤدي إلى نشوء كلٍّ من «الأمة» و«الدولة» من خلال عمليات متشابكة؛ وكل ذلك يسمح بتطور قواعد ثابتة للعبة السياسية.



الشكل 2.3: [نموذج] "قاطع الطريق الثابت"

الشكل البياني (٣,٢) هو نسخة مبسَّطَة من [نموذج] «قاطع الطريق الثابت» لمانكور أولسون Mancur Olson، حيث يمتلك الحاكمُ الأسلحةَ وتملك النُّخبَةُ الوسيطة الموارد. تختلف أنظمة سوق الأعمال السياسي المتقدمة المعاصرة في جميع المتغيرات الرئيسية. إذ إن الحاكم يمتلك (معظم) العائد القومي بسبب ريع الدولة. والسيطرة على العنف المنظم متوزِّعٌ على مستوى واسع بين النُّخَب الوسيطة، سواء تلك الموجودة ظاهريًا داخل نظام الحكم أو تلك الموجودة خارجها. ثالثًا: حكَمَتْ هذه البلدان تاريخيًا أطرافَها باستعمال الاحتكار المركزي للاتصال والاجتماع، والذي طرأ عليه التحول مؤخرًا وبسرعة عبر البنية التحتية والتكنولوجيا الجديدة للنقل والاتصالات. وأخيرًا؛ تعمل كل هذه العوامل عبر الحدود [الخاصة بالدول]، وهي مندمجة في نظام اقتصادي أمني سياسي عالمي، مع وجود محسوبية/ رعاية سياسية عدوانية عابرة للدول في مركزه. لذلك، وفي هذا السياق، يتعامل بُناةُ الدولة مع بيئة جديدة وأكثر صعوبة.



الشكل 2.4: [نموذج] سوق الأعمال السياسي الريعيّ العسكريّ

الشكل البياني (٤ ,٢) هو نسخة مبسَّطَة من «السوق السياسي الريعي العسكري»، حيث يمتلك الحاكم المالَ بينما النخبة المتوسطة تمتلك الأسلحة. ونتيجة لذلك يكون الاهتمام الأساسي لمنظور «سوق الأعمال السياسي» هو الفاعلية الحقيقية the actual functioning للأنظمة السياسية التي لم تتحول إلى دول مؤسسية، والتي من غير المرجح أن تقوم بأي تحوُّل من هذا النوع في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، أنا مهتم بالكيفية التي وَفقَها تؤثّر قوة ومنطق الأسواق السياسية على الدول المؤسسية أو التنموية نسبيًّا، إلى درجة أن تؤدي إلى تآكلها أو أن تطغى عليها.

الدارس للسياسة الإفريقية يجدُ أمامه أدبيات غنية ليستفيد منها. ربما لأنها [أي: السياسة الإفريقية] كانت راكِدة من ناحية البحث العلمي حولها، فقد أُتِيحَت الفرصة للعلم السياسي الإفريقي Africanist political science للابتكار لتحقيق تأثير جيد، وكلما كانت النتائج أكثر «إفريقية» وأقلَّ ارتباطًا بالتيار الرئيسي [في العلوم السياسية]، كانت النتائج مثيرةً للاهتمام ومفيدة بشكل أكبر. هناك تراث جيد للإثنوغرافيا السياسية،[1] أو التحليل الكثيف

(١) انظر أيضًا:

Schatz, Edward, 2009. ‘Introduction: Ethnographic Immersion and the Study of Politics’, in Edward Schatz (ed.), Political Ethnography: What Immersion Contributes to the Study of Power, Chicago, IL: University of Chicago Press, pp1–22.

يذكُر شاتز أنَّ «التعاطف العام مع المُحاوِرين هو ... العلامة المميّزة للبحث الإثنوغرافي» ويثير الصعوبات العملية والأخلاقية لـ«الباحث الافتراضي» والذي على الرغم من أن نيّته القيام ببحث إثنوغرافي، فهو لا يستمتع حقيقةً بقضاء الأوقات مع أفراد معينين (يتبادر إلى الذهن رجال أقوياء محليون، ومرتكبو أعمال عنف، وضباط شرطة فاسدون ومُؤَدلجون متطرفون) ص٧، ٨. ويمكنني التأكيد على [وجود] هذه الصعوبات.

للسياسة المعاصرة بحساسية/ معقولية أنثروبولوجية anthropological sensibility، متمثلة في كُتَّاب مثل: جان فرانسوا بايارت Jean-Francois Bayart، ودونالد دونهام Donald Donham، وستيفن إليس Stephen Ellis، وماريل ديبوس Marielle Debos. ولكن لأن معظم الإثنوغرافيين يُكرِّسون جهودهم لدراسة [المجتمع] المحلي، ولأن هناك القليل من الفرص «للمراقبة المستمرة للمشاركين» sustained participant observation للنخَب السياسية؛ فهناك القليل من هذه الدراسات التي تركِّز على النُّخَب الحاكمة، ولا يوجد أي دراسات على الإطلاق (في حدود ما أعلم) عن كيف تجري السياسة البين-دولية interstate politics. آمُل أن يُحفِّز هذا الكتاب المزيد من [أعمال] الإثنوغرافيا السياسية.

كانت مفردات الزبائنية clientelism، والعشائرية/ الأبوية (الجديدة) (neo) patrimonialism، والريعية renteirism، وحكم الرجل الكبير big-man rule منتشرة بالفعل قبل أزمات الأنظمة الإفريقية في الثمانينيات من القرن العشرين. المنظور المعروف بـ«العشائرية/ الأبوية الجديدة» هو نموذج مفيد، للأسف لم يتم استخدامه بشكل كافٍ خارج القارّة. تم تعريفه بشكل مفيد من قبل مايكل براتون Michael Bratton ونيكولاس فان دي وال Nicolas Van de Walle:

«في الأنظمة العشائرية/ الأبوية الجديدة، يحتفظ الرئيس التنفيذي بالسلطة من خلال المحسوبية/ الرعاية الشخصية بدلاً من الأيديولوجيا أو القانون. وكما العشائرية/ الأبوية الكلاسيكية؛ يُنسَب الحق في الحكم إلى شخص وليس إلى المَنصِب office. في النظام العشائري/ الأبوي الجديد المعاصر، تَسُودُ

علاقاتُ الولاء والتبعيّة على النظام السياسي والإداري الرسمي، ويحتل القادة مناصبَ بيروقراطية بدرجة أقل لأداء الخدمة العامة وبدرجة أكبر لاكتساب الثروة والمكانة الشخصية. ويكون التمييز بين المصالح الخاصة والعامة ضَبابيًّا بصورة متعمَّدَة. جوهر العشائرية/ الأبوية الجديدة هو منح الموظفين العمومِيِّين خدمات شخصية، سواء داخل الدولة -لا سيما وظائف القطاع العام- وفي المجتمع (على سبيل المثال؛ التراخيص والعقود والمشاريع). وفي مقابل المكافأة المادية يقوم العملاء بحشد الدعم السياسي وإحالة جميع القرارات إلى أعلى كعلامة احترام للرُّعاة»[١].

حاجَجَ «فان دي وال» بأن الحكم العشائري/ الأبوي الجديد يكون مرنًا سياسيًّا ولكنه كارثيّ اقتصاديًّا؛ لأنه يَحمِل الحكومات على دعم أنظمة زبائنية غير فعالة لأسباب بقاء النظام[٢]. وهذا بلا شك صحيح. ولكن اهتمامي هنا مختلف: [وهو] تحديد الأشكال المتنوعة والمتغيرة للحكم العشائري/ الأبوي الجديد داخل ظروف سياسية-اقتصادية مختلفة. ولذلك، فإن حروب الربح والافتِراس و«سياسة أمراء الحرب» التي أصابت الكثير من [دول] إفريقيا من الثمانينيات إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، والتي وَصفَها وحَلَّلَها مارك دوفيلد Mark Duffield وديفيد كين David Keen وويليام رينو

(1) Bratton, Michael and Nicolas van de Walle, 1997. Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective. Cambridge: Cambridge University Press, p458.

(2) Van de Walle, Nicolas, 2001. African Economies and the Politics of Permanent Crisis, 1979–1999, Cambridge: Cambridge University Press.

William Reno[1]، تُمثِّل وضعية conjuncture محدَّدة من العوامل، والتي أدت الى خَلْق شكل تاريخي معين من العشائرية/ الأبوية الجديدة. منذ ذلك الحين، تغيَّرَت الأمور مرة أخرى: أصبحت الأسواق السياسية أكثر عالمِيّة، وأفضل تمويلاً وأكثر تعقيدًا.

أقترح أن منظور framework العشائرية/ الأبوية الجديدة، مثل: منظور الحكم الكليبتوقراطية Kleptocracy [حكم اللصوص]، وثيق الصلة ومفيد، ولكنه لا يحقق وَصفًا مُنصِفًا لديناميكية المساومات السياسية في ظل الظروف المضطربة للتمويل السياسي المعولم. حاجَجَ سيلستين مونغا Celestin Monga[2] بأن نموذج العشائرية/ الأبوية الجديدة لم يَعُد فعَّالاً: «فحتى أكثر أشكال العشائرية/ الأبوية الإفريقية تطرُّفًا قد مرتْ بتغيُّر.

(1) Duffield, Mark, 2001. Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security, London: Zed Books;

Keen, David, 1994. The Benefits of Famine: A Political Economy of Famine and Relief in Southwestern Sudan, Princeton, NJ: Princeton University Press;

Keen, David, 2005. Conflict and Collusion in Sierra Leone, Oxford: James Currey;

Reno, William, 1999. Warlord Politics and African States, Boulder, CO: Lynne Rienner;

Reno, William, 2011. Warfare in Independent Africa: New Approaches to African History, Cambridge: Cambridge University Press.

(2) Monga, Celestin, 1997. The Anthropology of Anger: Civil Society and Democracy in Africa, Boulder, CO: Lynne Rienner. ,p56.

[والعشائرية/ الأبوية] بعيدًا عن كونها نظامًا لمجرد الاتِّجار بالامتيازات واستغلال النفوذ، فهي منسجمة مع الضرورات الاجتماعية لمختلف الأوقات of the times وتسعى إلى صياغة نوع من السلطة أقل مباشرة وبدائية وأكثر توازنًا و-لدرجة ما- تفاعلية، يكتب «مونغا» على نفس تراث جان فرانسوا بيارت[1] وكريستوفر كلافام Christopher Clapham[2] وباتريك تشابال Patrick Chabal[3] الذين يؤكدون على الاستمرارية في أشكال الحكم الإفريقي، وقابليَّتِها على التكيُّف مع الظروف. وأكثر هذه الأدبيات تؤكد على أهمية العوامل المتجذِّرة في الثقافة وتنظيم القرابة والدِّين[4]. [أما أنا] فأُفَضِّل التركيز على العوامل المادية التي تدفع التغيير بدلاً من العوامل الثقافية التي تضمَن الاستمرارية. يمكن النظَر إلى هذه العوامل الثقافية على أنها عناصر تنظم الحقائق الصعبة للأموال والإكراه، هَمِّي الرئيسي هو تلك الحقائق الغاشمة.

(1) Bayart, Jean-François, 2009. The State in Africa: The Politics of the Belly, London: Polity.

(2) Clapham, Christopher, 1996. Africa and the International System: The Politics of State Survival. Cambridge: Cambridge University Press.

(3) Chabal, Patrick and Jean Pascal Daloz, 1999. Africa Works: Disorder as Political Instrument, London: James Currey;

Chabal, Patrick, 2009. Africa: The Politics of Suffering and Smiling, London: Zed Books.

(4) Mbembe, Achille, 2001. On the Postcolony, Cambridge: Cambridge University Press;

Schatzberg, Michael, 2001. Political Legitimacy in Middle Africa: Father, Family, Food, Bloomington, IN: Indiana University Press;

Ellis, Stephen and Gerrie ter Haar, 2004. Worlds of Power: Religious Thought and Political Practice in Africa, London: Hurst.

أنا مَدِينٌ أيضًا بدَيْن فكري لمركز أبحاث الدول المتأزمة Crisis States Research Center [1]، والذي وضع [دراسة] التَّسوِيات السياسية للنخبة في مركز التحليل، ولبرنامج النفوذ والسياسات الإفريقية African Power and Politics Programme[2]، والذي ركَّزَ على كيفيةِ عمل سياسات التنمية «في الواقع/ حقيقةً really» سعى كلٌّ من هذين البرنامجَين البَحثِيَّيْن إلى «فتح الصندوق الأسود للقيادة السياسية وإلقاء الضوء على الحوافز [التي تحرك] النخبة»[3]. يضع منظور سوق الأعمال السياسي [عوامل] التمويل السياسي والأمن وعدم اليقين في مركز التحليل، ويؤكِّد على الطبيعة الاحتمالية contingent والمفتوحة النهاية للمساومات السياسية.

الفرق بين التركيز على الأنظمة والمؤسسات من جهة، وبين الاهتمام بالأفراد الذين يُديرونَها من جهة أخرى؛ يتوافَق أيضًا بدرجة كبيرة مع التمييز

(1) Putzel, James and Jonathan DiJohn, 2012. Meeting the Challenges of Crisis States, London: London School of Economics, Crisis States Research Centre.

(2) Booth, David, 2012. Development as a Collective Action Problem: Addressing the Real Challenges of African Governance, London: Overseas Development Institute, African Power and Politics Programme; Kelsall, Tim, 2013. Business, Politics and the State in Africa: Challenging the Orthodoxies on Growth and Transformation, London: Zed Books.

(3) Booth, David, 2012. Development as a Collective Action Problem: Addressing the Real Challenges of African Governance, London: Overseas Development Institute, African Power and Politics Programme, p48.

بين التقاليد المختلفة للفلسفة الأخلاقية. توفّر النظريات الكونية للعدالة ممثَّلةً في جون راولز John Rawls أساسًا فلسفيًّا لبناء الدولة وبناء المؤسسات. أما الاهتمام بالفرد الفاضل أو العادل، وهو الاهتمام المرتبط بأرسطو والذي تم تحديثه بواسطة أليستر ماكنتاير Alistair MacIntyre، فهو موجِّهٌ أخلاقي أشدُّ صِلةً بالسياسة الحقيقية للمجتمعات التي ما يُهِمُّ فيها هو الأفراد، والتي تُعَدُّ فيها فكرة العمل المؤسسي غير الشخصي بالكامل كأساس للعدالة؛ مُجَرَّدَ فكرةٍ تجريدية عن البُعد [لا علاقة لها بالواقع][1].

قصة رجال:

سوق الأعمال السياسي مُجَنْدَر. السياسيون [المذكورون] في كل فصل من فصول هذا الكتاب هم من الذكور. القِيَم والمعايير الاجتماعية لسوق الأعمال السياسي عسكرية وذكورية militarized and masculine. أولئك الذين يَصعَدون في هذه الأنظمة السياسية هم أولئك الذين يُمكِنُهم حشد الأموال ونشر العنف بشكل أفضل، ليس فقط الرجال، ولكن بالتحديد: القاسِين والمحصَّنِين ضد المشاعر منهم، الذين يختزلون البشر والكرامة الإنسانية إلى أدواتٍ وسِلع. لستُ أقوم بتطوير نقد جندريّ لسوق الأعمال السياسي في هذا الكتاب. ومع ذلك، يجب أن تكون الطبيعة الجندرية لإدارة القوة business of power واضحة في كل صفحة.

(1) Rawls, John, 1971. A Theory of Justice, Cambridge, MA: Belknap Press; MacIntyre, Alastair, 1981. After Virtue, Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press; Geuss, Raymond, 2008. Philosophy and Real Politics, Princeton, NJ: Princeton University Press.

الفصل الثاني

السودان: إدارة غير القابل للإدارة

الناجي غير المتوقَّع:

في صباح يوم (١) يوليو (١٩٨٩م)، استيقظ السودانيون على وقع موسيقى عسكرية على راديو «أم درمان»، وعلى وجهٍ جديدٍ كرئيسٍ لدولتهم، العميد: عمر حسن البشير[١]. قلةٌ هم الذين توقَّعوا بقاءَ البشير طويلاً في القصر. لقد بدا أَخرقَ، وبَدَا هو والضباط الآخرون في مجلس قيادة الثورة [يتعاملون مع وضع] خارج مدى قدرتهم، كانوا إسلاميين، وقد قاموا بتنفيذ حيلة لخداع المِصريين -الذين كان بإمكانهم وأْد عملية حيازتهم للسلطة في مَهدِها-، كانت الحِيلة هي إرسال المتآمِرين معهم، ولا سيما الشيخ: حسن الترابي، وعلي عثمان محمد طه، إلى سجن كوبر مع نواب برلمانيين ونقابيين آخرين. بينما يرتدي الجنرالات زي القومية. ونجَحَت الحِيلة؛ أَيَّدَت المخابرات المصرية الانقلاب. وحتى بعد أن خرج الإسلاميون من السجن وكانوا يديرون السلطة التنفيذية من منازلهم الخاصة؛ بدا النظامُ مهتَزًّا. بعد ستة أشهر فقط، كان على وشك الانهيار العسكري عندما دخل الجيش الإثيوبي والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى النيل الأزرق ولم تستطع القوات المسلحة السودانية الرد. (قام الإريتريون بالمهمة) بعد سبعة أشهر أخرى، تجاوزَ الترابي الرئيس وأعلنَ عن تأييدَه لصدام حسين الذي كان قد غزَا الكويت لتوِّه، وبالتالي قطعَ السودان

(١) وكان أيضًا اليوم الأول لتعييني كباحث في شؤون السودان لدى «Africa Watch».

بشكل نهائي عن شرايين الحياة الاقتصادية والسياسية الرئيسية: السعودية ومصر والولايات المتحدة. كان السودان مُفلِسًا بالفعل، وأدى اندفاع الناس بذُعر لشراء الطعام إلى تضخُّم جامح ومَجَاعَة على مستوى البلاد.

بعد خمسة وعشرين عامًا، كان للرئيس البشير خيار البقاء في المنصب [أو الاستقالة] وبالكيفية التي يراها. حتى الأعضاء المقربون من حاشية البشير شعروا بالحيرة حِيالَ كيفية تمكُّنِه من البقاء في السلطة حتى تلك اللحظة. لقد نجا من العقوبات الدولية المشدَّدَة، وتداعيات استضافة أسامة بن لادن (والتي تضمنت هجومًا بصاروخ كروز أمريكي على الخرطوم في عام (١٩٩٨م)، ومذكِّرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية. وبعد أن امتلك السلطةَ الكافيةَ لاستباق اتفاقِ سلامٍ مع الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يتضمن تعليق الشريعة الإسلامية، وتقاسُم السلطة، فكَّرَ البشير بجديَّة في التنحِّي في عام (٢٠١٤م) بعد أن أشرفَ على فصل جنوب السودان. [ولكنه] قرر البقاء في منصبهِ؛ لأن خليفته المختار اللواء بكري حسن صالح لم يَبدُ أنه قادرٌ على إدارة الأعمال السياسية للسودان.

الهيكل المالي للسياسة السودانية:

هناك العديد من المداخل لدراسة السياسة السودانية المثيرة دومًا للذهول. خياري في هذا الفصل هو الميزانيات: الميزانيات الحكومية (التي لدينا بيانات عنها) والميزانيات السياسية (التي يمكننا استنباطها). الميزانيات السودانية تُشبِه أعمال السحر والشعوذة، وعلم الاجتماع المالي للسودان في مَقدُورِه أن يُقدّم لنا إضاءات [بخصوصها].

ما بين عامَي (١٩٧٠م–١٩٧٨م) كانت هناك زيادةٌ بمقدار ثلاثة أضعاف في الإنفاق الحكومي، مدفوعة -إلى حدٍّ كبيرٍ- بالاقتراض. وليس من قبيل المصادفة أنه تم التوصل إلى اتفاقيتَي سلام على الصعيد القومي في هذه الفترة من توسُّع ميزانيات الدولة والميزانيات السياسية. لم يكن من الممكن أن يستمر [هذا الوضع] طويلاً: لقد تراكمَت المتأخِّرات على السودان في عام (١٩٧٨م) وكان لا بد من إنقاذه [من الإفلاس]. وبحلول عام (١٩٨٥م) حقق السودان أكبر عدد من عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية في العالم (ثماني [عمليات إعادة جدولة])، وفي العام التالي أصبحتْ أول دولة على الإطلاق يتم تعليق عضويتها في صندوق النقد الدولي؛ لفشلها في سداد الفوائد المستحَقَّة على ديونها للصندوق نفسه. خلال الثمانينيات، كان على وزير المالية السوداني والإداريين بالبنك المركزي أن يُصبِحوا بَهلوانيّين ماليين لحفظ الحكومة من الانهيار. خلال التسعينيات، كانت الحكومة تعمل بميزانية سنوية تقل عن مليار دولار، وبعد تصدير النفط زاد إنفاقُها عشرة أضعاف في الفترة بين عامَي (١٩٩٩م–٢٠٠٨م). ولم يكن من قبيل المصادفة مرة أخرى أن المفاوضات التي أدت إلى اتفاقية السلام الشامل قد أُجرِيَتْ في هذه فترة من الانتعاش الاقتصادي، تَلِيها اتفاقاتُ السلام الإقليمية في جنوب السودان ودارفور وشرق السودان. من ذلك يمكننا استنتاج ملاحظة بسيطة: الشرط الأساسي لاتفاقية السلام هو [وجود] ميزانية موسَّعَة، بحيث يخضع معظمُها للسيطرة المباشِرة للحاكم. إن مفتاح صفقة سلام قابلة للتطبيق هو تخصيصُ مواردَ كافية للخَصم للانضمام إلى الحكومة.

في هذا العرض للسياسة المالية في السودان؛ أسعَى إلى إظهار كيف نشأ السوق السياسي وكيف يعمل، وكيف قام بتهميش سياسة المؤسسات والأفكار؟

هذه بالطبع ليست الرواية السائدة في التاريخ السوداني. نقطة البداية الأكثر شيوعًا لفهم السودان هي [منظور] صراعات الهوية وحروب الرُّؤَى. هل السودان دولة عربية أم إفريقية (أم كلاهما)؟ وهل لها هوية إسلامية؟ هل يجب أن تكون دولة أو دولتين أو عدة دول؟ قضية الهويات العرقية والدينية والإثنية التي لم يتم حلُّها في البلاد تعرَّضَتْ لتحليل عميق وحَسّاس، مع وجود بعض التأملات الدقيقة مُعبَّرًا عنها في الروايات(1). محدِّدات الهوية بما في ذلك لون البشرة واللغة والممارسات الثقافية اليومية، تُحدِّد تَسلسُلاً هَرَمِيًّا يعرفه كل سوداني ويحترمه، أو يتَحدَّاه. فشلت المحاولات المتتالية لتشكيل سودان جديد على أسس قومية أو اشتراكية أو إسلامية، وفشل كل واحد منها في تحقيق الإجماع في المجتمع، وسقط كلٌّ منها فريسة لمطالب البقاء السياسي على المدى القصير.

تُعَد طوبوغرافيا الثروة والإدارة نقطة انطلاقٍ أخرى. تفاوتات الثروة بين الخرطوم والمدن المجاورة والمشاريع الزراعية -مناطق الدخل المتوسط، حتى في أوقات التقشُّف- من جهة، وبعض المحافظات في الشرق والغرب

(1) Deng, Francis Mading, 1989. Cry of the Owl, New York: Lilian Barber Press.

Deng, Francis Mading, 1995. War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan, Washington, DC: Brookings.

والجنوب حيث مؤشرات التنمية البشرية من بين الأدنى في المنطقة من جهة ثانية، تُعَدّ هذه التفاوتات جاذبة [للدراسة والفهم]. اليوم هناك تسعة جسور عبر النيل في مدينة الخرطوم، وأربعة في بقية (شمال) السودان، وواحد فقط في جنوب السودان. تتمتّع أكبر مزرعة مَرويّة في العالم في الجزيرة بمناظر طبيعية لا تختلف عن هولندا، والتي من شأنها أن توفر غُلافًا مناسبًا لكتاب جيمس سكوت «الرؤية كدولة»(١). يتطلب النظام الهيدروليكي وتمويل المخطط إدارة بيروقراطية بأقصى قدر من الاهتمام والدقة. على النقيض من ذلك، فإن المناطق النائية -التي كانت تسمى «المناطق المغلقة» في الحقبة الاستعمارية- تحتفظ بالاستبداد اللامركزي decentralized despotisms للقَبَليّة الإدارية، والتي لا تزال تسمى «الإدارة الأهلية»(٢). وعلى حدود [نفوذ] الحكومة، يمارس الناس «فن عدم الخضوع للحكم»(٣)، وإيجاد طرق لتجاوز أو الهروب من تدخُّلات أي سلطة خارجية.

(1) Scott, James, 1998. Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed, New Haven, CT: Yale University Press.

(٢) السودانيون في مختلف أنحاء البلد كانوا إما «مواطنين» أو «مواضيعًا [للتحكم والاستعمال] بناء على ذلك، كما وصف محمود ممداني ١٩٩٦م:

Mamdani, Mahmood, 1996. Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism, Princeton, NJ: Princeton University Press.

(٣) قارن:

Scott, James, 2009. The Art of Not Being Governed: An Anarchist History of Upland Southeast Asia, New Haven, CT: Yale University Press.

هذه العناصر لن تغيبَ عن حسابي. وبالفعل هي تتفاعل مع علم الاجتماع المالي للتمويل السياسي. ومن النماذج على ذلك هو فكر وممارسة عبد الرحيم حمدي، الخبير المالي الإسلامي الذي شغل منصب وزير المالية في أوائل التسعينيات، في أوج الانهيار المالي في السودان. كان أحدُ قراراته هو تغيير العملة من الجنيه السوداني إلى الدينار، وهو إجراء خدَمَ عدةَ أغراض: فقد محَا العديدَ من الأصفار من الفئات مما سهَّل من الناحية النفسيّة استقرار العملة بعد فترة من التضخُّم المُفرِط، كما أعطى هوية إسلامية للأوراق النقدية، بالإضافة لذلك قدَّمَتْ عملية تبادُل الأوراق النقدية الكثير من المعلومات حول الاقتصاد. ما يقرب من (٩٠٪) من الأوراق النقدية التي تم تبادُلُها كانت في الخرطوم وضواحيها المباشرة. وكان حمدي مشهورًا باقتراحه وجوبَ استهداف الاستثمار في المناطق الواقعة على بُعدِ قيادة يوم واحد من العاصمة. «مثلث حمدي» -كما عُرِف بعد ذلك- كان ممثلاً لتلك المناطق ذات الدخل المتوسط. كان حمدي أيضًا مهندسًا لإجراءات تعديلات هيكلية جذرية، بما في ذلك خَصخَصَة الشركات المتبقية المملوكة للدولة ومتابعة الميزانية النقدية- كل شهر كان يتم حساب الأموال الموجودة بالفعل في بنك السودان المركزي وتخصيصها وَفقًا لمعاييرَ مُحدَّدة.

كان أحد المبادئ الأساسية للثورة الإسلامية في السودان هو أن «الحاكمية لله». الدول ومطالباتُها بالسلطة غير مشروعة، والحدود الإقليمية تُعَدُّ انتهاكًا للوحدة الأساسية للمجتمع المسلم (الأمة). أدَّى تقاطُع المبدأ الإسلامي والاقتصاد النيوليبرالي والتقشُّف الشديد إلى خَلْق حالة تم فيها رسم الحدود الاقتصادية للسودان بشكل مختلف تمامًا عن حدود الدولة الرسمية. شكل مثلث حمدي -بالإضافة إلى بورتسودان- نواة اقتصادية لدولة

إسلامية مستقبلية قابلة للحياة. شكَّلَت المُقاطَعات النائية عِبئًا: فاتورة إنفاق اجتماعي، وتهديد أمني، ولكن مصدر موارد طبيعية وأرباح تجارية. امتدَّت الحدود البعيدة للمساحة الاقتصادية السودانية أكثر حتى المناطق التي تَغَلغَلَتْ فيها الشبكات التجارية لتجار الجلابة المنحدرين من الخرطوم والمحافظات النهرية إلى الشمال. لذلك يجب تضمين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وأجزاء من شمال أوغندا وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى الأراضي المنخفضة الغربية من إثيوبيا وإريتريا، في هذا النطاق.

مهما كان الأساس الأيديولوجي للجغرافيا السياسية لحمدي، أو التفكير الإسلامي الذي ارتَكَز على التجربة المعاصرة في إذابة الدولة ضمن عمليات حركة إسلامية عابرة للحدود الوطنية وعبر عناصرها التجارية والخيرية والعسكرية؛ ففي نهاية المطاف تتَحَدَّد طبيعة ومصير مثل هذه المشاريع السياسية من خلال المنطق التجاري للسوق السياسي.

دكتاتورية نميري الحرباء (١٩٦٩م-١٩٨٥م):

بدأ العقيد جعفر نميري كضابط حر بالتقلِيد الناصري. استولى على السلطة في مايو (١٩٦٩م) بالتحالُف مع الشيوعيين وحارب الأحزاب التقليدية والإسلاميين. ثم اختلف مع الشيوعيين (١٩٧١م) وحاول بناء دولة علمانية حديثة تنموية بالتحالُف مع جنوب السودان والتكنوقراط، وعبر الاقتراض على نطاق واسع. وقَّعَ نميري اتفاقَ أديس أبابا مع جوزيف لاغو زعيم حركة أنيانيا الجنوبية في يناير (١٩٧٢م)، كما وافق على «المصالحة الوطنية» التي أعادَتْ خصومَه الطائفيين والإسلاميين إلى الحظيرة السياسية في

عام (١٩٧٧م). من وجهة نظر علم الاجتماع المالي: العنصر الرئيسي هنا هو الاقتراض. استطاع النميري الاقتراض من البنك الدولي والحكومات الغربية ومُنتِجِي النفط العرب. وافق كبار أعضاء الحكومة على الاقتراض بنحو (٨) مليارات دولار خلال الفترة (١٩٧١م-١٩٧٧م). تم إنفاق ربع القروض فقط على الأغراض المقصودة/ المُعلَنَة: وأصبح الفساد هو «العامل الخامس للإنتاج» في البلاد[1]. كما منح الاقتراضُ نميري ميزانية سياسية لضمان ولاء النخبة.

عندما حان وقتُ سداد الديون، لم يستطِع السودان الدفع. فإذا كانت السبعينيات حفلاً ليليًّا، فإن الثمانينيات كانت صداعَ ما بعدَ الثُّمالة المصاحِب للاستيقاظ في الصباح. احتاج نميري إلى تمويل سياسي بطريقة ما، وكان لكل دواء جرَّبَه آثارٌ جانبية بنفس سوء أعراض المرض. أحدُها: كان عبارة عن سلسلة من عمليات إعادة جدولة الديون، وهي عملية لا نهاية لها من المناورات المالية للبقاء قادرًا على السداد سياسيًّا. [وأيضًا] أجرى حركات بهلوانية سياسية مالية لتأمين أموال أخرى، مثل السماح لإسرائيل بنقل يهود الفلاشا جَوًّا من مخيمات اللاجئين. كان هدف النميري هو البقاء في السلطة لفترة كافية حتى تبدأ شركة شيفرون في ضخ النفط، والمقرر في (٢) أبريل (١٩٨٦م)[2].

أخذ نميري وصفَتَين أُخرَيَين، وكلاهما أثبَتَتا أنهما يُسبِّبان الإدمان. الأولى على غرار مصر: منح الجيش ملكية الشركات التجارية في محاولة لشراء ولاء

(1) Kameir, el-Wathig and Ibrahim Kursany, 1985. Corruption as the 'Fifth' Factor of Production in Sudan, Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, Research Report no71.

(2) Patey, Luke, 2014. The New Kings of Crude: China, India and the Global Struggle for Oil in Sudan and South Sudan, London: Hurst. ,p30.

ضباطه. كما تم منح القادة المَيدانيين وضباط المخابرات العسكرية حرية إبرام الصفقات مع التجار المحليين أو المستثمرين الأجانب لإجراء عمليات أو تقديم خدمات الأمن للمنشآت.

والثانية: هو فتح حكومته للإخوان المسلمين والاقتصاد للبنوك الإسلامية. كان بنك فيصل الإسلامي السوداني FIBS هو أولها، تأسس عام (١٩٧٨م) برأس مال سعودي وإدارة إسلاميين. قامت بتمويل الإخوان المسلمين -مباشرة من خلال المساهمات في المنظمة والشركات التابعة لها، وبشكل غير مباشر عن طريق تقديم قروض للأشخاص الذين سيكونون قاعدة انتخابية إسلامية. بعد تحديد حاجة كبيرة غير مُلَبَّاة للخدمات المالية للشركات الصغيرة (والتي في ظل النظام الإسلامي تأخذ شكلَ شَراكاتٍ تجارية وتقاسم الأرباح، وليس قروض بفوائد)، قام بنك فيصل الإسلامي والمصارف الإسلامية الأخرى بزيادة أسهمها بسرعة. وكما لاحظ أندري ستيانسن Endre Stiansen «كانت السمة البارزة للمرحلة التكوينية للتمويل الإسلامي في السودان هي مدى ارتباط البنوك المختلفة بالجماعات السياسية المختلفة ... كان بنك فيصل الاسلامي هو البنك السياسي بامتياز»[1]. ونتيجة لذلك ارتفعت الميزانية التشغيلية للإسلاميين من بضع عشرات الآلاف من الجنيهات إلى الملايين، وأصبح العديد من الأعضاء رؤساء تنفيذيين أو كبار

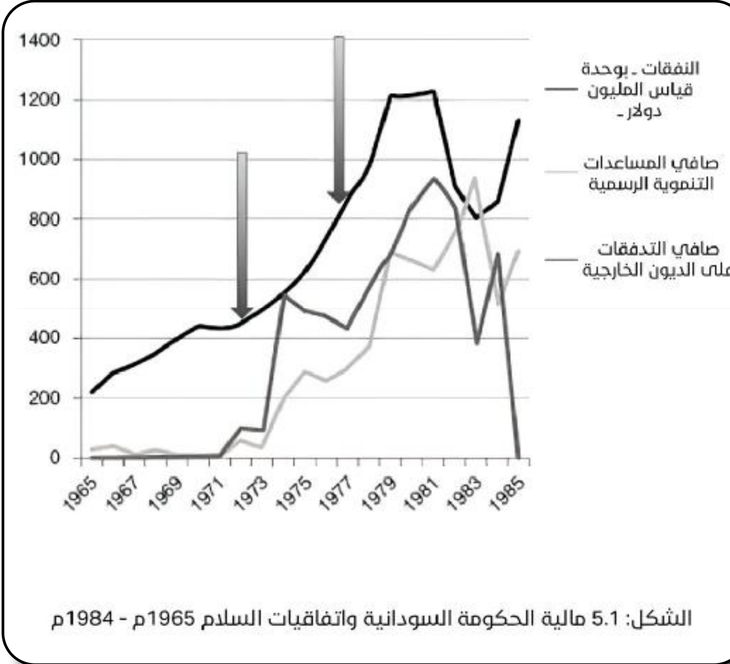
(1) Stiansen, Endre, 2004. ‘Interest Politics: Islamic Finance in the Sudan, 1977–2001’, in Clement Henry and Rodney Wilson (eds), The Politics of Islamic Finance, Edinburgh: Edinburgh University Press, pp155–67, p157.

مسؤولين تنفيذيين في البنوك والشركات، أو مديري منظمات غير حكومية دولية (إسلامية) بملايين الدولارات[1]. تماشيًا مع «فقه الضرورة» عند الترابي؛ كان الإسلاميون مستعدِّين لعَقْد الصفقات مع جميع الأطراف لتحقيق هدفهم في الهيمنة. وعلى حد تعبير عبد الله جلاب، فإن هذه الخيوط «رَبطَتْ عمل هذه المؤسسات المالية بأسلوب عمل الحزب، ووضَعت الترابي كرئيس تنفيذي لهذه المؤسسة[2].

في أوائل عام (١٩٨٥م) نفَدَ الوقتُ والمال من نميري. عكست الولايات المتحدة إجراءات التقشُّف التي فرضتها وبذلت جهودًا ضخمة للإغاثة من المجاعة تُموِّلُها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولكن بعد فوات الأوان. يشير الشكل البياني (١ , ٥) إلى ما حدث لثلاثة مؤشرات رئيسية للصحة السياسية-المالية للنظام: الإنفاق الحكومي الجاري، وإيصالات المساعدات، ومدفوعات الديون الخارجية (الرسمية والخاصة). ونرى بوضوح سنوات الازدهار في السبعينيات، وأزمة عام (١٩٨٣م)، ثم التعافي المتأخِّر للمساعدات الخارجية في عام (١٩٨٥م)، التي صاحَبَها انهيارُ صافي تدفُّقات الديون (التي أصبحت سلبية في عام ١٩٨٥م). اتفاقيات السلام محددة بالأسهم العمودية.

(1) El-Affendi, Abdelwahab, 2013. ‘Sudan: The Insecurity of Power and the Revenge of the State’, in John Esposito and Emad el-Din Shahin (eds), The Oxford Handbook of Islam and Politics, Oxford: Oxford University Press, pp440–52, p445

(2) Gallab, Abdullahi, 2008. The First Islamist Republic: Development and Disintegration of Islamism in the Sudan, Aldershot: Ashgate,p92.



الشكل: 5.1 مالية الحكومة السودانية واتفاقيات السلام 1965م - 1984م

في مارس (١٩٨٥م)، أظهرتْ حملة عصيان مدني جيدة التنظيم أن المجتمع المدني السوداني بقيادة النقابات العمالية لا يزال يتمتَّع بالتماسك والانضباط ليُشكِّل تحديًا سياسيًا للنظام. كان اندفاع نميري في اللحظة الأخيرة إلى واشنطن العاصمة لتأمين الأموال قد حدَثَ بعد فوات الأوان، فأُطِيحَ به. لقد ورث نميري حكومةً ذات مؤسسات قوية في الوسط وإدارة عشائرية/أبوية patrimonial administration خفيفة في المحافظات، وتركَهَا مع حكومة مركزية فاسدة للغاية ولا إدارة على الإطلاق في المناطق النائية. وكانَ خَلَفُهُ اللواء عبد الرحمن سوار الذهب، الذي أدار حكومةً انتقالية، وحافَظَ على وعدِه بإجراء انتخابات حُرّة بعد عام بالضبط. وربما كان مُمْتَنًّا لتسليمه [السلطة]، تاركًا خلفَه مشاكلَ غير قابلة للحل.

تحدي التوازن المستحيل أمام الصادق المهدي:

انتُخِب الصادق المهدي رئيسًا للوزراء لأحدث ديمقراطية في إفريقيا في أبريل (١٩٨٦م). واجَه الصادقُ تحدِّيَين رئيسيين: إيجاد المال لإدارة حكومته، وصنع السلام في جنوب السودان. وناقضَ الهدفان أحدُهما الآخر؛ حيث أتتْ أموال الصادق السياسية من أُناس لا يريدون السلام.

لم يكن صندوق النقد الدولي متساهلاً؛ فقبل شهرين فقط من الانتخابات علّق الصندوق عضوية السودان لعدم سداد المتأخرات. لكن لم يكن لديه خطة لما يجب القيام به بعد ذلك، وقام الصندوق والحكومة الأمريكية بترتيبات مرتجلة حيث يمكنهم الاستمرار في القيام بأعمال غير رسمية مع السودان، ودعم الحكومة في اللحظات المتطرفة، مع تشجيع الإصلاح الاقتصادي. تضمَّنَتْ أكبر مهمة اقتصادية قام بها الصادق تلبية شروط التقشُّف التي يتطلَّبُها صندوق النقد الدولي. وكان أهم هذه الشروط رفع الدعم عن الخبز، الذي يستهلك (٧٪) من إيرادات الحكومة. اعتبر سكان الحضَر الخبز الرخيص استحقاقًا وأَجبَروا الحكومة على التراجع[1]، ووقَع استسلام الصادق [لهم] في نفس الوقت الذي حَصَدَتْ فيه المجاعة في جنوب السودان عشرات الآلاف من الأرواح، ووصل الجنوبيون اليائسون والجوعى إلى الخرطوم، حيث قُوبِلوا باللامبالاة الكاملة من قِبَل الحكومة.

تطلَّب اتفاق السلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان المساومة على الشريعة الإسلامية. الصادق نفسُه انتقد بشدة قانون الشريعة الذي وضعه

(1) African Rights, 1997. Food and Power in Sudan: A Critique of Humanitarianism, London: African Rights, pp102-3.

النميري –المعروف باسم «قوانين سبتمبر»– وبشكل مستمر قال إن المواطنة يجب أن تكون الأساس الوحيد للحقوق. ولكن لأنه كان في الحكومة فقد كان بحاجة للمال. على الرغم من أن الإنفاق الحكومي كان في تزايُد، إلا أنه كان محاصرًا من قِبَل مجموعات المصالح ومُقَيَّدًا بسبب دعم الوقود والسكر والخبز والرواتب والجيش. كان السودان دولة ديمقراطية وكان الصادق بحاجة إلى ميزانية سياسية لتغطية نفقات الانتخابات ومطالب البرلمانيين، وكان الإسلاميون مستعدين لتقديم المال –أو تشكيل ائتلاف بديل للإطاحة به–؛ لذا رَاوَغَ الصادق وناوَرَ محاولاً كسب الوقت الى حين مجيء تشكيل سياسي أفضل في طريقه.

وفي غضون ذلك خَصخَصَت الحكومة الحرب. اتخذت الخطوة الأولى في يوليو (١٩٨٥م)، أي: خلال حكومة سوار الذهب الانتقالية. مواجَهَةً بتوغل الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال السودان، رافَقَ وزير الدفاع اللواء فضل الله برمة ناصر (عضو في حزب الأمة) قادةَ المخابرات العسكرية في جولة بطائرة هليكوبتر في جنوب كردفان وجنوب دارفور. وقد التقوا بضباط في الجيش ورؤساء قبائل من عرب البقارة وقادة سابقين لميليشيات حرب العصابات التابعة للأحزاب الطائفية الذين سُرِّحُوا بعد المصالحة الوطنية عام (١٩٧٧م) وأُعِيدوا إلى ديارهم. كان الترتيب بسيطًا: ستوفر الحكومة الأسلحة وتساعد في التنسيق العسكري، وسيُشكِّل عرب البقارة ميليشيات من شأنها محاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان. في المقابل، ستأخذ ميليشيات البقّارة لنفسها كل ما يمكن أن تجدَه جنوبَ الحدود الداخلية.

كانت إستراتيجية الميليشيا مكافحة التمرد بثمنٍ بخس. الميليشيا –المعروفة محليًّا باسم (المرحلين) أو الفرسان– نَهَبوا وأحرقوا وقتلوا

واغتَصَبوا طريقَهم عبر رقعة من جنوب السودان من عام (١٩٨٥م) حتى عام (١٩٨٩م)، وفي ذلك الوقت قاموا بنهب شامل للمناطق القابلة للدخول فيها والتي لم يتبَقَّ منها سوى القليل من القيمة، أما وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان فقد جعلت من الخطر لهم المُضِيّ أبعدَ من ذلك؛ لم يسرقوا مئات الآلاف من الماشية فحسب، بل سرقوا الناسَ أيضًا. يعود تاريخ الاختطاف والاستعباد في السودان الحديث إلى هذا المكان وهذا الزمان.

في ظل الحكومة البرلمانية تسارعَتْ عمليات السوقنة marketization السياسية الجارية منذ أواخر السبعينيات، واستمر اضمِحلال المؤسسات. أحد مؤشرات ذلك هو انخفاض قيمة الراتب المدفوع لموظفِي الخدمة المدنية. بحلول عام (١٩٨٦م) كان الحدُّ الأدنى الرسمي للأجور (١٦٪) فقط من مستواه في عام (١٩٧٠م)، وبحلول عام (١٩٨٨م) كان يُغطِّي فقط (٥, ٦٪) من نفقات المعيشة الأساسية.[1] أما في المناطق النَّائية مثل دارفور فَلَم يتم حتى دفع هذا الراتب الأساسي بشكل منتظم أو بشكل كامل. كان على موظفِي الخدمة المدنية أن يعملوا عملاً ثانيًا أو أن يتقاضَوا رشاوي للحصول على المال للاستمرار، كما أصبحت المناصب الرسمية أشبه بالأوقاف المستَغَلَّة لاستخراج الأموال من العامة. بالإضافة إلى توقُّف خطوط سكك حديد السودان.

كانت العمليات الرسمية من وضعٍ للميزانية و[تحديدٍ] للإنفاق غير قابلة للتنفيذ. قام المسؤولون من حكومات الأقاليم بالتخييم في الخرطوم، وكانوا يزورون الوزاراتِ كلَّ صباح لمعرفة ما إذا كان هناك أي أموال في ذلك

(1) Brown, Richard, 1992. Public Debt and Private Wealth: Debt, Capital Flight and the IMF in Sudan, London: Macmillan., p210.

اليوم، ويتوسَّلون للحصول على شِيك لتغطية الرواتب الأساسية -ويأملون أن يتم قبول الشيك في البنك. كان رئيس الوزراء يبحث بشكل مَحمُومٍ عن أموال قصيرة الأجل من أي نوع، وبالتالي لم يتمكَّن من وضع إستراتيجية من أي نوع. في النهاية بَدَا أنه استسلم لانقلابٍ، أو أنه حتى رحَّبَ به. قرر الإخوان المسلمون بعد أن اشتَرَوا الآلة السياسية في السودان أن هذا هو الوقت المناسب للتخلِّي عن الممارسة الديمقراطية والاستيلاء على السلطة تحت تمويهِ انقلابٍ قومي.

التسعينيات: البقاء على قيد الحياة رغم الصعاب:

لقد كان الرئيس البشير محظوظًا: فقد اشتبك خصومُه في الداخل والخارج فيما بينهم، أو اتَّبعوا إستراتيجيات هزيمة ذاتية. لكن كان للنموذج السياسي-التجاري الذي تبَنَّاه البشير والتُّرابي ومساعِدُوهم الرئيسيون -بما في ذلك طه وحمدي-؛ كان له دور كبير في ذلك [الحظ].

كان النموذج عبارة عن كارتل له مسؤوليات مُوزَّعَة. تم تكليف الإسلاميين المدنيين بتنفيذ برامج سياسية واقتصادية، وكانت مهمة البشير هي إبقاء النظام في السلطة. ولمدة عشر سنوات تمكَّنوا من التعايُش سويًّا.

وثَّقَتْ مذكّرة قُطْريّة من البنك الدولي جهودَهم الاستثنائية لتحقيق الاستقرار المالي. فبينما كانت الحكومة غير قادرة على زيادة الإيرادات أو الاقتراض، فقد قامت بفرض قيودٍ على إنفاقها.

بموجِب نظام الميزانية النقديّة المنصوص عليه في الإستراتيجية الوطنية الشاملة للحكومة (١٩٩٢م-٢٠٠٢م)؛ يَقتَصِر الإنفاق العام على مدى حالة تَوفُّر السيولة. حيث تم إدخال نظام إعداد تقارير شهرية من أجل مراقبة

الحسابات الحكومية عن كَثَبْ وتجنُّب الإنفاق الزائد. وتم وضع نظام جديد للموافقة. كان لا بد من الموافقة على جميع المصروفات النقدية من قِبَل لجنة نقديّة مركزية توافق على المدفوعات على أساس السيولة المتاحة وعلى أساس نظام واسع لوضع أولويات لصرف بنود الميزانية. أدى نظام الميزانية النقدية إلى كَبحِ النفقات بشكل فعّال، وخاصة النفقات المتكررة غير المتعلقة بالأجور مثل: التحويلات إلى الولايات، ومدفوعات خدمة الديون، وعمليات التشغيل والصيانة ونفقات التنمية[1].

أعجَبَ ذلك الاقتصاديِّين في صندوق النقد الدولي، لم يتم التعامل مع التقشُّف بمثل هذه الجديّة في أي مكان آخر.

وقد نجح ذلك في تخفيض عجز ميزانية الحكومة من (١٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة (١٩٨٥م-١٩٩٠م) إلى أقل من (١٪) بعد عام (١٩٩٦م). وانخفَضَ إجمالي الإنفاق الحكومي إلى النصف بمعدل (٤ , ٩٪) فقط من الناتج المحلي الإجمالي. تم تخفيض كل المصروفات -مع كون الرواتب آخِر ما انخفض-، ولكن على حد تعبير البنك: «تآكَلَت الرواتب الرسمية لموظِفِي الخدمة المدنية وهي أقل بكثير من المستوى المطلوب لتشغيل إدارة عامة فعّالة»[2]. كان الإنفاق التنموي والحكومات المحلية آخِر أولويات الإنفاق الحكومي، وتم تجريد هذَين القِطاعَين من جميع الأموال تقريبًا. ومع

(1) World Bank, 2003. Sudan: Stabilization and Reconstruction, Country Economic Memorandum, Volume I: Main Text, Washington, DC: World Bank, Poverty Reduction and Economic Management 2, Africa Region, Report No24620-SU, June, p45.

(٢) المرجع السابق، ص٢، الفقرة ١٣.

القلة الشديدة في الإنفاق، فقد عانَتْ عملية تحصيل الضرائب المحلية أيضًا. لم تكن القدرة على تحصيلها متوفرة ولم يكن الناس مستعدِّين للدَّفع مع قدرتهم على تجنُّب دفع الضرائب. أدَّى ذلك لانخفاض الإيرادات الضريبية إلى (٨٪) فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

كان الإنفاق العسكري مَحمِيًّا من إجراءات التقشُّف، وظلَّ وبفرق كبير أعلى النفقات الحكومية. لكنها كانت لا تزال متواضعةً للغاية مقارنة بمتطلَّباتِ خوضِ حربٍ في أكبر دولة في إفريقيا.

من أين حصل الكارتل الحاكم على تمويله السياسي؟ لقد ساعد قمعُ المعارضة بلا رحمة في البداية على عدمِ حاجةِ حزبهم إلى الكثير من المال. في الواقع، تمتْ إذابة الحزب الإسلامي -الجبهة الإسلامية القومية- في النظام وشبكاته، ولم يَعُدْ موجودًا كما في السابق. كما ساعدهم أيضًا أن أعداء النظام المباشِرين (الجيش الشعبي لتحرير السودان وداعميه في إريتريا وإثيوبيا وأوغندا) كانوا هم أنفسُهم يُعانون من ضائقة مالية، ويُقاتِلون في ساحة المعركة بدلاً من محاولة كسبِ ولاءات أعضاء النخبة الإقليمية السودانية.

كانت إحدى قنوات التمويل هي المنظمات الخيرية الإسلامية الدولية. تولى ثاني أبرز [القادة] الإسلاميين [علي عثمان محمد] طه منصبَ وزير التخطيط الاجتماعي، وأطلَقَ سلسلةً من المبادرات مثل: «الدعوة الشاملة إلى الله» و«العودة إلى الجذور» التي وجَّهت الأموال الإسلامية العالمية إلى البرامج الاجتماعية، واستخدمت الآليات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية للتعبئة العسكرية. قامت المنظمات الإسلامية بتدريب قوات الدفاع الشعبي،

كما وفرت الطعام والوقود للعمليات العسكرية. وكان إحياءُ نظامِ «الإدارة الأهلية» للقَبَلِية الإدارية هو الحكم المحلي بأقل التكاليف.

كان المُركَّب العسكري-التجاري قناة أخرى؛ استثمرت الشبكة الإسلامية الدولية التي ضمَّتْ أعضاء متنوعين مثل: أسامة بن لادن، والحكومة الإيرانية ومؤسساتها الخيرية-السياسية، وماليزيا في الصناعات العسكرية. استمرت أنشطة الجيش التجارية في مناطق الحرب، وعبر حدود السودان، مما جعل الحرب -إلى حدٍّ كبيرٍ- مشروعًا مُكتَفِيًا ذاتيًّا. عندما يقوم الجيش بعمليةٍ ما تتم المساوَمَة على الأمر على كل مستوى في هيكل القيادة، حيث يقرر الضباط كيفية تفسير التعليمات بما يتماشى مع قدراتهم وتفضيلاتهم، بالإضافة إلى أولويات رجال الأعمال المحليِّين الذين يُقدِّمون المال والوقود والطعام. طوال العقد كان الجيش الشعبي لتحرير السودان منقَسِمًا بشدة لدرجة أنه كان من الممكن استِئجار القادة المُنشَقِّين بثمن بخْس للاستمرار في الفوضى [الداخلية] المُمِيتة.

ومع ذلك، فإن أهم عامل استقرار مالي تضمَّن «التعديلات الخفية» التي حدثتْ في الاقتصاد الأوسع على مدار الخمسة عشر عامًا السابقة. هجرةُ مئات الآلاف من السودانيين المَهَرَة -بما في ذلك معظم الطبقة المِهَنِيّة- إلى الدول العربية، حيث كسبوا أضعاف رواتبهم في السودان، وَلَّدَتْ اقتصادًا خارجيًّا واسعًا. لم تكن هذه مجرد عوائد (تعادل ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ولكن أيضًا أصول assets (أكبر إجماليًّا من الدَّين الرسمي للسودان). كما يشير ريتشارد براون: إلى جانب الاقتصاد الرسمي هناك اقتصادٌ مُوازٍ لا ينبغي التعامُل معه على أنه مجرد

«عرض جانبي» في الأداء العام للاقتصاد السوداني؛ فقد أصبح سَمتُه المركزيّة، ويبدو أنه غارق في كل من المُدَّخَرات وفوائض صرف العملات الأجنبية(١).

كانت هذه «السِّمَة المركزية» للاقتصاد السوداني أيضًا مركزية لاقتصادها السياسي. على الرغم من أن الإسلاميين لم يُسيطروا على المُغتَرِبين، إلا أن استثماراتهم في التمويل الإسلامي وفي القطاعات الاقتصادية التي استمرت في الربح خلال أزمة البلاد أَبقَتْهم قادرين على السداد سياسيًّا politically solvent، وإن كان ذلك على حساب المجتمع الأوسع(٢).

يختلف مصدر الدخل هذا بشكل مثير للاهتمام عن أي نوع آخر من أنواع التمويل السياسي تقريبًا في تاريخ السودان الحديث، حيث إنه ليس رِيعًا خالصًا. هذه أموال من أجور وأنشطة تجارية، عبر كارتل من «الشركات الرمادية»، بما يتضمَّن المؤسسات شِبه الحكومية والأعمال التجارية المملوكة للجيش والمنظمات الخيرية التي تُدِيرُ أيضًا أنشطة تجارية(٣). كان على مديري الأعمال السياسية في

(1) Brown, Richard, 1992. Public Debt and Private Wealth: Debt, Capital Flight and the IMF in Sudan, London: Macmillan., p228.

(2) Stiansen, Endre, 2004. ‘Interest Politics: Islamic Finance in the Sudan, 1977–2001’, in Clement Henry and Rodney Wilson (eds), The Politics of Islamic Finance, Edinburgh: Edinburgh University Press, pp155–67, p165; Gallab, Abdullahi, 2008. The First Islamist Republic: Development and Disintegration of Islamism in the Sudan, Aldershot: Ashgate, pp88-90.

(٣) انظر:

US cable, reproduced by Wikileaks, on 413 ‘grey’ parastatals (US Embassy Khartoum 2008).

السودان المساوَمَة مع أولئك الذين قَدَّموا السُّيولة، مما جعل نظامَهم أكثر مرونةً واستقرارًا. وبالفعل، على الرغم من التحديات الخارجية والخلافات الداخلية؛ ظل تحالُفُ العصابة الأمنية والإخوان المسلمين والتجار متماسِكًا حتى نهاية العقد تقريبًا. كان أعضاء التحالُف في دَورَان مستمر حول شَمسَيْن توأَمَيْن في نظام كالمجموعة الشمسية، كجهاز دَورَان مُعقَّد (جيروسكوب) لم يَبْدُ يومًا أنهما في حالة اتِّزان؛ لكنهما أيضًا لم يَسقُطَا. كان الترابي أحد مَركزَيْ الجاذبية؛ حيث كانت أصولُه هي مكانته وعلاقاته الإسلامية، مما جعله شخصيةً مهيمنةً في سوق مُقيَّدة للإسلاميين المخلِصِين. والآخَر كان البشير؛ كانت أصولُه تتمثَّل في أنه كان يَرعَى سُلطته بعناية، ويستخدمها بشكل ضئيل فقط عندما يتعرض النظام ككل للخطر، ولم يَطرُد أبدًا أيَّ عضو من المجموعة الأوسع من المدار بالكامل. حتى عندما تم القبض على رِفاقِه المقرَّبين مُتلَبِّسِين في محاولة اغتيال الرئيس مبارك في عام (١٩٩٥م)، قام البشيرُ بخَفْضِ رُتبَتِهم مؤقتًا فقط. في نظامٍ يتَّسِم بالرِّيبة السائدة اكتَسَبَ البشيرُ أندر السلع؛ الثقة.

كانت العَلاقات بين أعضاء الكارتل الحاكم متوترة. وبحلول نهاية العقد، انقسم التحالف بمرارة إلى عدة معسكرات. كان الصراع الرئيسي قائمًا بين الترابي الذي شعر أن الوقت قد حان لتَوَلِّيهِ القيادة والتحرُّك نحو دولة إسلامية حقيقية، وبين البشير الذي أراد حكومة سلطوية أكثر تقليدية. أصابتْ هذه المنافسة النظام بالشَّلَل، حتى اللحظة التي بَدَا فيها أن الترابي قد فاز في المسابقة؛ لعب البشيرُ ورقتَه الأخيرة، وأعلن حالة الطوارئ وطردَ خَصمَه من جميع المناصب الرسمية. وحتى بعد ذلك، استمرت المنافسة طوال العام التالي قبل أن يتمكَّنَ البشير من تعزيزِ سُلطته، وكانت إحدى نتائج هذا الانقسام هي إنشاء فصيل إسلامي مُنشَقّ بقيادة الدارفُورِيِّين.

اندَلَعتْ معركة الترابي–البشير داخل الحكومة عبر استخدام إجراءات صياغة دستور جديد واعتماده، ثم شَغْل مناصبه الرئيسية. كان الخطاب قائمًا على الوفاءِ لمبادِئ الثورة الإسلامية. وخلف هذا [الخطاب] كان لهذا الصراع عنصران آخران: النفط الذي زادَ حِدَّةَ التنافس، والثقافة السياسية للنخَب التي خفَّفَتْه.

كانت جائزة المسابقة هي الرِّيعُ النفطي. اشترت الحكومة امتيازات شيفرون النفطيّة المهجورة منذ فترة طويلة، وجَلَبَتْ شركات صينية لتطوير حقول النفط وبناء خط أنابيب. لقد كانت صفقة محفوفة بالمخاطر من جميع الجوانب، ولكن بمجرد إبعاد التهديد العسكري عن المناطق المُنتِجَة للنفط في عام (١٩٩٨م) عَلِمَت المجموعة الحاكمة أن القيودَ المالية الخاصة بهم سيتم تخفيفُها. تم ضخُّ أول نفط في السودان في أغسطس (١٩٩٩م). وكما كان متوقَّعًا فإن عائداتِ النفط لم تُقَزِّم جميعَ مصادر الرِّيعِ الأُخرى فحسب، بل جذَبَتْ استثمارات ثانوية أيضًا. الترابي أراد هذه الجائزة للحركة الإسلامية ومؤسساتها، والبشير أرادها لأولئك المُوالِين له. تم خوضُ المرحلة الأولى من هذا الصراع على الساحة المالية، حيث تحرك البنك المركزي ضد البنوك الإسلامية، واستغل نقاطَ ضعفِها المالية لدَفْعِها نحو الإفلاس. ومع ذلك، ومن أجل جلبِ عددٍ كافٍ من أعضاء الكارتل الحاكِم إلى جانبه، لم يكُنْ بإمكان البشير أن يُمَرْكِزَ السيطرة بشكل كامل [عنده] على رَيع النفط. كان للجيش والأجهزة الأمنية ورموز الإسلاميين قنواتُهُم للوصول إلى الأموال، من خلال شبكة من الشركات «الرمادية»، العديد منها تم تسجيلُه في الخليج أو ماليزيا[1].

(1) Alsir, Sidahmed, 2014. The Oil Years in Sudan: The Quest for Political Power and Economic Breakthrough, Toronto: Key Publishing.

كانت مسابقةً للحياة السياسية أو الموت. فرضَ البشير حالة الطوارئ ثم اعتقلَ الترابي فيما تردَّدَتْ شائعات عن تمرُّد إسلامي داخل القوات المسلحة. ومع ذلك فقد جرى الصراع على السلطة دون اللجوء إلى العنف. تُرجِمَ الانقسام داخل الإسلاميين إلى حربٍ في الأطراف (دارفور)، لكن لم يحدث كذلك في الخرطوم؛ لأن الأعراف المجتمعية–السياسية للنخبة الحاكمة خفَّفَتْ من حِدَّة الصراع.

على الرغم من أن المؤسسات الرسمية للحكومة قد تم تجريفُها منذ فترة طويلة في الهوامش، إلا أن أعرافَهَا ظَلَّت قائمة في الحواضر السودانية. على الرغم من مرور ثلاثين عامًا على تلقِّي موظفي الخدمة المدنية آخرَ أجورٍ تكفي الأساسيات، إلا أن القاعدة المجتمعية لاحترامِ المنصب الحكومي ظلَّتْ قائمة. كانت هذه أكثر من مجرد بقايا ثقافية، فقد تم الحفاظُ عليها من خلال أعرافِ النخبة في الخرطوم التي نظَّمَت نظام المحسوبية/ الرعاية لإنتاج السلع شبه العامة، أي: السلع المتشاركة بين طبقة حَضَريّة محدودة، ولكنها رغم ذلك أساسية. جاء معظم هذه المجموعة الحاكمة من عائلات مرتبطة بالطائفة الختمية الصوفية وعلى الرغم من تَخلِّيهِم عن الصوفية من أجل [الحركة] الإسلامية الحديثة modern Islamism، إلا أن أحدَ مبادئ الختمية ظل راسخًا، وهو أن أيَّ فردٍ من المجموعة يذهب بعيدًا يُعتَبَر ابنًا ضالاً سيعود في الوقت المناسب. كان التحضُّر الشخصي personal civility خلال الانقسامات السياسية الحادَّة هو القاعدة في الحواضر السودانية خلال التسعينيات.

إن خصائص الاضطراب وعدم الحتْمِيّة في الشؤون السياسية الموجودة في جميع أنظمة السوق السياسية، والموجودة في السودان، تعني أن هناك مستوًى

منخفضًا من الثقة. صديقُ اليوم يُمكِن أن يكون خَصمَ الغَد. ولكن على نفس المِنوال: قد يكونُ منافس اليوم حَلِيفَ الغَد. قد لا تثق النخَب السياسية السودانية في النوايا الحسَنة لبعضِها البعض، لكنهم واثقون من أن نظام المساومة المستمرَّة سيُولِّد نتائج معينة.

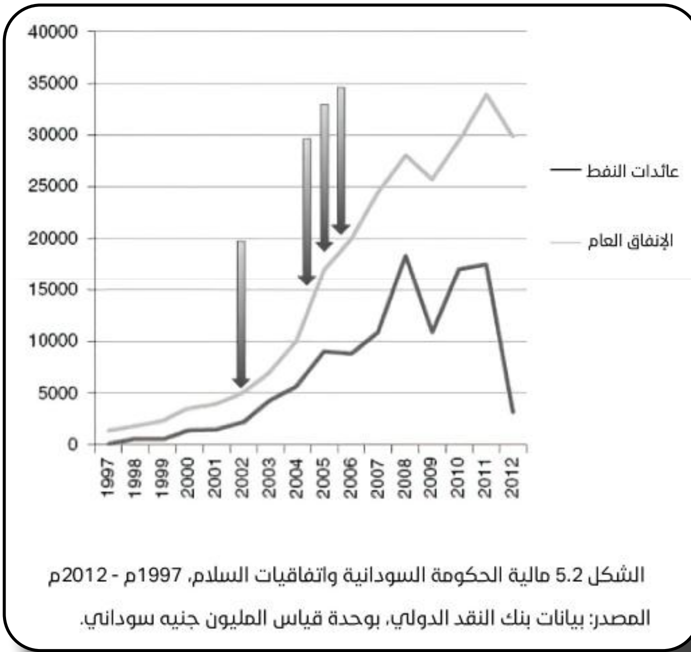
إن اجتماعيات النخبة السودانية تعني أن هناكَ كثافةً عاليةً جدًّا من التفاعلات الشخصية ومشاركة عالية للمعرفة حول صفقات الآخرين. يَسمَحُ هذا النقلُ المكثَّفُ للمعلومات للسوق بالعمل بكفاءة أكبر. يَفخَر أعضاء هذه النخبة بحسن ضيافتِهِم وتسامُحِهِم مع مَن يُعتَبرون أقرانَهم، وهذا بدوره يُعزِّز السلوك الذي يُمكِّن المساومةَ من المُضِيّ قُدُمًا بسلاسة. وقد أتاح هذا بدوره ظهورَ سلع شبه عامة مهمة. وهكذا فإن الخرطوم مدينة آمنة، مع بِنيَةٍ تحتية مموَّلَة من القطاع العام ومؤسسات فاعلة. ويتم احترام الأفراد والوظائف، والتعلم متاح ويتم إجراء نقاشات مفتوحة. أينما يلتقي أعضاء النخبة السياسية -في المدن الإقليمية أو في الفنادق الأجنبية- فهم وَدُودُون بغض النظر عن الخلافات السياسية. ولكن عندما يتم نقل المساومة السياسية إلى سياقٍ مختلف -مثل: ريف دارفور- فإنهم يُوجِّهون مَرؤُوسِيهِم للتصرُّف بوحشية.

طفرة النفط والسلام الريعي:

على مدى السنوات العشر التالية، وحتى انفصال جنوب السودان في عام (٢٠١١م)، كان السودانُ سوقًا سياسيًّا رِيعيًّا مُموَّلاً من النفط. وفَّرتْ عائداتُ النفط أكثر من نصف الإيرادات، وما يرتبط بها من إنفاق على البِنية التحتية؛

جزءًا كبيرًا من الرصيد. كان للدخل النفطي أهمية سياسية تتجاوزُ حجمَه[1]، فقد جاء بالعملة الصعبة، ويمكن استخدامه بشكل مباشر للإنفاق السياسي، ويمكن للسودان مُقايَضَة النفط مقابل التعاون السياسي مع إريتريا وإثيوبيا.

يوضّح الشكل (٥,٢) الزيادةَ الهائلة في إنفاق الحكومة السودانية وإيراداتها التي أعقبت صادرات النفط في عام (١٩٩٩م)، وتقلُّب الدخل مع ارتفاع أسعار النفط وهبوطها. (اتفاقيات السلام مُحدَّدَة بالأسهُم العمودية)



الشكل 5.2 مالية الحكومة السودانية واتفاقيات السلام، 1997م - 2012م

المصدر: بيانات بنك النقد الدولي، بوحدة قياس المليون جنيه سوداني.

كان الرؤساء التنفيذيون في السودان سُعداءَ للغاية بوجود استثمارات صينية، لكنهم لم يرغبوا في الاعتماد حصريًّا على شركةِ نفطٍ واحدة ستكون في

(١) يشير السير سيد أحمد أيضًا إلى أنه: «من الصعب تصور كيف كان للسودان تحت سيطرة أي نظام أن ينجو مع سعر (١٠٠) دولار لبرميل النفط إذا لم يكن هو نفسه منتجًا للنفط» ((Alsir 2014, conclusion (Kindle edition, no page).

وضعٍ يُمكِّنُها من إملاءِ الشروط؛ لذلك قاموا بالتنويع بعناية وبشكل متَعمَّد عبر دعوة شركات نفطٍ هندية وماليزية من بين أخرى[1].

كان للسوق السياسي الريعي في السودان في العقد الأول من القرن الحالي الميزات التالية:

أولاً: تمَّتْ مَركزَة الرِّيُوع بِيَدِ مجموعة صغيرة تسيطر على السلطة التنفيذية. لقد كانت عصبةً أصغرَ من ذي قبل، وكان البشير هو مركز القوة بلا منازع، لكنها كانت مع ذلك نسخةً من النظام الأوليغارشي السابق لها، خاضعةً للمساومة المستمرة بين أعضائها.

ثانيًا: كان لدى السودانيين الحَضَرِيِّين النفوذ الكافي للإصرار على مستوى عالٍ من الإنفاق العام في أحيائهم. كانت جميع النفقات الرأسمالية تقريبًا داخل مثلث حمدي، لدرجة أن أحدَ التُّجّار أطلقَ على المنطقة كأنها «دولة مصغرة»[2]. أكبر مشروع كان سدّ مروي في الولاية الشمالية. وقد مَثَّلَ فرصةً للكسب غير المشروع الهائل في عقود البناء التي مَوَّلَتْ حزب المؤتمر الوطني الحاكم، هذا السدُّ الواحد استهلك أكثرَ من ثلث ميزانية تنمية السودان في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[3]. وكانت أبرز علامات الازدهار موجودةً

---

(1) Patey, Luke, 2014. The New Kings of Crude: China, India and the Global Struggle for Oil in Sudan and South Sudan, London: Hurst.

(2) US Embassy Khartoum, 2008. Cable, 'Parastatals – The Regime's Gray Companies', 8 March, Wikileaks 08 Khartoum 374, at:
http://wikileaks.org/cable/2008/03/08KHARTOUM374.html

(3) World Bank, 2007. Sudan: Public Expenditure Review, Synthesis Report, Washington, DC: World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Unit, Report No41840-SD, December, pp23-4.

في الخرطوم. ولَّدَت الطفرةُ فئة خاصة بها من الأثرياء الجُدُد وقصص الفساد الخاصة بها، مما أدى إلى زيادة الشعور بالاستِياء في الهوامش.

ثالثًا: تم استخدام التوظيف في القطاع العام وقطاع الأمن على نطاق واسع كآلية [لشراء الولاءات] عبر المحسوبية/ الرعاية، ووصل ذلك الى عُمقِ المجتمع. مَوَّلَ النفطُ رواتبَ ومكافآتٍ، وسياراتٍ رسمية، ومَباني وأثاث المؤسسات العامة.

ساهم هذا في السِّمَة الرابعة، وهي نظام حزبي مهيمِن وانتخاباتٍ تُشبِهُ شكلاً من «الزبائنية التنافسية competitive clientelism» حيث صوَّتَ الناخِبون -مع العلم أن الحزب الحاكم سيعود- لصالح المرشح الذي من المرجَّح أن يكون قريبًا من الحاكم، والذي نتيجةً لذلك سيجذبُ الوظائف والاستثمار والخِدمات لدائرته الانتخابية.

النفط -بالإضافة إلى الظروف الأخرى- جعل اتفاقيةَ السلام الشامل ممكِنة. بعد عام (١٩٩٨م)، وبدون الدعم العسكري الإثيوبي، لم يتمكَّن الجيش الشعبي لتحرير السودان من شَنِّ عمليات عسكرية قادرة على الاستيلاء على بلدات كبيرة والسيطرة عليها، ولم يتمكَّن من وقف استخراج النفط. وفي مواجهة احتمال زيادة القدرة العسكرية الحكومية بشكل كبير فبالإمكانِ حتى أن يَنهَزِم. وفي يناير (٢٠٠١م) تخلَّت الإدارة الجديدة للرئيس جورج دبليو بوش على الفور عن سياسة سابقتِها لتغيير النظام بالوكالة. أثار تقرير تشيني حول اعتمادِ الولايات المتحدة على الطاقة اهتمامًا أمريكيًّا بالنفط السوداني، في حين كان السودانيون حريصين على قيام شركة نفط أمريكية كبرى بجلب

التكنولوجيا التي تُمكِّنُهم من استخراج النفط الخام الثقيل في السودان بكفاءة أكبر جدًّا. وإذا ما تم رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية، فقد ينمو الاقتصاد نموًّا سريعًا بالفعل، بل قد ينمو بصورة أكبر من ذلك حتى! ولتغيير موقف الدوائر الدينية الأمريكية نحو [دعم] سياسة صنع السلام مع حكومة إسلامية؛ طلب بوش من السيناتور السابق جاك دانفورث -قسيس مُعَيَّن ordained priest- أن يكون مبعوثًا خاصًّا له إلى السودان. تم تعيين دانفورث في (٦) سبتمبر (٢٠٠١م). وبعد خمسة أيام كان لدى السودان والولايات المتحدة حافز آخر للتعاون: خشيَتْ حكومة السودان من أن تكون في خط الانتقام الأمريكي لمكافحة الإرهاب (كما في ١٩٩٨م)، وكانت الولايات المتحدة تعلم أن لدى ضباط المخابرات السودانيين مجموعة من أفضل المعلومات عن القاعدة، وأنهم كانوا مُستعِدِّين لمشاركتِها.

كانت المفاوضات التي أدَّت إلى توقيع اتفاق السلام الشامل في يناير (٢٠٠٥م) بشكل كبير محاولةً لتصميم معادلة لتخصيص الرِّيُوع تُرضِي كل من حزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة التابعة له (الحركة الشعبية لتحرير السودان). كانت هذه الحسابات مُمكِنَة؛ لأن الميزانية سريعة التوسع تعني أن كارتل الخرطوم الحاكم يمكن أن يُقدِّم حافزًا سخيًا دون مشقة لنفسه.

على أساس أن اتفاق السلام الشامل وعدَ بالسلام والوحدة الوطنية وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة؛ وافقَ البشير على التوقيع. وفي لحظةٍ من الفكاهة المميَّزة، لوّح بالوثيقة وقال: «لا إله إلا الله»، توقف للحظة، وتابع: «هللويا Hallelujah» أشادَ باتفاق السلام الشامل باعتباره «الاستقلال الثاني

للسودان». كانت البنود الأساسية لاتفاق السلام الشامل هي حكومة وِحدة وطنية (حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان مع أحزاب أخرى أُعطيتْ دورًا ثانويًّا)، حكومة مستقلة لجنوب السودان يُشكِّل الجيش الشعبي لتحرير السودان جيشَها بالإضافة لانسحاب الجيش السوداني من الجنوب، وفترة انتقالية لستة سنوات يَتبَعُها تصويت على تقرير المصير لجنوب السودان، وانتخابات نِصفِيّة في منتصف تلك الفترة.

كان السلام الذي أعقبَ ذلك امتدادًا وتَكثِيفًا للسوق السياسي الريعي. لم تتغير أنماط الإنفاق التي تم تحديدُها مؤخرًا. كان أحدُ بنود اتفاقية السلام الشامل هو أن تحتفظ الحكومة الفيدرالية بنصف عائدات نفط جنوب السودان للإنفاق القومي. من الناحية العملية، تم إنفاق هذه الأموال بالكامل في شمال السودان، لذلك شعر السودانيون الجنوبيون أن هذه الأموال كانت حصَّةَ الشمال مِن ريوعِهم، بدلاً من أن تكون صندوقًا وطنيًّا. بنود اللامركزية عَنَتْ أن المزيد من الأموال تم تخصيصُها للولايات، ومعظم الإنفاق الولائي كان على الرواتب. كان أكثر ما يلفت النظر هو الإنفاق الأمني. كانت إستراتيجية الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تتمثَّل في زيادة الرواتب العسكرية: كان للشَّمال نفس النَّهْج. بين عامَي (٢٠٠٠م-٢٠٠٥م) بينما كانت الحرب في الجنوب لم تَنتَهِ بعد، وكانت دارفور مُستَعِرَة؛ ظَلَّ الإنفاق على الجيش والشرطة والخدمات الأمنية ثابتًا من حيث القيمة الحقيقية، حيث انخفضَ من حوالي (٣٠٪) من إنفاق الحكومة الفيدرالية في عام (٢٠٠٠م) إلى (١٠٪). ومع ذلك، بعد عام (٢٠٠٦م) -مع السلام في الجنوب والهدوء النِّسبي في دارفور- توسَّعَ [الإنفاق العسكري] واستعادَ حِصَّتَه من (٢٥٪) إلى (٣٠٪) من الإنفاق

الفيدرالي، بمستوى أعلى بكثير من ذي قبل[١]. كان عدد الرجال في الجيش والأمن الذين يتَلَقَّونَ رواتبَ في (شمال) السودان بحلول عام (٢٠٠٩م) قد قُدِّرَ بنحو (٣٦٩٥٠٠)[٢].

يجب فهم عملية الانتقال الديمقراطي خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل على ضوء ذلك. كانت النيَّة المُعلَنَة لصائغي اتفاقية السلام الشامل هي أن الانتخابات ستوسِّعُ التمثيلَ في الحكومتين في الخرطوم وجوبًا، وتُضفِي الشرعية على تلك الحكومتَين قبل التصويت على تقرير المصير. ولكن كانت النتيجة عكسَ ذلك. في حين أن البرلمان المُعَيَّن في اتفاق السلام الشامل خَصَّصَ (٨٠٪) من المقاعد لحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان و(٢٠٪) للأحزاب الأخرى؛ تكوَّنَ البرلمان المنتخب في عام (٢٠١٠م) بنسبة (٩٥٪) من المقاعد للحزبَين الحاكمَين و(٥٪) فقط لبقية الأحزاب.

أدرك الناخبون في وقت مُبَكِّر أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان سيفوزون بالتأكيد، وفضَّلُوا المرشحَين اللذَيْن توقَّعوا أن يكونا قَريبَيْن من مركز السلطة؛ وبالتالي القادِرَيْن على جلب الوظائف والموارد والخدمات إلى دوائرهم الانتخابية. كما أدركت أحزاب المعارضة الرئيسية هذا الأمر وأدركت أنّ الوضع القائم سيخدمها بشكل أفضل، أو عن طريق التفاوض على توسيع الحكومة، وبالتالي ضغطَتْ من أجل تأجيل أو إلغاء الانتخابات. ساهمت الحسابات الخاطئة للمعارضة، لا سيما في عدم تشجيع مؤيدِيها على التسجيل للتصويت، في النتيجة الكاسِحَة. ربما يكون حزب المؤتمر

(١) المرجع السابق، ص٢٣.

(2) Small Arms Survey, 2009. ‘Supply and Demand: Arms Flows and Holdings in Sudan’, Sudan Issue Brief, 15 (December). Geneva., p8.

الوطني قد زوَّرَ الانتخابات لضمانِ فوزه، لكنه بالتأكيد لم يكن بحاجةٍ إلى القيام بذلك(١). أطلق السودانيون عليها اسم «الانتخابات القبيحة»، عرض عكسي للجَمال تنافَسَ فيه المرشحون على إظهار قُربِهم من الرئيس، الأمر الذي استلزَم عدم التفوق عليه في المظهر الجسدي. وبينما كانت ملصقات حملة البشير ترسُمُه في صورةٍ أصغر سنًّا، تَجهَّمَ المُخلِصون له من حِزبِه من ملصقاتهم الانتخابية(٢).

ومن هنا شهدت الفترة الانتقالية (٢٠٠٥م-٢٠١١م) نظامَي محسوبية/ رعاية متوازيين ومتنافسَين في السودان. كان حزب المؤتمر الوطني يدير سوق أعمال سياسي رِيعي معقَّد. وبسبب الافتقار إلى المؤسسات لتنظيم المنافسة السياسية على مستوى البلاد، وإصرارهم على البقاء في السلطة؛ أسهَمَ مُدِيرو الحزبِ ورؤساء الأمن عن غير قصد في تضخُّم الأسعار في تَكلفة الولاء، بحيث على الرغم من زيادة الإيرادات بمتتالية هندسية، إلا أن الإنفاق كان دائمًا متجاوزًا لهم. تسبَّبَ العجز الحكومي في قلق البنك الدولي، الذي أشار إلى الضغوط السياسية على الإدارات الإقليمية لزيادة الإنفاق، لا سيما على الرواتب، وتضخيم الإيرادات الحكومية المتوقَّعَة لتتناسَبَ مع الإنفاق المحدَّد(٣).

(١) في آخر أيام الحملة [الانتخابية] قام حزب المؤتمر الوطني بدفعتين ماليَّتَين للصادق المهدي، ما تساوي (١,٥) مليون دولار لتحفيزِه للمشاركة في الانتخابات وذلك لجَعْلها أكثر موثوقية، أخذ الصادق الأموال، ولكن حزبه قاطع الانتخابات.

(2) Abdalla, Abd-al Wahab, 2010. ‘Sudan: The Ugly Election,’ Making Sense of Sudan, 22 April, at: <http://africanarguments.org/2010/04/22/the-ugly-election/.

(3) World Bank, 2007. Sudan: Public Expenditure Review, Synthesis Report, Washington, DC: World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Unit, Report No41840-SD, December,

في الجنوب، كان النظام أكثرَ فظاظة؛ كان للجيش الشعبي لتحرير السودان إستراتيجية أمنية باهظة الثمن، بينما هُرِعَت النخبة الجنوبية لمحاكاة الإثراء الذاتي الذي قام به أقرانُهم الشماليون. بحلول الوقت الذي أدرك فيه المسؤولون السياسيون الشماليون أن الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان قد ضخَّمتْ عمدًا ثمن الولاء في جنوب السودان بحيث لم يَعُد بإمكان الشماليين التنافس؛ كان الأوان قد فات. كانت مجموعتا النخب الحاكمة مُعرَّضتَين بشكل مشترك لخطر إخراج نفسَيهما من سوق الأعمال السياسية الخاصة بهما[1]، وهذا ما حدث في جنوب السودان بعد الاستقلال. كان البشير أكثر ذكاءً، كان يعرف متى يتراجع. في شمال السودان، وعلى الرغم من الاتهامات المريرة وسياسات التقشُّف التي أعقبتْ خسارة الجنوب، وانهيار ريع النفط؛ فقد نَجَا.

سودان ما بعد الانفصال:

في دراسة تمهيدية للتأثير الاقتصادي لانفصال جنوب السودان على السودان، قدَّرَ صندوق النقد الدولي أن السودان سيحتاج ثلاث سنوات ونصف لامتصاص الصدمة الاقتصادية. ستترتب على خسارة الجنوب خسارة ثلاثة أرباع إنتاج السودان من النفط، ونصف الميزانية الوطنية، و(٩٠٪) من مصادر عُملتِه الصعبة. وقُدِّرت الفجوة المالية بما يزيد قليلاً عن (٩) مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات ونصف. اتفقت الحكومة السودانية والحركة

pp7,61-2.

(1) de Waal, Alex, 2010. ‘Sudan’s Choices: Scenarios beyond the CPA’, in Heinrich Boell Foundation, Sudan: No Easy Way Ahead, Berlin: Heinrich Boell Foundation, pp9–30, p24.

الشعبية لتحرير السودان على أن هذه الفجوة يجب سدُّها من خلال تقسيم ثلاثي: تدابير تقشف سودانية، ومساعدات خارجية، و«الترتيبات المالية الانتقالية» التي يتعيَّن دفعُها للسودان من عائدات النفط في جنوب السودان (بالإضافة إلى رسوم استخدام خط الأنابيب).

لم تجرِ أيٌّ من الثلاثة كما المأمول. كان حكام السودان في [حالة] إنكار بشأن الانفصال، وشَلَّهُم الانقسام الداخلي لدرجة أنه على الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى خفض الإنفاق في عام (٢٠١٠م)، إلا أنه لم يتم تقديم ميزانية مخفَّضة حتى عام (٢٠١٢م)، ولم يتم قطع الدعم الرئيسي حتى أواخر عام (٢٠١٣م) (مما أثار شرارة مظاهرات في الشوارع [هَبَّة سبتمبر]). واصلت الولايات المتحدة إضافة المزيد من الشروط المُسبَقة لرفع العقوبات الاقتصادية والمالية، وبسبب حرمان السودان من صندوق النقد الدولي، فهو لم يتلقَّ أي سند للحصول على التمويل المُيسَّر. والأسوأ من ذلك: لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن رسوم نقل النفط والترتيبات المالية الانتقالية، وفي يناير (٢٠١٢م) أوقف جنوب السودان إنتاجه النفطي بالكامل. لم تبدأ المدفوعات الأولى إلا في عام (٢٠١٣م)، وبسبب تعطُّل إنتاج النفط فقد كانت الكميات أقل بكثير من التوقعات.

وبما أن النفط المتبقِّي في شمال السودان يكفي للاستهلاك المحلي فقط، فقد احتاج البشير إلى الأموال؛ فبحث في الخارج. لم يجلب الاستثمار السوداني في الإطاحة بالقذافي عوائدَ مادية؛ لأن ليبيا انزلقَتْ في أزمة. ولفترة من الوقت كان الخيار الأفضل هو قطر، الراعي الإقليمي للإخوان المسلمين، وراعي عملية السلام في دارفور. ولكن في أوائل عام (٢٠١٤م)، ضغطت السعودية ومصر على قطر لتقليص دعمها للإخوان المسلمين، وجَمَّدَت المملكة العربية

السعودية لفترة وجيزة المعاملات المصرفية مع السودان، مما أدى إلى سقوط الجنيه السوداني سقوطًا حُرًّا لفترة وجيزة.

تم العثور على الذَّهَب الحِرَفِيّ في شمال دارفور وعدة أماكن أخرى. في البداية كان المُهرِّبون يُتاجِرون بمعظم الذهب خارج البلاد. إلا أن الحكومة تبَنَّتْ سياسة تحديد سعر الذهب بالعملة المحلية عند مستوى أعلى من السعر الدولي. ثم تحوَّلَ المُنَقِّبون إلى بيعِ الذهب للمشترِين الرسميين السودانيين حتى تحصُل الحكومة على العملة الصعبة. قام بنك السودان المركزي بالمهمة المستحيلة عن طريق طباعة النقود واستخدام التمويل التضخُّمِي لتأجيل الحساب. ومع ذلك أشعلَتْ مناجمُ الذهب نزاعاتٍ محلية شرسة حول أيِّ السلطات ستسيطر عليها وتستفيد منها.

على نطاق أوسع؛ عادت عصابة البشير إلى نسخةٍ من إستراتيجيتها المالية الموزَّعة distributed financial strategy في التسعينيات، والتي تستند على السماح لأقسام من الائتلاف الحاكم بمتابعة سياساتِها السياسية والعسكرية والتجارية المنفصِلة، مع اقتصار التنسيق على ضمان عدم تهديدِها بشكل مباشِر للنظام نفسِه.

كان ثمن ذلك تشجيع الفساد بين القيادة السياسية والأمنية والعسكرية، مما سمح لهم باتباع سياسات -في أحسن الأحوال- تمنَعُ الرئيسَ من تقديم التضحيات اللازمة للسلام، و-في أسوأ الأحوال- تُعزِّز الصراع. ومن الأمثلة على ذلك: انبثاق قوة شِبه عسكرية جديدة، هي قوات الدعم السريع، بقيادة المتمرِّدْ السابق محمد حميدتي، والتي كان لها هيكلٌ مالي وقيادي منفصِل عن

الجيش وجهاز الأمن الوطني. ومن النتائج الأخرى: أن الحكومات الإقليمية كانت تَفتَقِر إلى الأموال، مما أَسهَمَ في عدم الاستقرار -لا سيما في دارفور- وعودة الميليشيات شبه العسكرية إلى النَّهْب.

مع تضاؤل الميزانية السياسية وتَوَزُّعِها على مكوِّنات مختلفة من النخبة العسكرية-التجارية-الإسلامية؛ أصبحتْ أنواع تقاسُم الرّيوع والإنفاق على السلع العامة التي كانت ممكِنة في أوائل العِقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ مستحيلة، حيث أصبحت الأموال غير كافية والقادرون على تعطيل الإنفاق كثيرين جدًّا. بعد التخَلِّي عن التطبيع مع الولايات المتحدة، لم يكن هناك حافز مالي كبير للحكومة للدخول في محادثات سلام جادّة. وعلى العكس من ذلك، كانت المصالح المالية لقيادة الجيش مرتبطة بشكل أكبر بالإنفاق الدفاعي المرتفع وعقود الشراء الجديدة، وقد طغَتْ هذه المصالح الضَّيِّقة على الاهتمام بالمصالح الأوسع للسلام. في هذا السياق، أصبحت المعايير السياسية المدنية للنخبة الحضَريّة ذات أهمية حاسمة. فحتى أشد مُنتَقِدِي الحكومة -مثل: المهدي والترابي- كانوا على وعي من تجربتهم الطويلة بالقيود التي كانت الحكومة تعمل في ظِلِّها، واستحالة التغلُّب على هذه القيود من خلال تغيير القيادة ببساطة. أصبح الحوار الوطني -الذي بُشِّر به على أن يكون آلية لإرساء الديمقراطية وتغيير السودان- بالإجماع الضِّمنِي آليةً للحفاظ على حكومة عاملة، وتفادِي الانهيار، حتى ظهور خيار آخر.

لم يَحسِم الانفصال التنافس السياسي بين الخرطوم وَجُوبَا. وكجزء من تلك المنافسة، رعى/ دعَمَ جنوبُ السودان الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- قطاع الشمال في تمرُّد شامل في «المنطقتين» في جنوب كردفان والنيل الأزرق،

حيث كان للحركة الشعبية لتحرير السودان قواعد انتخابية قوية، بما في ذلك فرقتان عسكريتان. ارتكب مديرو الأعمال السياسية في الخرطوم خطأً فادحًا في الحسابات؛ فقد كانوا واثقين من أنه إذا تمكَّنوا من إرضاء جُوبَا وشراء حصة كافية من النخب المحلية في «المنطقتين»، فإنهم يحلّون المشكلة. لكنهم كانوا مخطئين[١].

لطالما تعرَّضَ النوبة في جنوب كردفان لعنصرية مجتمع شمال السودان، وفي ذُروة غطرستهم الأيديولوجية في أوائل التسعينيات؛ شَنَّ الإسلاميون حملةً ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في جبال النوبة، تحت راية الجهاد، الأمر الذي أثار الخوف بين النوبة من الإبادة الجماعية[٢]. هذا الهجوم، ومقاومة السكان المحليين الناجحة له، عزَّزَتْ مطالب النوبة باتفاقية سلامٍ على نفس شروط جنوب السودان -أي: بما يتضمَّن حقَّ تقرير المصير-. رفضَتْ سلطة ائتلاف اتفاقية السلام الشامل ذلك، ولم تمنحْهم سوى «مشورة شعبية» ذات قيمة غير مؤكدة، والتي لم يتم حتى تنفيذُها بشكل لائق. كان من الممكن التوصُّلُ إلى اتفاق سياسي في النصف الأول من العام (٢٠١١م)، أي: حتى اليوم الذي اندَلَعَتْ فيه الأعمال العدائية في كادقلي في (٥) يونيو. بعد ثلاثة أسابيع من تلك الأعمال العدائية، تم التفاوض على «اتفاقية إطارية» لإنهاء الحرب تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، لكن «نافع علي نافع» الموقِّع عليها من طرف الخرطوم، تم استباقُه من قِبَل منافسِيه الذين أقنعوا البشير بالتنصُّل من الصفقة قبل أن يتمكَّن نافع من بَيعِها داخليًّا.

(١) لقد تناولتُ ملف «المنطقتين» لـ«فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ AUHIP» في الفترة ما بين ديسمبر (٢٠١٠م) وحتى يونيو (٢٠١١م). سأدون القصة كاملة في موضع في موضع آخر.

(2) African Rights, 1995. Facing Genocide: The Nuba of Sudan, London: African Rights.

العنف عنصر روتيني في المساومة السياسية، تَشُنُّهُ الحكومة لخفْضِ ثمن التسوية. لكن الحرب يمكن أن تكون مدفوعةً بمنطق التصعيد الخاص بها، وهذا ما حدث في «المنطقتين». على مدى السنوات التالية وخلال تسع جولات من المحادثات التي يسَّرَها فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ AUHIP، لم يُقدِّم المفاوضون الحكوميون أيَّ تنازلات. وأوضح رئيس الأمن السابق صلاح قوش الإستراتيجية المفضَّلَة: «إذا تمكَّنّا من مخاطبة الناس في هاتين المنطقتين، وتجاوُز الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال، يمكننا حل هذه المشكلات. ولكننا ملتزمون بإيجاد حلول مع قيادة الحركة، وهذا أحد الأخطاء التي نرتكبها»(1). لقد كان قوش في الواقع غيرَ منصف تجاه زملائه: لقد كانوا يحاولون تطبيق إستراتيجية «فَرِّقْ واستأجِر» على أفضل نحو ممكِن، لكنها لم تكن تؤدي نتيجتَها. لقد ارتفع السعر الذي طالبتْ به الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال بحيث إنه حتى عندما عرض الوفد الحكومي سرًّا نفسَ الصفقة التي كانت مطروحة على الطاولة في يونيو (٢٠١١م) لم تَعُد خيارًا قابلاً للتطبيق. أظهر متمرِّدو النوبة أنهم لن يُهزَموا، على الرغم من متاعب راعيهم/ داعمهم جنوب السودان، كما أن سِجِلَّ الحكومة من الغدر أدى إلى أن عروض الخرطوم كانت مخفَّضَة بشكل كبير. ونتيجة لذلك -على سبيل المثال- رفضَ قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال التفكير في التخلي عن جيشهم في مرحلة مبكرة من تنفيذ أي اتفاق سلام مستقبلي؛ لأنهم لم يثقوا في التزام الحكومة بجانبها من الصفقة.

(1) Adam Mohamed Ahmed, 'We Cannot Win through War, Gosh Says,' The Niles, 25 July 2013, at: <http://www.theniles.org/articles/?id=1965>.

كان هناك شيء آخر يعمل أيضًا: أجندة سياسية محلية إثنية-إقليمية تتحدى منطق سوق الأعمال السياسي. تُظهِر الحركاتُ الإقليمية السودانية تاريخيًّا سِمَتَين متناقضَتَين. أحدها: هو الاستعداد المألوف لأعضاء النخبة الإقليمية للاستسلام للمكافأة المادية. لكن الآخر هو: منطق مناهض للماديَّة وشعبوي للخصوصية الإثنية. وصفَ عالمُ الأنثروبولوجيا من النوبة «جمعة كنده كومي» كيفية ظهور ذلك قائلاً:

«تتميز الحركات الإثنية-السياسية المختلفة في السودان بأربع سِمات مشتركة. أولاً: أنها نشأت في المناطق التي ينحدِرُ معظَم سكانها من أصل إفريقي استجابةً للإقصاء والتهميش المستمر من قِبَل الدولة المركزية. ثانيًا: أنها خلال سَعيِها السياسي، تُشكِّل هذه المناطق تضامنًا سياسيًّا فِضفاضًا في بعض القضايا القومية ذات الاهتمام المشترك، لا سيما في مطالبتِها بنظام فيدرالي. ثالثًا: تَبنِي هذه الحركات مطالبَها للحكومة المركزية على أساس الانتماءات الإثنية-الإقليمية، حيث تصبح كل منطقة تدريجيًّا تعبيرًا مكانيًّا عن الانتماء والتعلُّق، ومصدرًا للعَيشِ الاقتصادي، وأيقونةً للهوية الاجتماعية والثقافية. أخيرًا: تحوَّلَتْ هذه الحركاتُ الإقليمية تدريجيًّا من حركات سِلمية وسياسية إلى حركات مسلحة بجانب تغيير الولاءات من المستوى القومي إلى المستوى الإقليمي، حيث يتم تجسيد كل منطقة (الأرض) كفئة سياسية ذات طابَع وصورة ومكانة محددة في أذهان سكانها[1].

إن التسويات السياسية مثل اتفاقية السلام الشامل تجلِبُ قادة هذه الحركات إلى الحكومة، حيث يتَبنَّونَ (في الغالب) نماذج أعمال سياسية تتوافق

(1) Komey, Guma Kunda, 2012. Land, Governance, Conflict and the Nuba of Sudan, Oxford: James Currey, p6.

مع منطق السوق المُهيمِن. لكن الحرب الطويلة، مثل تلك التي شهدتها جبال النوبة منذ عام (٢٠١١م)، والعزلة الاجتماعية لسكان الجيوب في مناطق الحرب؛ تُغذِّي قِيَمًا مختلفة ومنطقًا مختلفًا، وبالتالي تُربِك حسابات مديري الأعمال السياسية. قد تنتهي الأخطاء التي يرتكبُها الرؤساء الأمنيُّون والسياسيُّون في الخرطوم بمزيدٍ من التشرذُم في السودان.

المآلات:

كانت الأولوية الإستراتيجية بالنسبة لمجموعة متعاقِبة من الحكام السودانيين، هي إدارة سياسات الخرطوم والمناطق المحيطة بها «الدولة المصغرة». خلال التقلُّبات والمُنعَطَفات في التمويل السياسي والقَمع والتحرير والتقشُّف والازدهار، كان هناك تماسُكٌ كافٍ واتفاقٌ على القواعد السياسية في هذا المجال، بحيث نجَت الحكومة بالمعنى الأوسع [للنجاة]. كانت الأطراف الشاسعة إلى الجنوب والغرب والشرق محكومة بشكل مختلف، من خلال المحسوبية/ الرعاية المعسكَرَة militarized patronage التي تحوَّلَت الى سوق أعمال سياسي عنيف. لطالما افترض مديرو الأعمال السياسية أن النخَب الإقليمية كانت غير منظمة وتفتقر إلى البدائل، وأنهم في نهايةِ المطاف سوف يستقرون على سعر معقول، بِغَضّ النظر عن الألوان السياسية للحكام. في دارفور وجبال النوبة أخطأوا في تقدير السعر. وفي الجنوب فقد دفعوا أقلَّ من المفروض بطريقة أكثر خطورة.

على الرغم من الخَسارة شِبه الكارثية للجنوب، ليس هناك ما يشير إلى أن نموذج الأعمال السائد للبشير، وفي الواقع النخبة السياسية بشكل أوسع في الخرطوم، قد تَغيَّرَ بشكل جوهري. أولويتُهم هي السوق السياسي المكلّف والمدني في الغالب للحواضِر، حتى إذا ظلت دارفور وجنوب كردفان غارقة في الاضطرابات وسفك الدماء، فليكُنْ ذلك.

الفصل الثالث

دارفور: مَزَاد الولاءات

سوق أعمال سياسي شِبه مثاليّ:

خلال القرن العشرين حُكِمَت دارفور والمناطق المجاورة لها بالحد الأدنى من الاقتصاد utmost economy. حيث كانت الإدارة الهيكليَّة، الرسمية منها والمحلية، تُحدَّد من على البُعد. هذا الجزء من إفريقيا هو الأبعد عن أي محيط ومع ذلك فهو يَحظَى بأفقر بِنيَة تحتية. والولاءات المحلية تم تأجيرُها بثمن منخفض على عقود طويلة الأجل. لَعِبَ القادة المحليون مُدةً طويلةً بكل اقتدار ضد الضباط الاستعماريين، حقَّقَ سلطان القِمِر إدريس أبو بكر ستة وخمسين عامًا من حكم القمر رقمًا قياسيًّا في الصمود أمام الإدارات المختلفة، وأسَهَم في صَكِّ العُملة الأنجلو-سودانية «التأجيلية tajility» -أي: مهارة التأخير الإستراتيجي-[١]. كان المواطنون الذين عاشوا في هذه المنطقة معتمدِين على أنفسهم وذَوو طابع رِيادِي entrepreneurial، وعلى استعداد للسفر لمسافات طويلة للوصول إلى الرزق. كانت الحكوماتُ بعيدةً عنهم، والخِدمات قليلة، وكانت الأراضي الشاسعة مغلقَة بأمر حكامها were written off by their rulers، وهي المناطق المعروفة باسم «تشاد غير الصالحة للاستعمال»، وفي السودان «المناطق المُغلَقة».

(١) من الكلمة العربية «تأجيل». انظر:

Daly, Martin, 2010. Darfur's Sorrow: A History of Destruction and Genocide, Cambridge: Cambridge University Press. P77.

خلال أقل من جيل واحد، أصبح هذا الامتداد الأكثر إهمالاً ربما أكثرَ غُرَف مَزادَات شراءِ الولاء كفاءةً في إفريقيا. عبر دارفور وتشاد والصحراء الكبرى بأكملها وجمهورية إفريقيا الوسطى؛ هنالك سوق أعمال لشراء الولاءات مفتوحٌ وتنافُسِيّ وغير منظم بشكلٍ لافِتٍ للنظر. رائد الأعمال السياسي الذي لديه بعض المال والأسلحة والمَركبات والاتصالات، والذي يتمتع بالمهارة والجرأة والحَظّ؛ أصبح لديه الفرصة للصعود. إنَّ سَرْدَ قصة دارفور الحالية يُسلِّط الضوء على ملامح سوق الأعمال السياسي المُتَقَدِّم: اضطرابه، وطبيعته التَّكرارية Fractal وكونه نظامًا مفتوحًا، ووظائف العنف [وعملية] صناعة السلام.

السرعة التي تحوَّلَتْ بها السياسة الدارفورية إلى سوق أعمال فاجَأَتْ مدراء الأعمال السياسيين في الخرطوم البعيدة. لقد افترضوا أن الأرستقراطية الإقليمية والمسلحين الساخطين هم هامشٌ سياسي يُمكِن شراؤه بثمنٍ بَخْس، بالفُتات المتبقِّي بعد الإنفاق على البنود الكبيرة في ميزانيتهم السياسية الحَضَرية. وقاد ذلك قادة الأمن ورؤساء الأحزاب في السودان لسوء تقديرٍ miscalculation كانت له عواقِبُه الوخيمة. ومع انتشار التمرد في (٢٠٠٢م)، قَلَّلُوا من تقدير سعر ولاء المتمردين الدارفوريين، مما دفعهم إلى حربٍ لم يكن أيٌّ منهما مستعدًا لها. جذَبَت الحربُ والمذابح بدورها اهتمامَ القيادات السياسية في إنجمينا [عاصمة تشاد] وطرابلس وواشنطن العاصمة، وأصبحتْ دارفور سوقَ أعمال رِيعيّ تنافُسِيّ، حيث كان الشكل الرئيسي للريع هو الدفع النقدي المباشر للقيام بما يطلبه الراعي/ المُمَوِّل. تم رفع سعر الولاء بطريقة تُشبِه فُقاعة المضاربة speculative bubble، مثل عموم فترات الازدهار [الاقتصادي]، تم الشعور بآثار تموُّج تضخُّم الأسعار في المناطق المجاورة. مفاوضات السلام -التي كانت في الظاهر محاولة لحل النزاع-

ساهمتْ بصورة منحرفة في زيادة المنافسة السياسية، وتقليل الحواجز أمام رواد الأعمال [السياسيين] الجُدُد لدخول السوق، و(عبر مفارقة أسواق الأمن) إلى زيادة التضخُّم في سعر الولاء. باتباع منطق الأسواق السياسية الفعالة؛ أصبح العنف في دارفور أقلَّ تطرُّفًا، ولكنه أكثرُ انتشارًا وعِنادًا.

المناطق المغلقة وحرب الثلاثين عامًا:

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت سَلطَنَة دارفور بنفْس غِنَى وقوة نظيراتِها في وادي النيل. وقد مزقَتْها عقود من الغزو والثورة والمجاعة وإراقة الدماء بين عامَي (١٨٧٤م- ١٩١٧م)، وبلغ هذا التمزُّقُ ذُروتَه في إدماج دارفور داخل الإمبراطورية البريطانية. دارفور لم تَتَعافَ أبدًا من تلك الكارثة.

تركت السنوات الأربعون التالية من الحكم الاستعماري دارفور بأسوأ المدارس والمستشفيات والبِنيَة التحتية الأساسية من أي مكان آخر في السودان[1]. وجاء الاستقلال بوعودٍ [بوضع] أفضل. وعلى الرغم من تمديد خط السكة الحديد إلى نيالا في العام (١٩٦٠م)، إلا أن دارفور ظلَّتْ تقفُ في نهاية الصفِّ؛ فهي آخر مكان يتلقَّى حِصَّتَه من مِنَح المساعدات، وأول مكان يتم قَطعُها عنه. عندما سافرتُ لأول مرة إلى دارفور في عام (١٩٨٥م)، كانت الحكومة المحلية تعمل بميزانية فارغة منذ نصف عقد. والقليل الذي كان موجودًا كان قد انهار؛ شُرطة بدون وقود، عيادات بدون أسقُف، مدارس بدون أبواب أو نوافذ أو إمدادات.

(1) Daly, Martin, 1991. Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934–56, Cambridge: Cambridge University Press. pp106–8, 123, 260–1, 347.

الخرطوم أفقرَتْ دارفور لمخاوفَ أمنية ولإحكامِ قبضتِها عليها. كان البريطانيون قَلِقِين من أن أهلَ دافور قد يُعِيدُون إحياءَ المَهدِيّة العسكرية التي كانت في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وأداروا الهامش من خلال زعماء القبائل[١] عبر الفوائد المكتسبة في الأجزاء الصغيرة من الامتيازات الديكتاتورية التي تم إعطاؤها لهم. ثم اصطَفَّتْ هذه «الإدارة الأهلية» مع الأحزاب الطائفية المحافِظة في السودان بعد الاستقلال، وقامت بضمان استمرار الوضع القائم. ولكن الأحزاب الطائفية لم تُنشِئْ أبدًا حكومةً مستقرة، لذلك كان على زعماء الهامش أن يَصقِلُوا مهارة التحوُّط السياسي، عبر إبقاء خطوط اتصالهم مفتوحة أمام رعاة/ مُمَوِّلِي الخرطوم المحتَمَلِين الآخرين، بما في ذلك الجيش. قد يأمر الزعيم الأعلى أبناءَه بالدخول في الأحزاب السياسية أو السِّلك الدبلوماسي أو المِهَنْ [الحديثة] أو الجيش. حاول السياسيون الأصغر سنًّا في دارفور؛ مثل: أحمد دريج من جبهة تنمية دارفور بناءَ قاعدةٍ للتحديث modernization، لكنهم واجهوا مشاكلَ لا يُمكِنُ التغلُّبُ عليها في التمويل والتنظيم، وانتهى بهم الأمر إلى عقدِ الصفقات مع هذا الحزب من الأحزاب المركزية أو ذاك. ولم يتغير الكثير على مدى أربعين سنة. في مايو من العام (٢٠٠٠م) نشر الإسلاميون من أهل دافور: «الكتاب الأسود: اختلال ميزان السلطة والثروة في السودان»، والذي يُوثِّق [عملية] تهميش الإقليم بواسطة نُخَب الخرطوم[٢].

(١) تشير [كلمة] «القبيلة Tribe» في السودان وجنوب السودان إلى الوحدة الإدارية التي جُعِلَت رسمية عبر نظام «الإدارة الأهلية» الحكومي وهي ترجمة للكلمة العربية «قبيلة».

زعماء القبائل مُعيَّنون في الحكومة، ولكنهم يكادون يكونون دائمًا مُنحَدِرين من الأُسَر التي كانت تاريخيًّا ذاتَ نفوذ.

(2) El-Tom, Abdullahi Osman, 2011. Darfur, JEM, and the Khalil Ibrahim Story, Trenton, NJ: Red Sea Press.

لقد قام الرعاة/ المُمَوِّلون في الخرطوم بتوزيع ما يكفي فقط لإبقاء طبقة مُلاَّك الأراضي في الهامش في مكانها [من الحكم]. كانت دارفور خاليةً تقريبًا من النقود. فكان عندما يعود عاملٌ مهاجرٌ إلى وطنِه مع مُدَّخَراتِه، كان ذلك بمثابةِ مكسبٍ غير متوقَّع. ما كان مهمًا لسُبُلِ العيش المحلية هو [امتلاك] الأرض، سواءٌ كانت أراضٍ زراعية أو مَراعٍ، بما في ذلك الآبار والخزانات اللازمة للاستفادة منها. كان الأمر الأكثر أهمية من الناحية السياسية هو الأنظمة الإدارية التي مارسَت السلطة القضائية في قضايا الأراضي والمؤتمرات البين-قبلية التي على فترات متقطِّعة كانت تُعقَد لحل النزاعات الكبرى[١]. لأنّ جميعَ قنوات إدارة الرعاية/ المحسوبية وحَلِّ النزاعات كانت تمرٌّ من خلال زعماء القبائل، فقد اتخذَت السياسة والصراعات بالضرورة طابعًا إثنيًّا. يقول أهل دارفور إن «الصراع يُجدِّدُ الأصول»؛ لأنه عندما يتم تسوية الخلافات ودفع التعويضات، يجبُ على كل فردٍ أن يتم تحديدُه مع مجموعتِه القَبَلِيّة المسؤولة عن دفع الدِّيَة[٢].

وانظر لنقد ترجمة التوم:

Bolton, Caity, 2010. 'JEM's Black Book and the Language of Resistance: Transcribing Tyranny', Making Sense of Sudan, 8 June, at: <http://africanarguments.org/2010/06/08/transcribing-tyranny/>.

(1) Tubiana, Jérôme, 2007. 'Darfur: A War for Land?' in Alex de Waal (ed.), War in Darfur and the Search for Peace, Cambridge, MA: Harvard University Press, pp68–91.

(2) Abdul-Jalil, Musa, 1984. 'The Dynamics of Ethnic Identification in Northern Darfur, Sudan: A Situational Approach', in Bayreuth African Studies Series, The Sudan: Ethnicity and National Cohesion, pp49–62.

أحدُ مؤلِّفِي الكتاب الأسود كان خليل إبراهيم، والذي قام بتأسيس حركة العدل والمساواة JEM. ذكَرَ خليل أنه عندما تم تحذير نائب الرئيس علي عثمان طه من تمرُّدٍ وشِيكٍ في دارفور؛ استَبْعَدَ بكل ازدراءٍ هذا الاحتمال على أساس أن أهل دافور كانوا «أكثر جوعًا من أن يُنَظِّموا ثورةً مسلحة»[١].

كان «علي عثمان» مخطئًا، لكن خطأَه يُخبِرنا بالكثير. أظهر القرن العشرون أن [حِرفَتَي] الزراعة والرعي لم يستطيعا إنتاجَ تمويل سياسي كافٍ لتمويلِ حزبٍ سياسي متواضع، ناهيكَ عن تمرُّدٍ واسعِ النطاق. كان العاملون بأجرٍ من أهل دارفور يعملون في المزارع التجارية ومشاريع الري في وسط وشرق السودان، أصبح بعضُهم متطرِّفًا، لكن إرسال الأموال إلى الوطن كان صعبًا بما فيه الكفاية، وكان التنظيم السياسي من على البُعدِ مستحيلاً. ولمدة طويلة هَيمَنَتْ على التجارة فئةٌ من التجار من نهر النيل، تُعرَف بالعامية بـ«الجَلابة». وقد كسبوا المال، لكنهم أعادوا استثمار أرباحهم في الخرطوم[٢]. كان ينبغي أن يكون نائب الرئيس أكثرَ انتباهًا للثروة المُتزايِدَة للتجار من إثنية الزغاوة، وهي إثنية تمتد عبر الحدود بين دارفور وتشاد. أصبح رجالُ الأعمال الزغاوة بسرعة مُهيمِنِين على الأسواق في دارفور وتشاد، وكان أحد إخوانهم (إدريس ديبي إتنو) رئيسًا لتشاد. فالأمر الذي فات على «علي عثمان» هو أن ثمنَ ولاءاتِ أهلِ دارفور كان آخذًا في الارتفاع، وهو خطأ قاد حكومتَه إلى تَخَبُّط كارثيّ.

(1) El-Tom, Abdullahi Osman, 2011. Darfur, JEM, and the Khalil Ibrahim Story, Trenton, NJ: Red Sea Press. P211.

(2) Mahmoud, Fatima Babiker, 1984. The Sudanese Bourgeoisie: Vanguard of Development? Khartoum: Khartoum University Press.

كانت دارفور وقتها بالفعل غارقةً في الأسلحة ورواد الأعمال العسكريين. كان هذا ميراثَ الحروب الأهلية التشادية ومغامرة/ مخاطرات adventurism الزعيم الليبي معمر القذافي. فمنذ تأمِيمِه لصناعة النفط في دولته في أوائل السبعينيات، تجاوزت أموال القذافي أيَّ تقديرٍ دقيقٍ حول مقدار ما يملكه من ثروة. فقد أصبح متسوقًا قسريًّا في سوق الأعمال القارِّيّة، غالبًا لمشاريع التَّباهِي vanity projects[1]، على الرغم من إظهارِه أحيانًا فطنةً بدويّة تدفعُه للوصول لأفضل صفقة ممكِنة.

كانت هديةُ القذافي المُسمَّمَة لدارفور، والتي جاءت عبر تشاد، هي الأسلحة. هو لم يبدأ «حرب الثلاثين عامًا»[2] التي انخرطتْ فيها تشاد والسودان وليبيا، بل الذي بدأها مؤسِّسو جبهة التحرير الوطني التشادية FROLINAT، الذين اجتمعوا في نيالا عام (١٩٦٦م). لكن القذافِي أحالَها من حرب صغيرة إلى حرب كبيرة، باحتلاله لقطاع أوزو في شمال تشاد عام (١٩٧٣م) ومحاولته الاستيلاء على البلاد بأكملها عام (١٩٨٠م). وقد أدى ذلك إلى اندلاع الحرب الأهلية في شوارع العاصمة إنجمينا. كانت تشاد أول دولة إفريقية تَحظَى بتوصيف «دولة فاشلة»؛ كان رواد الأعمال العسكريون التشاديُّون هم أول من أُطلِقَ عليهم لقب «أمراء الحروب warlord»؛ وكانت

(١) وذوقه في الملابس يوحي بأن هذا كان سِمَةً نفسيةً متمكِّنةً منه.

(2) Burr, J. Millard and Robert O. Collins, 1999. Africa's Thirty Years' War: Chad, Libya, the Sudan, 1963–1993. Boulder, CO: Westview Press, and;

Burr, J. Millard and Robert O. Collins, 2006. Darfur: The Long Road to Disaster, Boulder, CO: Markus Wiener.

إنجمينا هي الوِجهة لأول مهمةِ حفظِ سلامٍ تابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية (والتي فشلت). أثارت طموحات القذافي أكبرَ عملية عكسية contra في إفريقيا حيث دعمت فرنسا والولايات المتحدة والسودان خصومَه التشاديين. كان أكثرهم فاعليةً هو حسين هبري، الذي قام بغزو تشاد من السودان عام (١٩٨٣م)، وتولَّى السلطة، وشَنَّ حملةً عسكرية عبقرية تِكتِيكِيَّة هزمتْ جيشًا تقليديًا ضخمًا في معركة وادي دوم عام (١٩٨٧م). ثم قام ببيع الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها، وحوَّلَ إنجمينا إلى أكبر مَتجَر للأسلحة في إفريقيا. لم يُقدِّر هبري الأرواح البشرية: فقد أحصَتْ لجنة التحقيق التشادية التي أُنشئت بعد الإطاحة به حوالي (٣٧٨٠) جريمة/ عملية تصفية سياسية، وقَدَّرَتْ أنها غَطَّتْ فقط عُشر الحالات المحتَمَلَة[1].

بعد [معركة] وادي دوم، تراجعت الميليشيات العربية التشادية التي كانت تُمثِّل وكلاء ليبيا إلى دارفور، حيث طاردَهَم هبري والقوات الخاصة الفرنسية. لم تكن الحكومة السودانية المُفلِسَة ماليًّا في أي مكان في دارفور طوال العقد بأكمله. تقاطَعَتْ هذه النهاية للحرب الليبية-التشادية مع الصراعات الدارفورية المحلية وأشعَلَتْ حربًا حول الأراضي[2]. فاجتمعتْ [عقيدة]

(1) Commission of Inquiry, 1992. Chad: Report of the Commission of Inquiry into the Crimes and Misappropriations Committed by Ex-President Habré, His Accomplices and/or Accessories, N'djaména: Commission of Inquiry, 7 May.

(2) Harir, Sharif, 1994. ' "Arab Belt" versus "African Belt," Ethno-Political Conflict in Dar Fur and the Regional Cultural Factors', in Sharif Harir and Terje Tvedt (eds), Short-Cut to Decay: The Case of the Sudan, Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, pp144–85.

التفوق العِرقِي العربي عند الميليشيا التي ترعاها ليبيا -الجنجويد الأوائل- مع الوعي «الإفريقي» لسكان دارفور غير العرب الذين كانوا يستمعون إلى راديو الجيش الشعبي لتحرير السودان.

لم يكن لدى الحكومة العسكرية الإسلامية التي تولَّت السلطة في عام (١٩٨٩م) سوى القليل من المال، ولم يكن رعاتُها/ مُموِّلوها العرب والإسلاميون مهتمِّينَ بدارفور. وكان الاستثناء لذلك هو ليبيا، ولكن بمجرد أن ساعد البشير على وضع إدريس ديبي في السلطة في تشاد، وفي العام التالي لذلك عقد القادة الثلاثةُ هُدنَةً بحكم الأمر الواقع، وبدَا أن حربَ الثلاثين عامًا انتهتْ بتذمُّر.

كان للإسلاميين السودانيين موالاةٌ قوية في دارفور وجهاز سياسي فعَّال. فقد عرفوا أعضاءَ النخبة الدارفورية المحدودة الواحدَ تِلْو الآخر، واستخدموا مزيجًا حكيمًا من التهديد والمشاركة، وبالتالي لم يحتاجوا إلى القيام بإكراهٍ/ قهرٍ واسعِ النطاق أو إنفاق سياسي. تجلَّتْ أهمية هذا التنظيم الإسلامي في عام (١٩٩١م)، عندما هُزِم توغُّلْ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبسرعة تم تحييد الشبكة السياسية للجيش الشعبي لتحرير السودان[1]. وبعد سنوات قليلة عندما وصل مبعوثون إريتريون إلى «تشاد» لطلب المساعدة في إثارةِ تمرُّدٍ في دارفور، تم صدُّهُم بواسطة ديبي. استمرت النزاعات المحلية في دارفور، بشكل رئيسي متعلِّقة بالأراضي، ونادرًا ما تدخَّلَت الحكومة المنقَسِمَة والبعيدة

(1) Roessler, Philip, 2014. In the Shadow of the Coup d'Etat: The Strategic Logic of War and Peace in Africa. College of William & Mary, book manuscript; and: Flint, Julie and Alex de Waal, 2008. Darfur: A New History of a Long War, London: Zed Books, pp24–5.

في الخرطوم لإيقافها، أحيانًا يتدخَّلُ أحدُ أعضاءِ العُصبَة الحاكمة لدعم جانب أو آخَر، وغالبًا لدعم العربِ ضد غير العرب. وفي نهاية التسعينيات، أدَّى الخلاف حول التحكُّم بالإدارة المحلية في «دار المساليت» في أقصى الغرب إلى إثارة النزاع. وفي استعراضٍ نادر للقوة، أرسل البشير مبعوثًا خاصًّا للعب دور الليفياثان بالكاكي. أدى هذا إلى وقفِ القتال، على الرغم من أن قادة المساليت اشتكَوا –ولهم الحق في ذلك– من كونِ الخرطوم متحيِّزَة ضدَّهم(١).

الصراع الذي تصاعَد في وسط دارفور في فترة (٢٠٠١م، ٢٠٠٢م) كان يبدو مشابهًا –إلى حدٍّ كبيرٍ في البداية– النزاعاتِ المحلية على الأراضي وحدود الحكومة المحلية. تجاهَلَ مديرو الأعمال السياسية في الخرطوم الإشارات التي تقول إن الإسلاميين مثل: خليل، سوف يختارون التمرد، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن عملاء المخابرات وجدوا أنهم يعيشون في ظروف متواضِعة في إنجمينا(٢)، وتشير رواية خليل الخاصة للقصة إلى أن التقييم الأمني لم يكن خاطئًا تمامًا. ففي حديثه مع كاتب سيرته وصفَ كيف أنه عندما غادر السودان لأول مرة لإثارة التمرد، كانت مهمته الرئيسية هي جمع الأموال من تشاد ومن سودانيي الشتات diaspora [من أهل دارفور]. في عام (٢٠٠٢م)، دعا خليل شبكتَه إلى مؤتمر في فلوتو بألمانيا. لم يكن هناك نقصٌ في الكراهية للحكومة والتعاطف مع المعارضة المسلحة، ولكن «التمويل ظل المشكلة العَصِيَّة على الحل التي تَركْتُ فلوتو وأنا أحمِلُها»(٣). التأخيرات في الحصول على المال الكافي، والتعامل

(1) Flint, Julie and Alex de Waal, 2008. Darfur: A New History of a Long War, London: Zed Books. pp62-3.

(2) El-Tom, Abdullahi Osman, 2011. Darfur, JEM, and the Khalil Ibrahim Story, Trenton, NJ: Red Sea Press, pp2010-11.

(3) Ibid., p213.

المتهوِّر مع النفقات التي تم تحصيلها؛ أدَّى إلى تأخير بداية العمليات العسكرية لستة أشهر. قال خليل: «جزء من مشكلتي كان نقص الخبرة»، ثم قال: «ما كنت لأتعامَل مع الأموال الشحِيحة بهذه الطريقة اليوم»[١].

وعلى العموم، كان سعر الولاء يرتفع. وكان خليل واثقًا من أنه سيتحصَّل على أموال، ليس في البداية من تشاد أو ليبيا، ولكن من الزغاوة ورجال الأعمال [التجارية] الإسلاميين. كانت دارفور تتغيَّر، ولكن فَشِلَ مديرو الأعمال السياسية في السودان في رؤية هذا التغيُّر. جادلَ حاكمُ شمال دارفور آنذاك إبراهيم سليمان، بأنه من الممكن تسوية المشكلة باستعمال الثروة النفطية الوطنية المكتَشَفَة حديثًا –وقتها– لتمويل التنمية والخدمات، لكن تم رفضُ [مقتَرَحِه].

ربما كان وجود إنفاق سياسي جيِّد التوجيه ليؤدِّي لتَحييدِ تمرُّد دارفور في تلك المرحلة المبكرة. كان من الصعب هزيمة المتمرِّدِين في ساحة المعركة. أدخل مقاتِلو حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان SLA الابتكارَ التكتيكي للحرب المتنقِّلَة المَبنِيّة على عربات الدفع الرباعي Landcruiser–based mobile warfare، وهو أمرٌ لم يتم تدريبُ الجيش السوداني على التعامل معه[٢]، وهاجموا مطارَ الفاشر في أبريل (٢٠٠٣م)، ودمَّروا العديدَ من الطائرات، وفازوا بالغالبية العظمى من المعارك خلال ذلك العام، مما نشر الذُّعر في الجيش. وقاموا بإزاحة الجهاز السياسي والمخابراتي الإسلامي للحكومة في دارفور. وبدلاً من سياسة التجزئة الفعَّالَة المتمثِّلة في إكراه/ قهر

(1) Ibid., p213.

(2) El-Tom, Abdullahi Osman, 2013. ‘Study War No More’: Military Tactics of a Sudanese Rebel Movement, Trenton, NJ: Red Sea Press, pp39-47

ومشاركة الأفراد الواحد تِلو الآخر، كان على ضباط مخابرات الخرطوم العمل على مستوى الجملة، واستهداف أو شراء مجتمعات/ دوائر/ قواعد بأكملها. في المراحل الأولى اليائسة من الحرب، حاولوا كِلاَ الأمرَين، وعندما انتقلت الميليشيات من مجتمعات دارفور غير العربية إلى المتمردين؛ لجأت الحكومة إلى الميليشيات العربية، المعروفة شعبيًّا باسم الجنجويد، لتدمير مجتمعات محددة إثنيًّا. ووصف خليل هذا الأمر بأنه: «إبادة جماعية».

مزاد الولاءات:

إن مَنطِقَ التمرد الساعي إلى الريع يقوم على أن المتمردين يؤكِّدون موقفهم stake a claim بمهاجمة أحد الممتلَكات الحكومية. ثم الحكومة -وقبل فتح باب المفاوضات- ترد بهجوم مضادٍّ على قاعدةِ أصول المتمردين (السكان) للتعبير عن جِدِّيتها. قد يستمر هذا لعدة جولات حتى يتم التوصُّل إلى صفقة.

حرب دارفور ما بين هجوم مطار الفاشر في أبريل (٢٠٠٣م)، ونهاية عمليات الحرق الجماعي للقُرى في يناير من العام (٢٠٠٥م)، أظهرتْ نفسَ النمط ولكن على نطاق أوسع بكثير. لقد أضعَفَتْ هجمات المتمردين الجيشَ. في ثلاث هجمات مضادة ضخمة، قام الجيش والميليشيات بقتْلِ ما يُقارِب الثلاثين ألفَ مدني، وتسبَّبُوا في مجاعة قتلتْ مئات الآلاف، وأدَّوا إلى نُزوح الملايين. وعلى هذا المستوى، تغيَّرَ منطقُ المنافسة. جرَّتْ هذه الفظائع تشاد (التي أصبحت حديثًا دولة نفطية) إلى الحرب بالوقوف إلى جانب المتمردين، وجلبَتْ اهتمامًا أمريكيًّا كبيرًا بما في ذلك حملة «أنقذوا دارفور»، وأجبرت الحكومة السودانية على الخضوع لعملية سلام [تحت رعاية] الاتحاد الإفريقي

ولبعثة لحفظ السلام. [وبذلك[تم فتح السوق أمام مجموعة من الداعمين/ المُموِّلِين الجُدد، كلٌّ منهم لديه أموال ليُنفقها. والصراع الذي بدأ بمساومة سياسية بدائية ومنخفضة الثمن أصبح غرفةَ مزاد سريعة التغيّر ومتكاملة وعالية الأثمان. الموارد التي دخلت كانت أنقى أشكال الريع: مدفوعات الولاء البسيطة. كانت أدوات الحصول على هذه المدفوعات هي القوة، أو التهديد باستخدام القوة، أو التهديد باستخدام قوة طرف ثالث -مثل: استدعاء القوات الدولية-.

أي رواية تفصيلية للتحالفات السياسية والعسكرية في دارفور منذ عام (٢٠٠٥م) سرعان ما تُصبِح مُربِكَة للجميع باستثناء المراقب الأكثر معرفة، مع وجود عشرات المجموعات ذات الأسماء المختلفة. وسرعان ما تتحول عملية رسم خريطة لحوادث العنف إلى ما سيبدو كبُقَع عشوائية من العلامات، حرب الجميع ضد الجميع، باستثناء حقيقة أنه لا يوجد قتال في معظم الأوقات، وأن أعداء الأمس هم حُلفاء اليوم. لم تتكرر الحالة المتطرفة للمجازِر التي شُوهِدَتْ في الفترة ما بين (٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م)، ولكن العنف أصبح مغلقًا داخل سوق الأعمال. في الفترة بين عامَي (٢٠٠٥م-٢٠١١م) مات حوالَي (١٥٠٠-٢٠٠٠) مدني ومقاتل بسبب العنف كل عام. يُظهِر تصنيف حوادث العنف أنواعًا مختلفة من القتالات والجرائم والهجمات على المدنيين، بما في ذلك -وهي الأكثر إثارةً للاهتمام- الحوادث التي قاتلَتْ فيها القوات شِبه النظامية المسلحة حكوميًّا ضدَّ بعضِها البعض وضد الجيش والشرطة وقوات الأمن، وحتى الأجنحة المختلفة للمؤسسة الأمنية الرسمية حارَبَتْ بعضَها البعض[1].

(1) de Waal, Alex, Chad Hazlett, Christian Davenport and Joshua Kennedy,

أما النمط الإثنيّ للإيذاء فقد اختلف من سنة إلى أخرى: في الفترة ما بين (٢٠٠٧م-٢٠٠٩م) على سبيل المثال، كان معظم القتال قائمًا ما بين القبائل والقوات شبه النظامية العربية[١]، لذا كان معظم القَتلَى من العرب. في الفترة ما بين (٢٠١١م، ٢٠١٢م) كان هناك تصاعُد في استهداف المدنيين الزغاوة. وإذا كانت هذه حربًا، فقد تم خوضُها بحدة منخفضة. فهي قد كانت أشبه بوصف توماس هوبز «للحرب warre» باعتبارها حالة عامة من انعِدام الأمن، والتي قارنها بالطقس العاصف، والذي ليس بالضرورة أن يكون مُمطِرًا طوال الوقت، ولكن لا ينبغي للمرء أن يُغامِرَ بالذهاب للخارج غير مستعد لاحتمالية هطول الأمطار[٢].

لعبَت الشعارات الإثنية أدوارًا مهمة في هذه «الحرب» المضطربة. تشكلت الوحدات المسلحة حول القرابة، مع تحويل التسلسلات الهرمية القبلية إلى الوحدات العسكرية. (في الواقع، فإن أسلَمَةَ الخرطوم لمراتب الزعماء chiefly titles بالفعل أدمجَتْهم مع الرتَب العسكرية) كما عملت اللافتات الإثنية أيضًا على إرسال الإشارات حول أيِّ الرعاة/ الداعمين قد يكونون مهتمين: الجماعات المتمردة «الإفريقية» التي تكون الأحرف الأولى لأسمائها باللغة الإنجليزية شدَّتْ انتباه الرعاة الإقليميين والدوليين، بينما العرب -الذين

2014. 'The Epidemiology of Lethal Violence in Darfur: Using Micro-data to Explore Complex Patterns of Ongoing Armed Conflict', Social Science and Medicine, 120: 368–77.

(1) Flint, Julie, 2010. The Other War: Inter-Arab Conflict in Darfur, Small Arms Survey, Sudan Working Paper 22.

(2) Hobbes, Thomas, 1996. Leviathan, Part 1 (Richard Tuck, ed.), Cambridge: Cambridge Student edition (first published 1651), p62.

تشوَّهَتْ سُمعتُهم عبر وسمهم label بالجنجويد- استطاعوا التعامل فقط مع السودانيين. حركات التمرد العربية هي جزء مُهمَل من التاريخ الأوسع لحرب دارفور، وهي تُقدِّم لمحةً صريحة بشكل خاص عن كيفية عمل المساومة السياسية.

تم تحفيز الميليشيات العربية عبر الغنائم والأرض، لكن الأُولى سُرعان ما نفدت، بينما ظهر أن الثانية مَليئة بالمشاكل. وتكاليف صيانة المركبات والأسلحة اللازمة للدفاع عن النفس كانت كافيةً للإفلاس بالجميع باستثناء أغنى رعاة الجِمال. وحُرِم العرب من المساعدات الإنسانية واستُبعِدُوا من محادثات السلام التي توسَّطَ فيها الاتحاد الإفريقي في أبوجا [عاصمة نيجيريا]، على أساس أن الحكومة تحدَّثَتْ نيابةً عنهم. كافأت الحكومة موسى هلال، أبرز قائد ميليشيا في حملات (٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م)، بمنصب قائد استخبارات حرس الحدود، وهي مجموعة شبه عسكرية أُنشِئَت حديثًا لوضع رجاله في كشوف المرتبات. وبالنسبة للقادة العسكريين في الخرطوم، كان ذلك أيضًا وسيلة لممارسة بعض التحكم بـ«هِلال»، الذي كان خارجًا عن عصَا الحاكم ومستقِلاًّ قبل حرب (٢٠٠٣م)، وكان سيثبت ذلك مرة أخرى. شعر معظم رجال الميليشيات بأنهم تم الاحتيال عليهم والتنكُّر لهم، وبمجرد انتهاء القتال العنيف، بدأت مجموعةٌ في الانشقاق عن المتمردين. وفي عام (٢٠٠٧م)، تمردت وحدة تطلق على نفسها اسم «الجندي المظلوم»، وأصبح هذا الاسم «تعبيرًا جذابًا لجميع المجموعات المتمردة، بينما كان التمرد العربي يكتسب زخمًا»(1).

(1) Flint, Julie, 2008. Beyond 'Janjaweed': Understanding the Militias of Darfur, Small Arms Survey, Sudan Working Paper 17, p37.

كان أخطر متمرد عربي هو محمد حمدان حميدتي، الذي اقتاد قواتِه إلى الجبال، وافتتح محادثات لتحالف محتَمَل مع جيش تحرير السودان وأسقطَ مِروحية عسكرية. تم رفض محاولاته للاقتراب من تشاد وليبيا، وتجاهله من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي (باستثناء بعض مسؤولي الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، الذين كانوا من أصول صومالية، والذين اكتشفوا بسرعة ما كان يحدث)، ووجدَ جيشُ تحرير السودان منقسمًا وغير فعال. كتبت جولي فلينت:

بقي [حميدتي] «في الصحراء» لمدة ستة أشهر، يدعم (٤٠٠٠) رجل كانوا قد بدأوا في العودة إلى عائلاتهم، دون معارضة من قِبَلِه، حيث أصبحت عزلتُهُم ونقص الدعم واضحًا. وعندما نفدَت أمواله، قال حميدتي إنه كان أمام خيارين اثنين: إما أن يُعيد الانضمام إلى الحكومة، أو أن يصبح «جنجويد» -في لهجة العرب: لِصّ-.

الصحفيَّة نعمة الباقر كانت في معسكر حميدتي عندما قدَّمَت الحكومة عرضها. لم يكن الأمر فقط قليلاً جدًّا بالنسبة لتقييم حميدتي، ولكن أيضًا تراجَعت الحكومة عن العروض السابقة. أرسل حميدتي رسالة إلى الحكومة، «أعطوني ما أريد أو واجهوا العواقب ... هذه هي المرة الثانية التي لم يُسلِّموا فيها [المطلوب منهم]، وفي غضون (٢٤) إلى (٧٢) ساعة القادمة، سوف نظهر للعالم ما هو موقفنا منهم [...] سنقاتلهم إلى يوم القيامة»[1]. ثم بعد يومين، زادت الحكومة عرضَها وقَبِلَ حميدتي به.

(1) Elbagir, Nima, 2008. ‘Meet the Janjaweed’, ABC News, at: <http://www.abc.net.au/foreign/content/oldcontent/s2464863.htm>.

إن التمردات العربية بالتحديد تُمِّثِّل حالة واضحة من التمرد الساعي إلى الريع الذي تليه اتفاقية الترقية والرواتب promotion and payroll agreement والتي تعمل أيضًا بمَنزِلة عقدٍ أمني. يتحدَّثُ رجال الأعمال السياسيون ومديرو الأعمال السياسيون إلى بعضهم البعض مباشرةً، دون وسطاء دوليين، لذلك لم تكن هناك حاجة لتأطير قضيتهم على أنها صراع لإصلاح الأخطاء العميقة، أو لتحقيق العدالة والديمقراطية والتنمية. القضية الوحيدة المطروحة على الطاولة كانت السعر. تكتب [جولي] فلينت:

«ولا يزال الغموض يكتنف الشروط الحقيقية للصفقة التي أعادت الخرطومُ بموجبها حميدتي تحت كنَفَها. أفادت أنباء غير مؤكدة أنه طالب -بالإضافة إلى تنمية منطقة أم القرى- بمنصب فريق في الجيش لنفسه، ونِظارةٍ لعمهِ جُمعة دقلو، ومنصبِ مفوض لأخيه عبد الرحيم حمدان دقلو، ودفع (١) مليار جنيه سوداني (٤٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي) نَقدًا له، ومثل النصف من هذا المبلغ أيضًا لأخيه، ظاهريًّا تحت زعم تعويض المقاتلين وعائلاتهم. وقال مخبرو الأمم المتحدة أن (٣٠٠٠) من رجالهِ قد تم دمجُهم في الجيش النظامي، مع رواتب الجيش، ووُعِد (٢٠٠-٣٠٠) بالحصول على تدريب الضباط. قال الزملاء: إن الصفقة تكوّنت من عنصرين رئيسيين: «المال والأسلحة»، ما يتضمن قذائف آر بي جي RPG (قذائف صاروخية) ومدافع رشاش»[1].

ذكرَ «حميدتي» لمسؤول سياسي في الأمم المتحدة أنه يتوقع أن تُسلِّم الحكومة (٤٠٪)، وأن ذلك سيكون كافيًا لمدة ثمانية عشر شهرًا.

(1) Flint, Julie, 2008. Beyond 'Janjaweed': Understanding the Militias of Darfur, Small Arms Survey, Sudan Working Paper 17, p38.

كانت مساومة رواد الأعمال السياسيين غير العرب أكثر تعقيدًا؛ فقد كان لديهم العديد من الرعاة/ الداعمين المحتَمَلِين. كان خليل بالتحديد مغامرًا في هذا الصَّدَد. قاتلتْ قواتُه دفاعًا عن إنجمينا ضد المتمردين المدعومين من السودان، وتمركزَتْ قواته لاحقًا في ليبيا (هناك جدل حول ما إذا كانوا قد قاتلوا في الحرب الأهلية الليبية أم لا). كانت إريتريا راعيًا/ داعمًا آخر، على الرغم من أن خليلاً اشتكى من صعوبة الوصول إلى أسمرة وأن اتصالاتها باهظة الثمن بشكل غير عادي. كما أبرم خليل صفقاتٍ مع أوغندا وجنوب السودان، وكان يقود قوَّاتِه في رحلة طويلة من طرابلس إلى قواعد في جنوب السودان في ديسمبر (٢٠١١م)، عندما قُتل في غارة جوية سودانية. كانت حركة العدل والمساواة جيدة أيضًا في جمع الأموال من القطاع الخاص، وحَمْلَتُها لوصم مجازر الحكومات بأنها «إبادات جماعية» نجحتْ بها تجاوز التوقعات[1]، على الرغم من أن خليلاً لم يرتكب أبدًا الخطأ الذي ارتكبه عبد الواحد النور، المتمثِّل في الخلط بين الوسائل التكتيكية والأهداف الإستراتيجية.

بمجرد اندلاع حرب دارفور في عام (٢٠٠٣م)، تدخل الوسطاء. وكان أولهم [إدريس] ديبي، الذي كان –وهو محق في ذلك- يخشى أنه سيكون في خطر إذا لم تتوقف الحرب. أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية بالتهديد كُلاًّ من الحكومة والمتمردين على توقيع اتفاق وقفِ إطلاق النار لأسباب إنسانية في أبريل (٢٠٠٤م) في إنجمينا. ثم تدريجيًّا تولَّى الاتحاد الإفريقي الوساطة،

(1) Nouwen, Sarah and Wouter Werner, 2011. ‘Doing Justice to the Political: The International Criminal Court in Uganda and Sudan’, European Journal of International Law, 21: 941–65.

وسرعان ما أصبح مؤتمر السلام المسرح الرئيسي لكِلاَ المفاوضات الرسمية والمساومات الحقيقية. في الجلسات الرسمية في غرف الاجتماعات بالفنادق النيجيرية؛ تجلس الحكومة والمتمردون مواجهين بعضَهم البعض على جانبي طاولة مربعة، بينما يضع الوسطاء الأجندة حول الوثائق القانونية. [أما] في الغرف المغطَّاة بالستائر، يقوم فريق الحكومة بتجميع ملفاته الخاصة بكل فرد وتقديم عروضه بشكل سِرِّي للواحد تلو الآخر، ويقضي المتمردون وقتَهم وجُهدَهم مع المراقبين الدوليين (خاصة الأمريكيين) في استجداء المساعدة المالية والسياسية والعسكرية[١].

كان كبير وسطاء الاتحاد الإفريقي سالم أحمد سالم من قُدامَى المحاربين في نضالات التحرُّر الإفريقية، وكان واعيًا بشكل مؤلم كيف يمكن استهداف المعارضة المنقسمة بشكل تدريجي. وحاول في محادثات السلام حصر الاعتراف بالحكومة والجماعتين المتمردتين؛ حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، واعترف على مَضَضٍ بحركة تحرير السودان-جناح عبد الواحد وحركة تحرير السودان-جناح مناوي كمجموعتين منفصلتين في أواخر عام (٢٠٠٥م)، بعدما أصبح الانقسام بينهما غير قابل للإصلاح. وحُرِمَت المجموعات المنشقَّة الأخرى من الحصول على مقعد على الطاولة. وحتى بينما كان المتمردون ينقسمون، تم الحفاظ على التظاهر بالوحدة في المحادثات. تغيَّر هذا بعد مايو (٢٠٠٦م)، بمجرد انتهاء محادثات السلام، عندما كانت تشاد مشارِكة بشكل كامل في دعم المتمردين، وعندما تم توسيع وجود قوات حفظ السلام الدولية؛ فزادَتْ منافسة المُشتَرِين، وخُفِّفَت الآليةُ التنظيمية لتحديد المقاعد في محادثات

(١) لم يكونوا يطلبون العون للجماهير التي تقع تحت سيطرتهم، ولكن المساعدة المباشرة لهم ولقضيتهم.

السلام، وكان على قوات حفظ السلام التعامل مع الوقائع على الأرض، أيًا كانت المجموعة التي تُوقِفُ الشاحنات على الطريق أو تأخذ الرهائن. أصبح الحاجز أمام دخول رواد أعمال سياسيين منخفضًا للغاية بالفعل[١].

بعد فشل اتفاق سلام دارفور لعام (٢٠٠٦م)، نقل كبارُ الوُسَطَاء من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة منتدى السلام إلى ليبيا في عام (٢٠٠٧م)، على أمَل أنَّ مباركةَ القذافي قد تُشجِّع المجموعات المختلفة على التوصُّل إلى موقف مشترك. لكن ذلك لم يحدث، وبدلاً من ذلك خسر القذافي الاستضافة على حساب أحدِ خصومه العرب الرئيسيين؛ قطَر.

كان الاتفاق في هذه المرحلة مستحيلاً؛ لأن السودان وتشاد كانا غارقَين في حرب بالوكالة، مع وقوف ليبيا في الغالب مع الجانب التشادي. ومنذ ديسمبر (٢٠٠٥م)، كانت تشاد بشكل فعَّال تدعم المتمردين. عَبَرَت الإمدادات والقوات التشادية الحدودَ بانتظام، وفي أبريل (٢٠٠٦م) قاتل مقاتِلو حركة العدل والمساواة في إنجمينا ضد المتمردين التشاديين المدعومِين من السودان. وتصاعدَتْ حِدَّةُ المنافسة في فبراير (٢٠٠٨م)، عندما شقَّتْ قوةٌ متمردة تشادية مسلحة من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني طريقها إلى بوابات القصر الرئاسي في إنجمينا. وبينما كان الفرنسيّون يَعرضون على ديبي إخلاءه إلى بر الأمان (رفض ذلك)، وتشاجر المتمردون على الغنائم

(١) انظر:

Jumpert, Maria Gabrielson and David Lanz, 2013. ‘Globalized Rebellion: The Darfur Insurgents and the World,’ Journal of Modern African Studies, 51/2: 193–217.

في لحظة انتصارهم الظاهريّ، هاجم ديبي هجومه المضاد. ثم بعد ثلاثة أشهر، قامت كتيبة column من حركة العدل والمساواة -دعمها القذافي وساعَدَتْها تشاد- بشنِّ هجوم أكثر جرأة حتى على العاصمة السودانية، وتم صدّها بواسطة قوات الأمن السودانية فقط عند الجسور عبر النيل. ولم يعد ديبي لاعبًا ثانويًّا في تسلسُل هرَمي إقليمي يديره السودانيون، لقد أصبح مساويًا للبشير.

كان صعود ديبي من زبونٍ للسودان إلى منافِسٍ له مدفوعًا بالنفط الخام ومُعَبَّرًا عنه في زيادة ميزانية دفاعِه من (٦٩) مليون دولار في عام (٢٠٠٥م) إلى (٥٩٤) مليون دولار في عام (٢٠٠٨م)[1]. بدأت تشاد في تصدير النفط في العام (٢٠٠٣م). وقبل ذلك بثلاثة أعوام أُطلِقَ «مشروع تشاد-الكاميرون لتطوير النفط وتركيب الأنابيب Chad-Cameroon Petroleum Development and Pipeline Project» مع إكسون موبيل ExxonMobil وبتروناس Petronas (ماليزيا) وشيفرون Chevron، وبدعم من البنك الدولي. تم تصميم خط الأنابيب الذي يمر عبر الكاميرون لتقليل الأضرار البيئية. كان من المفتَرَض استثمار جزء كبير من عائدات إنتاج النفط التشادي في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، وعليهِ الحَدُّ من المخاطر السياسية والاقتصادية المرتبطة بـ«لعنة الموارد». تضمَّن المشروعُ مخططًا تفصيليًّا يتم عبره تخصيصُ عائدات النفط من قبل «لجنة مراقبة الإيرادات البترولية Petroleum Revenue Oversight Committee» لصالح «صندوق الأجيال القادمةFuture Generations Fund»، والخدمات ومشاريع التنمية، وصندوق لتعويض المناطق المُنتِجة للنفط،

(1) SIPRI military expenditure dataset.

والحكومة. كان هذا يُعتبَر نموذجًا فريدًا من نوعه. [ولكن] سرعانَ ما بدأت الحرب الأهلية، قامتْ تشاد بتعديل قانون إدارة الإيرادات البترولية، فزادت حصةُ الإيرادات في الصندوق العام للحكومة من (١٥٪) إلى (٣٠٪). ثم دفع ديبي مساهمات البنك الدولي (٦٦) مليون دولار وألغى المخطَّط؛ فقد احتاج إلى النقد دفعة واحدة.

خلال عام (٢٠٠٩م)، أنفقَ الطرفان الكثيرَ على استِئجار الوكلاء وتسليحِهم[1]. كان ديبي يمتلك أموال النفط ودعم القذافي. أما جهاز الأمن والمخابرات السوداني فقد نظَّمَ وَمَوَّلَ المتمردين التشاديين. ولكن عقب هبوط أسعار النفط، تقلَّصَت ميزانيات كِلاَ الجانبين. فدعا البشير وديبي إلى هُدنة، واستأنَفَا اتفاقَهما الأمني السابق، ولكن هذه المرة كشريكَيْن على قدم المساواة. ومن نتائج المنافسة والثمن الذي دفعته الخرطوم لتسوية التمردات العربية: أن الحكومة السودانية أصبحت الضَّيْفَة على الميليشيات العربية في دارفور.

تنظيم السوق:

تم رسم «اتفاق الإطار» في مارس (٢٠١٠م) بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة من قِبَل موظفِي ديبي باللغة الفرنسية، واتفقوا مع السودانيين، ومن ثَمَّ تم تقديمُه إلى خليل إبراهيم كأمر واقع. وأخيرًا تم إرساله إلى الوساطة الرسمية في قطر للتوقيع عليه، حتى يتمكن كبير الوسطاء المشترَك المُعيَّن دوليًّا، وهو مدير الأعمال من بوركينا فاسو «جبريل باسولي» من نَيل

(1) Tubiana, Jérôme, 2011. Renouncing the Rebels: Local and Regional Dimensions of Chad– Sudan Rapprochement, Small Arms Survey, Geneva: HSBA Working Paper 25.

بعض الفضل، والأهم من ذلك ألا يقوِّضها[1]. وكان الاتفاق بشكل أساسيّ اتفاقية أمنية تهدِف إلى تنظيم (وخفض) سعر الولاء. تم استكمالها بطريقة ملموسة وعُرفية في عام (٢٠١٢م) عندما اتخذ إدريس ديبي من «أماني موسى هلال» ابنة زعيم الميليشيات العربية في دارفور زوجةً له صُغرَى.

عندما عيَّنَت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي «باسولي» في البداية في عام (٢٠٠٨م)، أعطوه مكتبًا جاهزًا في مجمع اليوناميد في الفاشر، واقترحوا أن يكون هناك طوال الوقت. ولكن باسولي فضَّلَ الدوحة، وعلى مدى السنوات الثلاث التالية أصبحتْ هي الموقع الحصري لاجتماع النخبة السياسية في دارفور. أظهر كبير الوسطاء المشترَك القليل من الاهتمام بتفاصيل دارفور، ولكن كان لديه إحساس حادّ بالأسواق السياسية وبإمكانية أن تكون الأموال القَطَرية هي العامل الحاسم في المحادثات[2]. ولم تحدُث سوى القليل من المفاوضات بين الحكومة والمتمردين. وبدلاً من ذلك، أخذَ الأمرُ شكل خبراء من الأمم المتحدة وضعوا سلسلة من الوثائق التي وافَقَتْ عليها بعد ذلك الحكومة والمتمرِّدون الدارفوريون الذين تم اختيارُهم ومُمَثِّلو المجتمع المدني في دارفور (الذين لم يملكوا الفرصة لقراءة الوثائق قبل إعلان المصادَقَة عليها). كان هناك مكافآت لجميع المعنيين، كان القطريون مُضِيفِين كُرَمَاء، وكانوا يميلون إلى تقديم هدايا شخصية سَخِيَّة في كل عيد إسلامي، كما قاموا بتغطية نفقات

(1) Ibid., p28.

(٢) تمثل السياسة الخارجية القطرية نموذجًا لسوق الأعمال السياسي. انظر:

Dickinson, Elizabeth, 2014. 'The Case Against Qatar,' Foreign Policy, 30 September, at: [http://www.foreignpolicy.com/articles/2014/09/30/the_case_against_qatar_funding_extremists_salafi_Donham]

العديد من المندوبين وموظفِي الوساطة. وأشاروا إلى أنه بمجرد توقيع الصفقة، فإن الأموال القطرية ستضمن تنفيذَها.

مع عجز متمردِي دارفور عن التنسيق، وعدم الرغبة المتزايِد لحركة العدل والمساواة في السفر من ليبيا إلى قطر؛ وجدَ الوسطاءُ أنفسَهم في موقف حرج يتمثَّل في عدم وجود وسيط متمرد قابل للاعتماد عليه. وبمساعدة الولايات المتحدة، ابتَدَعُوا واحدًا: حركة التحرير والعدالة LJM، والتي تضم من كل مجموعةٍ الأفرادَ الذين كانوا حريصين على رؤية الصفقة مُنجَزةً والتنمية مُحقَّقَة، وأرادوا أيضًا أن يكونوا جزءًا من هذا الجهد بأنفسهم. زعيم حركة التحرير والعدالة كان التيجاني السيسي، وهو اقتصادي بارز من دارفور، كان قبل تمرُّدِه المدنِيّ موظفًا رفيعًا في الأمم المتحدة في أديس أبابا. وبدلاً من صُنع اتفاق بين المقاتِلِين، أو موقفٍ جماعي مستمَدّ من استشارة أهل دارفور، فإن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي تم تَبَنِّيها في عام (٢٠١١م) كانت برنامجَ عمل لحكم تكنوقراطيّ لدارفور، والذي صار ممكِنًا بفضل الرعاية/ الأموال القطَرية وصار شرعيًّا عبر الأمم المتحدة.

كان البشير وديبي يأملان في أن يؤدي إعادةُ التقارب بينهما إلى إحلال السلام في المنطقة. فقام الزعيم التشادي بدوره بإرجاع خليل عن مطار إنجمينا في مارس (٢٠١٠م). لكن القذافي استوعَبَ خليلاً واستمرَّ في دعمه. وأحد أسباب قيامه بذلك هو أن قطَر كانت تستضيف وتُموِّل محادَثات سلام دارفور، والذي اعتبره القذافي (بشكل صحيح) بمثابة ردٍّ وتحدٍّ، وبعد مرور عام، قامت قناة الجزيرة والإخوان المسلمون والأسلحةُ القطرية وجهازُ الأمن والمخابرات الوطني السوداني والمخابراتُ العسكرية كلُّهُم بلعب أدوار ساهمَت في سقوطه.

اختلَفَ البشير وديبي في كيفية التعامل مع ليبيا. ومع انطلاق احتجاجات الربيع العربي الأولى في طرابلس في فبراير (٢٠١١م)، حذَّرَ ديبي من التغيير القسري للنظام [في ليبيا]، وطلب من زملائِه القادة الأفارقة «الحذر من فتح صندوق باندورا الليبي»[1]. ورأى أن القذافي يجلس على قمة كارتيل سياسي- إجرامي، والذي إذا قُطِعَ رأسُه سيترُك الجماعات المسلَّحَة العابرة للحدود الموجودة في ليبيا للبحث عن مصادر جديدة للتمويل، في نفس اللحظة التي فُتِحتْ فيها الترسانات الليبية الضخمة لكل القادمين. ظلّ ديبي على الحياد في الحرب الليبية. ومخاوفه -كما أشار لاحقًا بوضوح- لم تكن بلا أساس. ومن الناحية الأخرى؛ كان السودانيون متدخِّلِين مبكِّرِين وعدوانيين في ليبيا، أرسلوا قواتهم الخاصة للاستيلاء على بلدة الكُفرة الصحراوية، وعملاء الأمن الخاصِّين بهم للمساعدة في تدريب وتنظيم المتمردين. كما خدَم السودان كطريق بري لتوريد الأسلحة القطرية الموجَّهَة إلى المتمردين، وقدَّمَ ضباط المخابرات السودانية وطائرات المراقبة بدون طيار معلومات استخباراتية عن المساحات الداخلية الشاسعة في ليبيا لصالح التحالف.

أجبر سقوطُ القذافي حركة العدل والمساواة على مغادرة ليبيا. في رحلة لافتة للنظر، عَبَرَ مقاتِلو حركة العدل والمساواة الصحراء [الكبرى] وشمال تشاد ودارفور وكردفان في السودان باتجاه جنوب السودان. قُتل خليل في كردفان، وتولَّى شقيقُه جبريل القيادة. وفي جنوب السودان تلقَّوا دعمًا من الرئيس موسيفيني والمخابرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان.

---

(1) de Waal, Alex, 2013b. 'African Roles in the Libyan Conflict of 2011', International Affairs, 89/2: 365–79, p370.

كان هذا الدعم مشروطًا بالاصطفاف السياسي مع الجيش الشعبي لتحرير السودان–قطاع الشمال الذي كان يقاتل في تمرد في جنوب كردفان والنيل الأزرق، داخل (شمال) السودان ولكن بجوار جنوب السودان. وبالتالي تشكَّلَت الجبهة الثورية السودانية كمظَلَّة للمجموعات الدارفورية والجيش الشعبي لتحرير السودان–قطاع الشمال.

لكن الأمل في أن تَفرِضَ الجبهة الثورية بعض النظام على التمرد في دارفور لم يَدُم، عبد الواحد كان عاجزًا كما كان، واستمر مني أركو مناوي في إظهار المهارات السياسية لزعيم عصابة شوارع. كانت محادثات دارفور التي استُؤنِفَتْ في أديس أبابا في نوفمبر (٢٠١٤م) بمثابة إعادة تمثيل هزلية للجولة الأخيرة في أبوجا قبل تسع سنوات. نفسُ القادة «المتمردين» كانوا هناك، بشَعْرٍ أكثرَ شَيبًا، وخُصُورٍ أكثرَ بَدانة، وبدلات أكثرَ أناقة؛ جاء وفد حكومي شِبه مطابق، يُهيمِن عليه جنرالات الجيش والمخابرات. توسَّل المتمردون من أجل المال ولم تكن الحكومة مستعدة للتنازل عن أي شيء قد يُعرِّض تعهُّداتِ قطر بالمال للخطر. بعد أن تحوَّلَتْ قطر من صانع سلام إقليمي إلى دولة شبه منبوذة خلال العامين الماضيين بسبب صِلاتِها بالإخوان المسلمين، تُرِكَتْ قطر متمسِّكة بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور لعام (٢٠١١م) كشهادة نادرة لنجاحها الدبلوماسي، وأصرَّتْ أن أموالَها لم تكن تعتَمِدُ على أي تعديلات على تلك الاتفاقية، وعرب دارفور، والذين يملكون القدرة على عقد أو إلغاء أي اتفاق لم يكونوا مُمَثَّلِين [فيها]. وفي غضون ذلك أصر الممثِّلون لأمريكا بشكل مثير للشفقة –كما فعلوا قبل تسع سنوات– على أنه مِنِي [آركو مناوي] كان محاورًا ذا مصداقية ويجب مَنحُه فرصةً أخرى.

من المحتَمَل أنه كان من الممكن للاتفاقية التشادية السودانية، والمركزة النسبية للمتمردين في مظلة الجبهة الثورية، والأموال القطرية؛ أن توفر الأساس لسوق سياسي مستقر وبأسعار معقولة في دارفور. إن مهندسي هذه الصيغة هم جميعهم ممارسون بارعون لسياسة السوق. لكن كل منهم سعى إلى تحقيق مصلحة قصيرة الأجل ومحدودة، ووقَعَ الجميعُ في نفسِ الخطأ الذي حال دون التوصُّل إلى حل سريع للصراع في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لقد قَلَّلوا من تقدير الثمن الذي يجب دفعه. وإدراكًا منهم للغدر المحتَمَل من السماسرة الخارجيين، فإن رجال الأعمال السياسيين الدارفوريين سيتحوطون في رهاناتهم. سيستمر الإنفاق السياسي في مزاحمة التنمية والخدمات، تاركًا الناس العاديين في دارفور في وضع ليس أفضل حالاً.

وظائف وحدود العنف:

هنالك ثلاثةُ أشكال رئيسية للعنف السياسي في دارفور والمناطق المجاورة لها: القتل الروتيني، والحرق، والاغتصاب الخاص بدورة التمرد الساعي إلى الريع والمساومة على الموقف، والمعارك من أجل الهيمنة أو السلطة بين الأقران، والمذابح واسعة النطاق.

بالنسبة لرائد الأعمال السياسي فإن إلحاق الضرر وقتل الناس هو الطريقة الروتينية لإرسال إشارة بخصوص وجود المرء ومطالباته. أما بالنسبة لمدير الأعمال السياسي الحكومي فإن العنفَ هو وسيلةٌ لإنكار أو إضعاف هذه المطالَبَات. ينعكس عدم التناسُق في المساومة هذا على الأنواع المختلفة من العنف المُرتكَب: يُهاجِم المطالِب [المتمرد] الممتلكات ذات القيمة السياسية أو التجارية، ويستجيب مدير الأعمال بمهاجمة الموارد البشرية للمتمردين.

تخدم الفظائع/ المجازر المتمردين كإشارة للالتزام الجادِّ تجاه الأتباع والأنداد والرعاة/ المُمَوِّلِين المحتَمَلِين، وتخدم الحكام كمؤشر للإصرار، لكن الفظائعَ البارزة قد تنطوي الآن على تكاليف دولية، كما اكتشف البشير والقذافي.

القتال من أجل السلطة أو الهيمنة بين الأقران يتضمَّن معارك أكثر شراسة؛ لأن الخاسرَ قد يخسَر كلَّ شيء. ومن الأمثلة على ذلك الهجمات على إنجمينا في عامَي (٢٠٠٦م-٢٠٠٨م)، وعلى أم درمان في عام (٢٠٠٨م)، والمعارك في ليبيا في عام (٢٠١١م). وهذه ليست حالات نموذجية لأشد أنواع العنف ضد المدنيين، الغرضُ من الهجوم هو النصر في ساحة المعركة.

لا يُمكِن تفسير عمليات القتل الواسعة النطاق للمدنيين في دارفور في الفترة بين عامَي (٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م) على أنها استخدام للعنف للمساوَمَة، أو بسبب التنافس بين الأقران؛ لأن التدخُّل التشادي حدث بعد الفظائع/ المجازر بدلاً من أن يَسبِقها. كان منطق المجازر هو العادة والخطأ الفادح والتصعيد. أما عنصر العادة فهو أنه على مدار عشرين عامًا نظَّم الجيش السوداني مكافحةَ التمرد عبر الترخيص للمليشيات بالنهب والحرق والاغتصاب والقتل[1]. لذا فقد أعلنوا -بلسان الحال وليس المقال- دارفور «كمنطقة خالية من أخلاقيات [الحروب]» بطريقة مماثلة لتخلِّيهِم السابق عن المساءلة والإنسانية في جنوب السودان، وطلبوا من الجنود والميليشيات أن يفعلوا ما يمكنُهم الإفلات منه وعدم الإبلاغ. فالدافع كان الانتصار العسكري والنية إجرامية[2]. وبينما كانت

(1) de Waal, Alex, 2004b. ‘Counter-Insurgency on the Cheap’, London Review of Books, 26/15 (5 August): 25–7, p27.

(٢) لن أدخل هنا في النقاش عما إذا شكَّلَ هذا إبادة جماعية أم لا. انظر:

de Waal, Alex, 2007d. ‘Reflections on the Difficulties of Defining Darfur's Crisis as Genocide’, Harvard Journal of Human Rights, 20: 25–33.

العصابة الحاكمة مذعورة بسبب سرعة إيقاع الهزائم العسكرية وخوفها من حدوث انتفاضة إسلامية داخل الخرطوم، مغيَّبِينَ بخصوص «قاعدة دعم» المتمردين، فاستعملت العصابة الحاكمة كل الوسائل المتاحة لها، دون وضع حد للمَدَى الذي يجبُ أن يصلَ إليه عملاؤها.

وتمثَّلَ عنصر الخطأ الفادح في فشل المخابرات العسكرية في فهم التهديد الذي تُشكِّلُه تكتيكات المتمردين، وفشل الأعمال السياسية في تقديم عرض عندما كان في المتناول، فبحلول الوقت الذي كانت فيه الحكومة مستعدة للمساومة، كان السعر المطلوب قد ارتفع أبعدَ بكثيرٍ ما حَدَّد دفعَه مديرو الأعمال في الخرطوم.

العنف بمجرد وقوعه على نطاق واسع، أنتجَ منطق التصعيد الخاص به. كانت هناك عاقبتان غيرُ متوقَّعتَين للفظائع/ المجازر ما بين عامَي (٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م): التعاطف الدولي مع الدارفوريين «الأفارقة» كضحايا للفظائع/ المجازر الجماعية، وحقيقة أن معسكرات النازحين داخليًّا الشاسعة في دارفور أصبحتْ أماكنَ خارج سيطرة الحكومة. وقد رفع هذا السعر، لكن قادة المتمردين الدارفوريين أضاعوا فرصتَهم. فقد فشلوا في استخدام المَدِّ العالي للرعاية الدولية في وقتِ محادثات السلام في دارفور عام (٢٠٠٦م) لتعويم الأعمال السياسية المحلية. كما أنهم فشلوا في اغتنام الفرصة للتعويض عن المستويات المنخفضة للتمويل السياسي والبِنيَة التحتيّة من خلال تنظيم برنامج سياسي شعبوي في مخيَّمات النازحين داخليًا والذي كان من الممكن أن يُحقِّقَ أصواتًا في الانتخابات الوطنية. وانتهى التصعيد بالطريق السياسي المسدود لمذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق البشير، وهو انتصارٌ أَجوَف.

المآلات: ما بين الحروب:

وصف الدارفوريُّون في عام (٢٠٠٦م) اختفاءَ الحكومة المؤسسية بأنه فوضى، وخافوا أن هيبةَ الحكومة قد تلاشَت الى الأبد(١). ربما بعدُ هنالك احتمالٌ أن تشهدَ دارفور رجلاً قويًّا يُمكِنُه مَركَزَة السيطرة على الريع وإكراه منافسيه، لكن احتمال توفُّر الحكومة المؤسسية هو قريبٌ من الصفر؛ لا يوجد بناء دولة في دارفور.

في تشاد، وهو أمر مؤكد منذ فترة طويلة لغياب الحكومة، ديبي اليوم هو «ديكتاتور ديمقراطي»(٢). نسخته المشابهة للدولة Imitation of a State لا يمكن تصديقها إلا لأولئك المُلزَمين مِهَنِيًّا بالمحافظة على هذه الخديعة. ديبي يحكم على أساس سلام طارئ على أنه ليفياثان هش. تصف ماريل ديبوس التوقعات الدائمة بين المقاتلين التشاديين وتداعياتِها قائلة:

الحربُ لا تتمُّ محاربتُها في سياق الكراهية أو الاستقطاب الأيديولوجي، ولكن يُنظَر إليها على أنها «ظرف»؛ هذا «الظرف» يقتضي ويُبرِّر اللجوءَ إلى السلاح والإمكانية (المأساوية بل الحتمية) لمواجهةٍ عنيفة مع صديق أو قريب تم تَجنِيدُه في فصيلٍ منافِس. لا يتوقَّف الحوار والتفاوض بين الأطراف المتحارِبَة

(1) Fadul, Abdul-Jabbar and Victor Tanner, 2007. 'Darfur after Abuja: A View from the Ground', in Alex de Waal (ed.), War in Darfur and the Search for Peace, Cambridge, MA: Harvard University Press, pp284–313, p295.

(2) Hansen, Ketil Fred, 2013. 'A Democratic Dictator's Success: How Chad's President Déby Defeated the Military Opposition in Three Years (2008–2011)', Journal of Contemporary African Studies, 31/4: 583–99.

إلا أثناء القِتال الفِعلِي، ولدى قادة قادة الفصائل علاقات ودية عندما يجتمعون على طاولة المفاوضات. شرح أحدُ قادة المتمردين النمطَ على النحو التالي: «الجوانب الاجتماعية والعاطفية للأشياء، والتحالفات بين القبائل مهمة، لكن عندما تبدأ الحرب، يجب أن تكون مستعدًّا للقتال، عندما لا يكون هناك قتالٌ فنحن إخوة؛ هكذا هو الأمر»[١].

تتجاوز ديبوس التمييز بين الحرب والسلام، مفضِّلةً [التمييز بين] «حالة القتال الفعلي» و«ما بين الحروب». لا يوجد «حالة طبيعية قبل الحرب» يُمكِن للناس أن يطمحوا إليها، ولكن مجرد حالة عنف قابلةٌ للتنبؤ بها بشكل أقل وأكثر. مفاوضات السلام هي أداة لكلٍّ مِن أصحاب السلطة والمتمردين لاستمرار الحرب، اتفاقيات أمنية تُمكِّنُهم من مَوضَعَةِ أنفُسِهم بشكل أفضل؛ استعدادًا للجولة التالية من القتال. وتستغني ديبوس عن التقابل بين الحكومة والمتمردين، مفضِّلةً الطابعَ المشترك métier (أي: حرفة أو مهنة) لأولئك الذين يكسبون عيشهم من خلال استخدامهم للسلاح. القادة والمقاتلون في مختلف فروع القوات النظامية وفي الميليشيات والجماعات المتمردة الأخرى قابلون [للتبادل فيما بينهم]، وغالبًا ما يتم تبادُلُهم. من الشائع حمل السلاح من أجل التمردات السَّاعية إلى الريع، مما يؤدي إلى مفاوضات حول صفقةٍ أفضل للقادة. فتستنتج ديبوس أن «الحرب تنتمي إلى السياسة، والعُنف ينتُج من الموقف وليس من العداء الجذري. لا تُشَنُّ الحروبُ لأن هناك أعداء، بل هناكَ أعداءٌ لأن الحروب تُشَنّ»[٢].

(1) Debos, Marielle, 2011. ‘Living by the Gun in Chad: Armed Violence as a Practical Occupation’, Journal of Modern African Studies, 49/3: 409–28.

(2) Ibid., p416.

تنطبق استنتاجات ديبوس بشكل متساوٍ على السوق السياسية المتقدمة في دارفور: أفضل ما يمكن أن نأمَلَهُ هو أن تكون «فترةُ ما بين الحروب» بحيث تنتج «الحالة» مستوًى منخفضًا من أعلى حالات العنف. ويَلزَم من ذلك استنتاجٌ مُشجَّع لدرجة ما، وهو أن العنف على مستوى مذابح دارفور في (٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م) يُمثِّل إستراتيجية أعمال سياسية سيئة. ليس فقط أن تلك الفظائع كانت خطأً، لكن أنّ الجناة أدركوا أنها كذلك. وللأسف إنه خطأٌ ارتكبه مديرو الأعمال السياسية السودانيين المرة تلو المرة على مدار ثلاثين عامًا. فَهُمْ يرفضون بشكل متكَرِّرٍ سعرَ السلام على أمل الحصول على صفقة أرخص، فقط ليكتشفوا أنهم مضطرون لدفع ثمن أعلى في وقت لاحق. كان مجذوب الخليفة كبيرُ المفاوضين الحكوميين لاتفاق سلام دارفور مُحِقًّا في أن سعر المتمردين قد تضخَّمَ في فقاعة مضاربة ستنفجِر قريبًا. لكنه على الرغم من ذلك قد قلَّلَ من سعرهم. أولويته كانت سوق الأعمال السياسي الحضَرِي، وترك للهوامش أن تجمع البَقشِيش القليل. استمر مديرو الأعمال السياسية في الخرطوم منذ ذلك الحين في التقليل من سعر الدارفوريين -بما يتضمن بشكل شديد الخطورة، قادة الميليشيات العربية-.

وبشكل مماثِل خلال الثمانينيات والتسعينيات، كان بإمكان الخرطوم قبول أيٍّ من عدد من خيارات السلام في جنوب السودان، والتي كانت ستُبقِي البلادَ موحَّدَة، ولكن في كل مرة حكمتْ بأن السعر مرتفع للغاية. دفعوا ثمنًا بخسًا لاستئجار الميليشيات، وانتهى بهم الأمر بخسارة الجنوب كليًّا. كيف بقيَت الأنظمة السودانية في السلطة، بينما تحطَّمَت البلاد حولها؟ هو تحدِّي الفصل التالي.

الفصل الرابع

السودان: تحليل من منظور [نموذج] سوق الأعمال السياسي

نظرة عامة: مأزق السودان:

توفِّر هذه الورقة تحليلاً موجَزًا للسودان باستعمال نموذج سوق الأعمال السياسي PMF (Political Marketplace Framework). وتفترض [عند القارئ] معرفةً عمليّة بالمبادئ الأساسية لمنظور سوق الأعمال السياسيّ. لا تُوفِّر هذه الورقة توصية بسياساتpolicies ، ولكن منظورًا يُمكِن عبره تحليلُ مأزق السودان، وذلك لفهم مآلات المسارات المختلفة من الفعل [السياسي].

المأزق الأساسيّ الذي يواجِه حُكّام السودان اليوم –بغض النظر عن كونهم جنودًا أو أصحاب ميليشيا شِبه عسكرية، أو تكنوقراط مدنيين، أو سياسيين مدنيين– هو أنّهم لا يمتلكون الموارد الماديّة أو الخبرة أو السُّمعة لإدارة سوق أعمال سياسيّ مبنيّ على نظام مليشيا شِبه عسكرية من المرتزقة «Mercenarized paramilitarism» ورأسمالية محاسيب «Crony Capitalism»، ولكن أيضًا لا يمتلكون الوسائل لتغييره.

تحالُف القُوى الموقِّعة على إعلان الحرية والتغيير برفقة بعض جنرالات الجيش في القوات المسلحة السودانية، والغالبية من الأمم الإفريقية والغربية؛ يَسعَون إلى التحوُّل نحو دولة ديمقراطية مؤسسية institutionalized and democratic state. ولكن بناءً على تحليل منظور سوق الأعمال السياسي؛ فهذا التحول ليس في الاحتمال [تحقُّقُه].

قيادة المجلس العسكري الانتقالي مُمَثَّلَةً في الفريق أول عبد الفتاح البرهان ونائبه (صانع القرار power broker الحقيقي) الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدتي»، برفقة داعِمِيهم من دول «الترويكا العربية» (مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة)؛ يبدو أنهم يطمحون إلى حكومة عسكرية قوية تستطيع فرضَ النظام والاستقرار. ولكن بناءً على تحليل منظور سوق الأعمال السياسي؛ فهذا التحول أيضًا ليس محتملاً [تحققُّهُ].

يقترح منظور سوق الأعمال السياسيّ أن الخيارات الحالية للسودان تقع بين عددٍ من الطرق التي يمكن عبرَها تنظيم سوق الأعمال السياسيّ: إما حكومة لصوص مركزية فعَّالة «functional centralized kleptocracy»، أو احتكار قِلّة –إما تواطؤيّ أو تنافسيّ- «Collusive or rivalrous oligopoly»، أو منافسة حرة غير منظمة «deregulated free competition». (أو خليط من هذه الأنماط). رائد الأعمال السياسيّ «political entrepreneur» الذي لديه الفهم الأوضح لهذه الديناميكيات هو –بدون شك- الفريق أول حميدتي. ولكن إستراتيجية الأعمال السياسية التي يتبَنَّاها –وآخرون- تُواجِه تحدياتٍ كبرى؛ مما يدل على أنها في الغالب ستكون غير مُستَدامَة «unsustainable» على المدى المتوسط.

هذه الإستراتيجية تعتمد على استخراج الأجور من التشوُّهات الكلية للاقتصاد السوداني (خاصة بسبب السياسة النقدية لتعدد أسعار الصرف dual exchange rate والتضخم المحليّ)، والتي تقع في تناقض مباشر مع استقرار الاقتصاد الكلي للسودان. ومثل هذا الاستقرار هو الحد الأدنى الضروري [لإمكان وجود] الديمقراطية أو السلطوية المؤسَّسِية. وحتى

في وجود الاستقرار، هنالك الكثير من الذي يجب فعله لجَعْلِ السياسة والاقتصاد المؤسَّسِيَّين هما الحاكم –وليس الخادم- للسياسات التداولية النقدية «monetized transactional politics» للسوق السياسيّ.

هذا التحليل يُغطِّي بإيجاز نقاط التحوُّل الحَرِجَة في انبثاق سوق أعمال سياسيّ ناضج خلال الفترة ما بين (١٩٧٢م-٢٠١١م)، والتي تم فيها تسليعُ commoditization كلٍّ من الوظائف العامة والولاءات السياسية والخدمات السياسية. ويتتَبَّع التحليل حالاتِ الانتعاش والكساد للتمويل السياسي في السودان، ونشوء ساحة أمنية مُتَشَظِّية، وتتابُع مختلف أنماط «configurations» المنافسة في سوق الأعمال السياسيّ. خلال الفترة بين (١٩٩٩م-٢٠١١م)، تركَّزَ الاقتصاد السياسيّ للسودان حول نظام رأسمالية محاسيب ريعية «rentier crony capitalism» معتمِدة على عوائد النفط. في المركز كان [النظام] يعمل كحكومة لصوص مركزية، وفي الهوامش البعيدة (جنوب السودان، ودارفور و«المنطقتين [النيل الأزرق وجبال النوبة]») كسوق أعمال سياسي تنافسيّ. وكان من الأمور الجوهريّة في تدعيم النظام: تَضمينُ الهوامش القريبة (المناطق التي تقع على بُعد قيادة يوم من الخرطوم) حيث استطاع الناس مشاركة [السلطة في] الفوائد المادية للانتعاش [الاقتصادي] من النفط في شكل وظائف ذات رواتب جيدة وطفرة التطور في البناء والسلع الاستهلاكية. وحدث -كتأثير ثانويّ لهذا الانتعاش- نموٌّ قطاع أعمال تجارية وطني أقلّ اعتمادًا على القدرة على الوصول للسلطة السياسية، فليست كل الرأسمالية السودانية هي من النوع: رأسمالية المحاسيب «crony». وبعض هذه المشاريع نتيجةً لذلك وفَّرَت الدعم المالي للحركة الديمقراطية.

بعد انفصال جنوب السودان وخسارة عائدات النفط، اعتمد النظام الحاكم إستراتيجيات جديدة لتمويل عمليات الدولة والسياسة، ولكنَّ كُلاً منها تضمَّنَتْ مُقايَضَات كبرى. تم استغلال الذهب المُنَقَّب عنه شعبيًّا للتصدير بتكلفة تتضمَّن كُلاً من زيادة التضخُّم وتَقوِيَة المليشيات شبه العسكرية التي تسيطر على مناجم الذهب. أما تأجير الخِدمات العسكرية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة –ارتزاق الدولة– فقد أدَّى لخَلْق أنداد أقوياء داخل المركز. وتأجير الأرض الزراعية وزيادة العوائد الضريبية قَلَّصَتْ [عدد] المجموعات التي استفادت من حقبة الانتعاش الاقتصادي من النفط، خاصة أولئك الذين يعيشون في الهامش القريب.

وبوصول العام (٢٠١٨/ ٢٠١٩م) لم يَعُدْ سوق الأعمال السياسيّ في السودان يمتلك الوسائل المادية الضرورية للمحافظة على نموذج حكومة اللصوص المركزية. امتلك الرئيس عمر البشير مهارةً سياسية استثنائية، ولكن ميزانيته السياسية «political budget» كانت تتضاءَل بسرعة، ومعها تضاءلتْ قدرته على التوفيق بين الطلبات المتنافسة للمطالِبِين المختلِفِين. فمع التحول في مصادر التمويل السياسيّ إلى الذَّهَب وارتزاق الدولة أصبحَ النظام حُكمَ قِلّة تَواطُؤيّ متنكّرًا في صورة سلطوية مركزية «centralized authoritarianism».

الانتفاضة الشعبية كانت احتجاجًا ضد «حكم الحرامية»، ممثِّلَةً ائتلافًا من المستفيدين الثانويين السابقين من انتعاش النفط و«السلام مدفوع الرواتب payroll peace»، والذين تقلَّصَتْ استفادتُهم بعد عام (٢٠١١م)، إضافة للطبقاتِ المهنية في الخرطوم وأبنائِهم. وقد رسم هؤلاء لوحة متماسكة للاحتجاج المدني السوداني، متأقلِمَةً مع الظروف الحالية.

الاستيلاء العسكريّ في أبريل كان –بعد جلَبَة قصيرة– استعادةً لسوق أعمال سياسيّ مُشابِه للسابق، عَدَا أنّه تحت يد مدير أعمال سياسيّ political business manager جديد «الفريق أول حميدتي». وعلى الرغم من استقبال [المجلس العسكري] لدفعة من المال (من السعودية والإمارات العربية المتحدة)، والقدرة السياسية (كان حميدتي شديد النشاط ولديه مهارات سوق أعمال سياسيّ جيدة)، فهذا النظام كان أكثرَ هَشاشة من ذلك الخاص بالرئيس المخلوع البشير. وهذا لأنّ حميدتي يفتَقِدُ السُّمعة الضرورية التي كانت لسابقِه، وائتلافه (المحلي والإقليمي) أضيق، واستيلاؤه لا يعالج أزمة الاقتصاد الكلي. وتعاملات سوق الأعمال السياسيّ الجريئة/ الوقحة «brazen political marketplace transactions» التي يُمارسها حميدتي ستواجَه قريبًا بتراجُع حادّ في العوائد steeply discounted returns حيث إن دُفوعاتِه ستَقِلّ قدرتُها على شراء الولاءات. وبناءً على ذلك فاستيلاؤه في الغالب سيُمثّل تسريعًا للنزوع trend تجاه سوق أعمال سياسيّ عنيف وبدون تنظيم. «unregulated and violent political marketplace».

الخطاب السائد اليوم هو الحكم العسكري في مقابل الحكم المدني، السلطوية أو الديمقراطية. وهذا مناسب حتى الآن؛ إذ إن الحكم المدني الديمقراطيّ لديه شرعية لا يمتلكها الحكم العسكريّ. ولكنّ الاتفاق بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي حول تكوين الحكومة ومؤسساتها ليس له تأثيرٌ على أساسيات الاقتصاد السياسيّ أو على سوق الأعمال السياسيّ. إحدى افتراضات منظور سوق الأعمال السياسيّ تقوم على أنّ السياسات التي تقوم بها المؤسسات الرسمية هي سياسات ثانوية/ خاضعة subordinate للسياسات

التداوُلية [في سوق الأعمال السياسي] transactional politics. وبحسب منظور سوق الأعمال السياسيّ فإن ما سيُحدِّد النتائج السياسية هو العوامل المادية التي تقود السياسة، وهي البِنَى التنظيمية للمؤسسات/ التنظيمات السياسية «political firms» التي تتنافس على السلطة، والموارد التي يُمكِن مُقايَضَة الولاءات السياسية بها، ومهارات أولئك الذين يقومون بعقد الصفقات. إحدى المفاهيم المركزية هنا هو مفهوم «الساحة الأمنية/ security arena»: وهو يشير إلى كثرة الوحدات العسكرية والأمنية –وأغلبها مرتبطة بالدولة بصورة رسمية–، ولكنَّ كُلاًّ منها يمتلك استقلالاً معتَبَرًا من الناحية السياسية والتمويليّة، ومن ناحية إصدار الأوامر. بلُغَةِ منظور سوق الأعمال السياسيّ، فالبدائل الكلية الثلاثة [لإدارة النظام] هي:

(أ) حكومة لصوص فعَّالة منظَّمَة مركزيًّا. «functional centrally-coordinated kleptocracy»؛ (ب) حكومة احتكار قِلَّة «oligopoly» والتي يمكن أن تكون تواطؤية «collusive» أو أو تَصَارُعِيّة «rivalrous» أو كلاهما؛ أو: (ج) سوق تنافسيّ غير مضبوط «unregulated and competitive market» والذي في الغالب يتضمَّن درجاتٍ عالية من العنف.

والخيار الثاني (ب) –بالتحديد احتكار القِلّة التَّصَارُعي– فيه خطر دائم بالسقوط للخيار (ج). والخيار الثالث قد يتمثَّل أيضًا في شكل حكم مليشيا شبه عسكرية.

مرَّ السودان بأنواع من هذه الأنظمة من قبل في كِلاَ المركز والهامش، والتنقيب وراء الاقتصاد السياسيّ السودانيّ تاريخيًّا يسمحُ بفهم أعمق للكيفية التي في الغالب ستعمل بها ديناميكيّات سوق الأعمال السياسيّ.

منشأ سوق الأعمال السياسيّ في السودان:

خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كان الاقتصاد السياسيّ للسودان مُسَيطَرًا عليه بواسطة أربعة مجموعات سياسية اقتصادية متنافسة: حزبان طائفيان يتأسسان –على التوالي- على مصالح طبقة التجار في التجارة والزراعة؛ والعُمّال المنظَّمون المستقرون في السكة الحديدية والزراعة المَرويّة و[الجسد] البيروقراطي للدولة؛ وقطاع منبثِق غير رسميّ مرتبط بصعود خدمات التمويل الخاصة (البنوك الإسلامية)(١). في ذلك الوقت، كانت السياسة في السودان مؤسسية «institutionalized» وأيديولوجية بصورة عنيفة. الأجزاء الشمالية والوسطية في السودان كانت لها سُمعتُها المستحَقَّة لدولة تنموية مع مؤسسات بيروقراطية مُدارَة جيّدًا، متمثّلة في مجلس [مشروع] الجزيرة Gezira board والذي أشرف على أكبر مزارع مَرويّة في العالم، والذي احتضن كِلا طبقتَي الأفندية من التكنوقراط، والعمال المنظمين(٢). أما هوامش البلاد فقد كانت تُدَار بناء على نظام «الإدارة الأهلية» الذي هو

(1) Niblock, Tim. 1987. Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics 1898-1985, NY: State University of New York Press; Woodward, Peter. 1990. Sudan 1898–1989: The Unstable State. London: Lester Crook.

(2) Barnett, Tony and Abbas Abdelkarim, 1991. The Gezira Scheme and Agricultural Transition, London: Routledge; Young, Alden, 2017. Transforming Sudan: Decolonization, economic development and state formation. Cambridge, Cambridge University Press.

نظام أرستقراطية ريفيّة تكيَّفَتْ مع الواقع، وغَذَّتْ حالةَ العشائرية/ الأبوية الجديدةNeo–Patrimonialism . فالأرستقراطية القَبَلِيّة انبثَقَتْ كطبقة بامتيازاتها in its own rights[1]، بينما البُرجوازية في الأقاليم قد جاءت من الخرطوم والمناطق المجاورة على ضفاف النيل، وبينما كوَّنَتْ [هذه البرجوازية] أرباحَها في الأقاليم فقد استثمرتْها في المركز[2]. الهوامش القريبة (الشمال النيلي من الخرطوم، والجزيرة والنيل الأزرق، والمزارع الآلية في القضارف، وشمال كردفان) تم سحبُها بشكل تدريجيّ إلى العلاقات الاقتصادية الرأسمالية الخاصة بالمركز، عبر التنظيمات الصناعية للعمّال في السكة الحديدية والقطاع الزراعي التجاري[3]. أما الهوامش الأبعَد (جنوب السودان ودارفور وجبال النوبة) فقد كانت «مناطق مقفولة»، [تُعامَل] في أفضل الأحوال كاحتياطيّ عُمّال، وفي أسوأ الأحوال أراضٍ تُدَار بالحَدّ الأدنى من الاقتصاد «utmost economy».

(1) Ahmed, Abdel Ghaffar M., 2002. '"Tribal Elite": A base for social stratification in the Sudan,' in Abdel Ghaffar M. Ahmed (ed.) Anthropology in the Sudan: Reflections by a Sudanese Anthropologist, Utrecht, International Books.

(2) Mahmoud, Fatima Babiker, 1984. The Sudanese Bourgeoisie: Vanguard of Development? Khartoum, Khartoum University Press.

(3) Alsikainga, Awad. 1996. Slaves into Workers: Emancipation and Labor in Colonial Sudan. University of Texas Press.

Alsikainga, Ahmad Alawad. 2002. City of Steel and Fire: A Social History of Atbara, Sudan's Railway Town, 1906-1984, Oxford, James Currey.

الجدول(١):الاقتصادالسياسي«للسودانالقديم»(١٩٥٠م-١٩٧٠م):

القطاع الاقتصادي	مصدر النفوذ "Power base"	السياسة politics	الحزب	النوع المفضَّل للحكم
الزراعي	أرستقراطية الأقاليم ومُلاَّك أراضي	محافِظَة وطائفية	حزب الأمة	برلماني
التجارة	أرستقراطية في الأقاليم والأعمال التجارية	محافِظَة وطائفية	الأحزاب الاتحادية	برلماني
العمال المنظّمون وبيروقراطيو الدولة	متمدّن، عسكريّ	علمانيّة، متطرّفة لدرجة ما	الحزب الشيوعي «القُوى الحديثة»	ثوريّ-انتقاليّ
القطاع غير الرسميّ والتمويل	منتشر diffused	إسلامية	الإخوان المسلمون	حكم قِلَّة «أوليجارشية» إسلامية

هذا الافتراق في جغرافيا الإدارة انعكَسَ على الطرُق المتوازية التي تمّت عبرها «سَوقَنَة «marketized» الساحة السياسية: عبر الفساد الواسع والتمويل السياسيّ في المركز، وعبر [عمليات] مكافحة التمرد ومعاهدات السلام في الهامش.

القومية السودانية كانت خليطًا ثلاثيَّ الجوانب لافتًا للنظَر: «القوى الحديثة» من طبقة الأفندية من بيروقراطيِّي الدولة والمِهَنيّين وضباط الجيش، الطبقة العاملة المتوحِّدَة للقادمين من عمال السكة الحديدية والعاملين في القطاع المرويّ، والقادة الدينيين التاريخيين للأحزاب الطائفية. أما الإخوان المسلمون فقد وصلوا متأخرين عن المطالَبَة باحتوائهم في العباءة القومية، وقد

وجدوا أيضًا أن الأحزاب الطائفية قد قاومتْ منذ أمدٍ بعيدٍ عَلمَنَةَ السياسة[1]. والمشروع المركزيّ للإسلاميين كان «الشريعة الإسلاميّة»: إكمال عملية التحرُّر من الاستعمار عبر توحيد القوانين التي تحكُم الدولة والمجتمع[2].

بدأتْ «سَوقَنَة» السياسة في السبعينيات من القرن العشرين عندما توجَّهَ الرئيس جعفر نميري لدول الخليج الغنيّة حديثًا بفضل النفط، وللمتبرِّعِين في الغرب لأخذ قروضٍ لمشاريع تنمية. هذه القروض كانت الرقابة عليها ضعيفة بصورة واضحة مما قاد لفسادٍ واسع لصالح المصالح المادية الشخصية ولشراء النفوذ[3]. وهذا [الأثر] تزايَدَ مع «المصالحة الوطنية»: عام (١٩٧٧م) والتي

(1) Woodward, Peter. 1990. Sudan 1898–1989: The Unstable State. London: Lester Crook; El-Affendi, Abdelwahab, 1991. Turabi's Revolution: Islamism and State Power in Sudan, Leicester, Grey Seal.

El-Affendi, Abdelwahab, 2013. 'Sudan: The insecurity of power and the revenge of the state,' in John Esposito and Emad el-Din Shahin (eds.) The Oxford Handbook of Islam and Politics, Oxford, Oxford University Press.

(2) Ibrahim, Abdullahi Ali. 2008. Manichaean Delirium: Decolonizing the Judiciary and Islamic Renewal in the Sudan, 1898-1985, Leiden, Brill.

(3) Kameir, el-Wathig and Ibrahim Kursany, 1985. Corruption as the 'Fifth' Factor of Production in Sudan, Uppsala, Nordiska Afrikainstitutet, Research Report no71;

Khalid, Mansour. 1985. Nimeiri and the Revolution of Dis-May, London, KPI.

de Waal, Alex, 2015. The Real Politics of the Horn of Africa: Money, war, and the business of power. Cambridge, Polity.

رجع عبْرَها الإخوان المسلمون للسودان جالِبِين معهم البنوك الإسلامية والتي كانت تَعتَرِف بأنها سياسيّة في ممارسَتِها الإقراض (داعمةً قطاعات اقتصادية ناشئة عبر آليات التمويل الإسلاميّ بهدف مُعلَن هو بناء جمهور ناخبين إسلاميين «Islamist constituency»)[1]. والسياسة المُسوقَنَة Marketized politics اخترقت الجيش مع [تأسيس] المجلس الاقتصادي العسكري Military Economic Board عام (١٩٨٢م) (امتدادًا لملكية الجيش للقطاع التجاريّ والذي خدم كرشوة ضخمة لوحدات الضباط officer corps لشراء هدوئهم السياسيّ، وفشِلَ في تحقيق كِلاَ هذين الهدفَين، ولكنه -رغم ذلك- كان نقطة البداية لعملية تتجير commercialization القوات المسلحة)[2].

إعادة إعمار جنوب السودان في السبعينيات من القرن العشرين أصبح وسيلةً مُحرِّكة vehicle لفسادٍ واسعٍ أيضًا. ومع نُشُوبِ حرب أهلية جديدة عام (١٩٨٣م)، تسارعَتْ عملية «سوقنة السياسة» مع استخدام المليشيا كوكلاء للنظام «regime proxy»، لسببين هما: الذرائِعِيّة/ المُلاءَمة Expedience السياسية وبسبب ضغوطات الميزانية المُعَوِّقَة [للعمل] crippling budgetary constraints وسوء إدارة الاقتصاد أدَّت الى أنه بقُدومِ العام (١٩٨٥م) أصبح الرئيس جعفر نميري غيرَ قادر على تمويل

(1) Stiansen, Endre, 2004. 'Interest Politics: Islamic finance in the Sudan, 1977-2001,' in Clement Henry and Rodney Wilson (eds.), The Politics of Islamic Finance, Edinburgh, Edinburgh University Press.

(2) Brown, Richard, 1992. Public Debt and Prviate Wealth: Debt, Capital Flight and the IMF in Sudan, Lodnon, Macmillan.

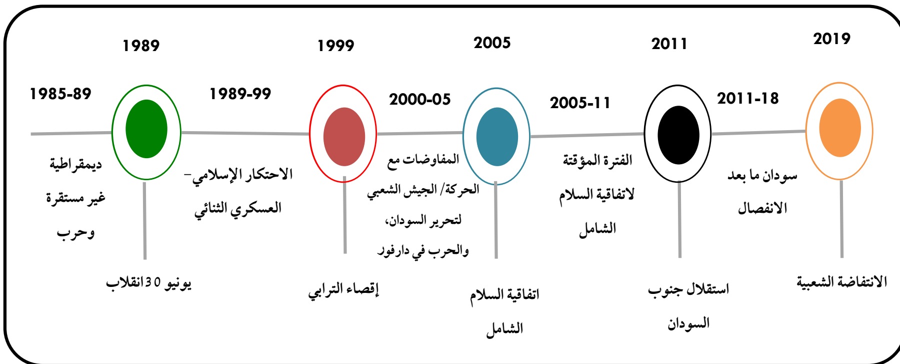
بِنيَة machine حكومة اللصوص الجَشِعَة الخاصة به. وتم إسقاطُه في انتفاضة شعبية سِلميّة قادَها ائتلافٌ من نقابات العمال والأفندية والمهنيين، مع وقوف الجيش والإسلاميين حيادًا/ جانبًا. وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين كان رئيس الوزراء الصادق المهدي عاجزًا عن الحكم؛ لعدم وجود مجموعة سياسية مُهيمِنَة في المركز، ولم يكن المال الذي دفعه كافيًا لشراء ولاء allegiance له (لم يملك أحدٌ الثقة في أن حُكمَه سيُعمِّر)، وباعتباره حاكمًا مدنيًّا فهو لم يملك خيار القمع في المركز. تم بشكل رئيسيّ التعامُل مع التمرد في جنوب السودان وجبال النوبة عبر شراء خدمات مليشيا غير منضبطة «Irregular militia» والتي نفَّذَت العمليات بدقة «hand-in-glove» لأطماع عسكرية-تجارية في الحصول على أراضي للزراعة التجارية والعمالة الرخيصة من النازحين بواسطة الحرب أو مصادَرَة الأراضي والتي كانت عَمالتُها في الغالب تُستَغَلّ بأجور أقل من حدِّ المعيشة sub-subsistence rates بسبب الدعم الإنسانيّ.[1] وكانت دارفور بشكل أساسيّ غير محكومة، مجرد مسرح معركة تقاتَلَتْ فيه القوات الليبية والتشادية حربًا بالوكالة proxy war، والسلطات المحلية قامتْ بتسليح نفسِها نتيجةً لذلك.

بعد الحيازة على السلطة في انقلاب (١٩٨٩م) قام الاحتكار الثنائي العسكريّ-الإسلاميّ للحكم لعمر البشير والشيخ حسن الترابي بقَمعِ المعارضَة [بالعنف] وحَلّ النقابات العُمّالية والاتحادات المِهَنِيّة وإزالة غير الإسلاميين من الوحدات العسكرية «Officer Corps»، إضافة لتقليص

(1) Duffield Mark, 2001. Global Governance and the New Wars: The merging of development and security, London, Zed Books.

المصادر الاقتصادية لنفوذ الأحزاب الطائفية والأرستقراطية في الهامش. وعليهِ نجح النظام العسكريّ-الإسلاميّ في إبقاء سعر السياسة منخفضًا. وبهدف إدارة الدولة بأقل قدر من الميزانية قام النظام الحاكم بإنشاء شبكة معقَّدَة من التمويل المُوازِيّ، ما يتضمَّن الاستمرار في تكثير المليشيات شبه العسكرية. وتضمَّن هذا -من ضمن أشياء أخرى- احتضانَ جمعيات خيرية إسلامية عابرة للقوميات transnational (والتي عملت أيضًا كأعمال تجاريّة، وفي توفير الخدمات للحكومة، وكشركات أمنية وشبكات إرهاب؛ لتكوين بِنيَة دولة موازية)[١]. ومكافحة التمرد في جنوب السودان أضحتْ نقديّةً monetized بشكل أكبر. وقد كان نظامًا لافتًا للنظر؛ إذْ خَلَقَ بيئةً خصبة لنشوء ساحة سياسيّة مُسَوقنة بالكامل[٢].

الشكل (١) يوفر تخطيطًا لنقاط التحول الحَرِجَة في تطور سوق الأعمال السياسي السوداني:



(2) de Waal, Alex, 2015. The Real Politics of the Horn of Africa: Monye, war, and the business of pwoer. Cambridge, Polity.

لا توجد بيانات جيدة للميزانيات السياسية، ولكن الإنفاق العام يساعد كمُؤشِّر لـ[معرفة] الحجم الكلي للإنفاق السياسيّ. ونجدُ في ذلك دورةً من الانتعاش والكَسَاد.

زاد الإنفاق في السبعينيات بواسطة الاقتراض مما سمح للرئيس جعفر النميريّ بإمرار اتفاقيته مع الثوار الجنوبيين في عام (١٩٧٢م)، وبإقامة اتفاق مع المعارضة في الشمال في (١٩٧٧م). وهذا الوضع انتهى في بداية الثمانينيات مما قاد إلى أزمة في (١٩٨٤م، ١٩٨٥م) وإسقاط نميري نفسِه.

في الحقبة الديمقراطية ما بين (١٩٨٦م-١٩٨٩م) أنفقت الحكومة بسَخَاء، ولكن بطريقة غير فعَّالة، فحصَلَتْ أزمة في الميزانية ما بين (١٩٨٨م، ١٩٨٩م) أعقَبَها انقلابٌ عسكريّ.

في التسعينيات كان الإنفاق الحكوميّ منخفضًا جدًّا على الرغم من أنّ معظم التمويل السياسيّ قد تم تمريرُه عبر قنوات مُوازِيَة (المنظمات الإسلامية والصناعات العسكرية)، وتم استعمال القمعِ لِجَعْل السياسة غير مكلِّفَة.

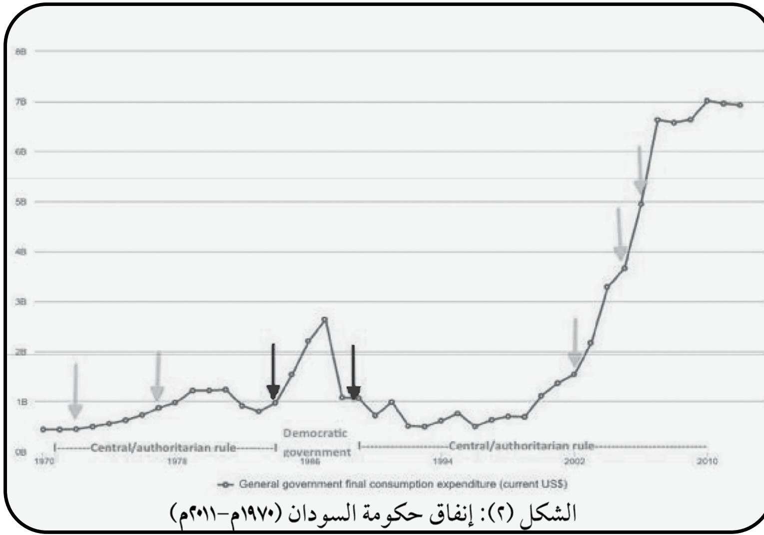
كانت الفترة ما بين (١٩٩٩م-٢٠١١م) فترةَ الانتعاش بسبب أموال النفط، وأدَّت إلى جَعْل الاتفاقيات مع الجنوب والشرق والمصالحة مع المعارضة المدنية ممكنًا. وإقصاء الترابيّ جعل هذه الاتفاقيات ممكِنة، لكنه ساهم في إشعال فتيل حرب دارفور.

منذ (٢٠١١م) وبعد انفصال جنوب السودان وما ترتب على ذلك من انهيار عائداتِ النفط؛ حصلَ ركودٌ في الميزانيات؛ ما جعَلَ توقيعَ اتفاقيات سلام جديدة وزيادة الاستيعاب السياسيّ political inclusion أصعب بكثير. وظهرت ثلاثة قطاعات جديدة، يوفِّر كُلٌّ منها بعضَ فرص التوظيف، وأكثر من ذلك تُوفِّر تمويلاً سياسيًّا: التنقيب الحِرَفي عن الذهب artisanal gold، إرسال الجنود للدول foreign military deployment، والتهريب.

الجدول (٢): سَوقنة السياسة السودانية (١٩٧٠م-٢٠١١م)

الفترة	الخصائص الاقتصادية	التمويل السياسيّ	المستفيدون الاقتصاديون	المستفيدون السياسيون
١٩٧٢-١٩٧٧م	انتعاش بفعل الديون	اقتراض الدولة	الرأسماليون المحاسيب crony capitalists	القوى الحديثة
١٩٧٨-١٩٨٣م	أزمة	الخصخصة، والبنوك الإسلامية	القطاع غير الرسميّ، والتمويل	الإسلاميون
١٩٨٣-١٩٩٩م	أزمة حادة	البنوك الإسلامية، والنهب	القطاع غير الرسميّ، وقطاع الأمن	الإسلاميون والمليشيات شبه العسكرية
٢٠٠٠-٢٠١١م	انتعاش بفعل النفط	النفط والعقودات المصاحبة له	الفاعلون في الأمن والرأسماليون المحاسيب	الدولة والجيش والحزب الحاكم
٢٠١٢-٢٠١٨م	أزمة	الذهب، وارتزاق الدولة	المليشيا شبه العسكرية والمهربون	المليشيا شبه العسكرية والدول العربية وعملاؤهم

الشكل (٢): يوضح الإنفاق الحكومي الكلي خلال الفترة ما بين (١٩٧٠م- ٢٠١٥م) بحسب بيانات البنك الدولي، مع توضيح اتفاقيات السلام (الأسهم الرمادية) وحالات تغير النظام الحاكم (الأسهم السوداء).



الشكل (٢): إنفاق حكومة السودان (١٩٧٠م-٢٠١١م)

تطورسوق الأعمال السياسيّ في السودان:

هذا القسم يوفر نظرة تخطيطية schematic عامة حول كيفية تطور سوق الأعمال السياسيّ في كل حقبة، ويستعمل في ذلك ثلاثة أساليب:

١-ملخَّص للاقتصاد السياسيّ للحقبة.

٢- وصف مختَصَر لما حدث بناءً على منظور سوق الأعمال السياسيّ.

٣-عرض لتَمَوضُع السودان وحركته وَفقَ الأنماط الثلاثة التي يمكن أن يتنظم فيها سوق الأعمال السياسيّ. (حكومة لصوص مركزية فعالة، أو احتكار قِلّة -إما تَواطُؤي أو تصارُعي-، أو سوق حر).

سوق الأعمال السياسيّ في السودان منقسم [لاثنين]: هنالك سوق مركزيّ مبني على الخرطوم والمناطق المجاورة لها، وهنالك سوق الهامش.

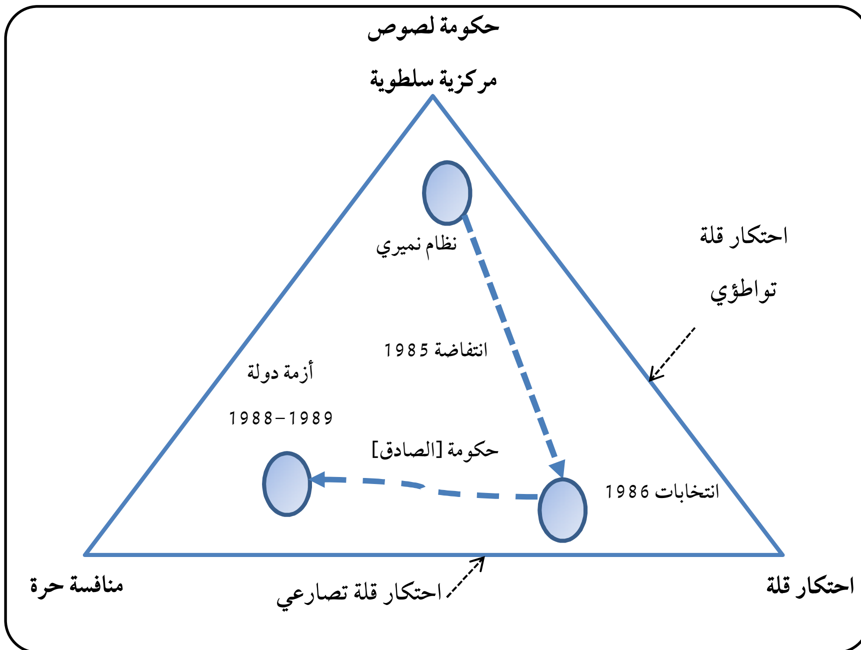
سيكون التركيز على السياسة المَركزية والهوامش القريبة، ومع ذلك سيتم مناقشة الحرب في دارفور أيضًا (وليس على الأقل بسبب أنها توفر أساس السلطة والنموذج لصعود حميدتي). وسوق الأعمال السياسي في جنوب السودان سيتم ذِكرُه عَرَضًا فقط؛ لأنه أقل ارتباطًا بسودان اليوم.

الجدول (٣): (١٩٧٢م-١٩٨٩م) السودان يصبح سوق أعمال سياسي

مستوى التحليل	التقدير
اقتصاد سياسيّ	الاقتصاد السياسيّ للأحزاب الموجودة في «السودان القديم» القائم على الزراعة والتجارة والعمال المنظمين؛ تم استبداله بتتالٍ من الأنظمة الريعية التي تعتمد (بشدة) على: الاقتراض، الخصخصة، التمويل الإسلاميّ والنهب، وأزمة اقتصادية ممتدة قامت بمحو العمال المنظمين وطبقة الأفندية.
بِنية المؤسسات السياسية وإستراتيجياتها	احتاج الرئيس جعفر النميري للتمويل لتشحيم عجلاتِ مكنة [دولة] محاسيبه، وعندما أصبح عاجزًا عن توفير هذا التمويل ارتدَّ عليه مساعدوه. لجأ خَلَفُه (المجلس العسكري الانتقالي ورئيس الوزراء الصادق المهدي) إلى معالجات بائسة على نحوٍ متزايد لتوفير التمويل والحفاظ على الائتلاف الحكومي قائمًا، وفشلوا في ذلك في وجه الأزمة الاقتصادية، والحرب التي أدت لزيادة المليشيات، والتحدِّي من الإسلاميين والذين امتلكوا نظام تمويليّ–سياسيّ في غاية التطور.

تنظيم سوق الأعمال السياسي	حكومة لصوص مركزية فعالة تمت إزالتُها واستبدالها باحتكار قِلّة تصارُعي غير مستقر مع استثمار الفاعلين الأساسيِّين فيها في المليشيات شبه العسكرية. انبثق سوق حر مع مليشيا غير منظمة في الهامش البعيد (جنوب السودان ودارفور والمناطق الانتقالية).

الشكل (٣): التحولات في سوق الأعمال السياسي السوداني (١٩٧٢م-١٩٨٩م)



الجدول (٤): الاحتكار الإسلاميّ-العسكريّ الثنائي duopoly (١٩٨٩م-١٩٩٩م)

مستوى التحليل	التقدير
الاقتصاد السياسيّ	أزمة اقتصادية مطوَّلَة خلقَتْ اقتصادات مَثَّلَتْ بيئة مناسبة لنشوء النهب؛ ومعالجات تقشُّفِيّة بجانب التمويل الإسلاميّ الذي بدأ بإعادة تنشيط مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في الخرطوم والهامش القريب.
بنية المؤسسات السياسية وإستراتيجياتها	العسكريون والإسلاميون استولوا على السلطة عبر تقسيم للعمل (الجيش سيحمي النظام الحاكم، والإسلاميون سيفرضون السياسات). هدفهم لم يكن سوق أعمال سياسيّ ولكن دولة إسلامية ثورية. ولكن زعزع أجندتَهم التجاوزاتُ المتهوِّرة للإسلاميين (الانحياز للعراق في حرب الخليج ١٩٩٠م؛ ودعم الحركات الجهادية التي حاولتْ اغتيال الرئيس المصري في ١٩٩٥م)؛ وارتكبَ النظام تجاوُزًا أيضًا عبر الانتقال من تحالف إقليميّ مُحبَّذ (الحكومات الودودة في أريتريا وإثيوبيا) إلى ائتلاف عدائيّ نشِط هو «دول جبهة الممانعة»، ظهرت الصراعات الداخلية للعَيان عندما طالب الترابي أنّ الثورة الإسلامية يجب أن تكتمل، وعليه يجب للجيش أن يترجَّل جانبًا، بينما رأى عمر البشير التهديد وتحرّك أولاً ضد البنوك الإسلامية (متّهمًا إياها بالفساد)، ثمّ قَسَّم الإسلاميين جالِبًا رموزًا أساسية [منهم] (علي عثمان طه) للاصطفاف مع العسكريين لطرد الترابيّ.

تنظيم سوق الأعمال السياسيّ	احتكار قلة تواطؤي في المركز تحوَّل إلى تَصارُعيّ في الجزء الأخير من العقد عندما أصبح احتمال الوصول إلى موارد مالية ضخمة وشيكَ الحدوث؛ استخدم النظام بدايةً القمع العنيف لتخفيض سعر [شراء] الولاءات، ثم ابتكر آلية معقَّدَة للتمويل المُوازيّ للعديد من مهمات الحكومة ما يتضمن القتال في الحروب؛ والنظام تحمَّل/ طَوّر سوقًا حُرًّا للولاءات في الهامش البعيد.

الشكل (٤): التحولات في سوق الأعمال السياسي السوداني (١٩٨٩م-١٩٩٩م):

الجدول (٥): انتعاش النفط والاحتكار الثنائيّ dupoly الجديد المزعوم (٢٠٠٠م-٢٠٠٥م):

مستوى التحليل	التقدير
الاقتصاد السياسيّ	العودة إلى الريعية، مع توسُّع كبير لرأسمالية المحاسيب مرتبطة بالنفط وعقودات البناء وتجارة الاستيراد والتصدير والسلع الاستهلاكية الحضَريّة وقطاع الأمن الخاص. انتشرت الفوائد عبر طَيَفِ النخَب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشمال السودان، لتشمل «الهامش القريب».
بنية المؤسسات السياسية وإستراتيجياتها	تم إعادة هيكلة الإنفاق السياسيّ والاقتصاد حول الانتعاش النفطيّ، والذي أدى لزيادة الإنفاق الحكومي لعشرة أضعاف. جمع البشير السلطة في الخرطوم عبر استعمال الإنفاق لجَلْبِ معظم الإسلاميين في جانبه ولعَقْد اتفاقية مع الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ مَا يعني خلْقَ وضعية سياسيّة جديدة؛ ولكن استبعاد زمرة الترابي مع الصراع المستمر مع الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ خلَقَ الظروف [التي أدَّتْ لاندلاع] الحرب في دارفور؛ أما ائتلاف الترويكا/ الإيقاد فقد جعل الأولوية لحَلّ مشكلة الحرب في الجنوب؛ وتقلُّص النفوذ المصريّ؛ وتم جَعْل التحول الديمقراطي أمرًا ثانويًّا.

تنظيم سوق الأعمال السياسيّ	حكومة لصوص مركزية سلطوية في المركز مع تمويل سياسيّ متوسِّع بصورة هائلة؛ ما سَمَحَ باستيعاب سياسيّ إستراتيجي strategic political inclusion، وذلك مع وجود احتكار قلة تصارعيّ في الهامش البعيد (تتضمن التي تم تأسيسها مع الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجديدة مع الإسلاميين المنشقِّين، مثل: حركة العدل والمساواة) مما خلق الظروف [الموائمة] لدخول لاعبين جُدُد في السوق السياسيّ في دارفور. تم تصوير اتفاقية السلام الشامل كاحتكار ثنائي تواطؤي بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان.

الشكل (٥): التحولات في سوق الأعمال السياسي السوداني (٢٠٠٠م-٢٠٠٥م)

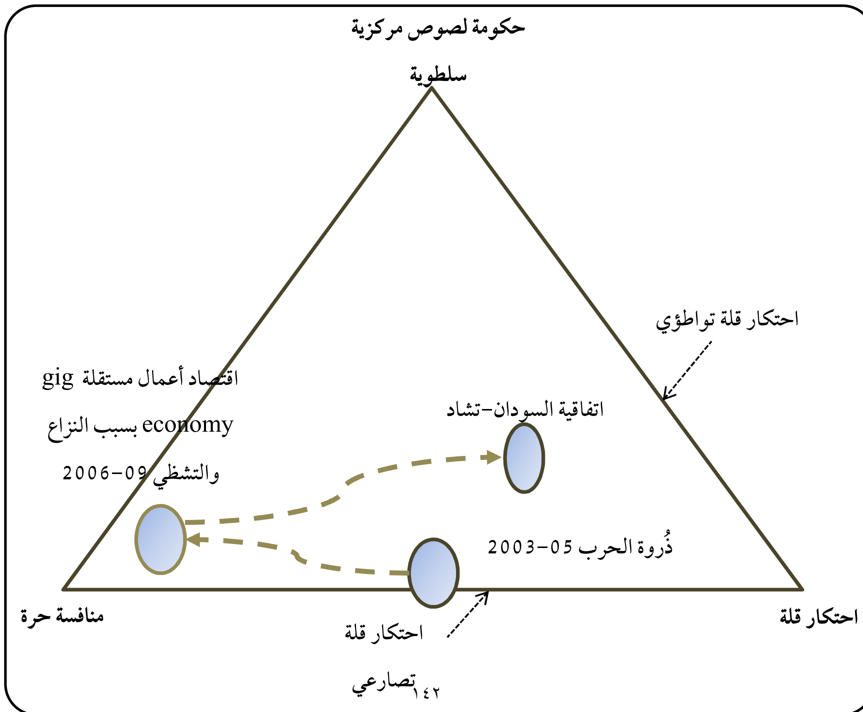
الجدول (٦): الحرب في دارفور(٢٠٠٣م-٢٠١٠م)

هذا الحدث يحتاج تحليلاً خاصًّا بما أنه تطور بشكل معين أدى إلى أصداء repercussions بعيدة الأثَر على سوق الأعمال السياسيّ الوطنيّ.

التقدير	مستوى التحليل
بعد عشرين عام مما يُقارِب الكساد الاقتصادي الكامل؛ طالبَتْ طبقة رجال الأعمال الدارفوريين والطلاب والتكنوقراطيين الثانويين بحصّة من الثروة الوطنية وريع الدولة. العديد من هؤلاء كانوا إسلاميين. أصبحت القوى المتمردة –التي انتظمت بدايةً لأجل تحقيق هذا الغرض– أقوى نفوذًا من فاعلي الحكومة الرسميين عبر السيطرة على القطاعات المهمة من الاقتصاد (الذهب والتجارة) إضافة إلى الأمن.	**الاقتصاد السياسيّ**
بدأت الحرب بسبب تَنَامِي المظالم المحلية، واستثمار الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المتمردين وانشقاق الإسلاميين الدارفوريين، ما فاجَأَ النظام وأدَّى بهم ليبخسوا تقديرَ السعر السياسيّ الذي يجب أن يدفعوه؛ وقد ردَّ النظام بصورة مبالغ فيها على التهديدات العسكرية، وقام بتجنيد وكلاء محليين كانوا في غاية العنف، وقد طالب [هؤلاء الوكلاء] بسعر عالٍ لضمان ولائهم. ثم اضطرت الحكومة لتنظيم محادثات سلام مع المتمردين ووكلائهم المكلَّفين [ماديًّا] والمؤهّلين وعديمِي الرحمة (والذين تمرد مجملهم) ودول الجوار المستثمرة [في الحرب] (تشاد وليبيا والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان) والمجتمع الدُوَلي. وتبنَّت الحكومة إستراتيجية تجزيئية من المعالجات الجزئية للمشكلة –على عكس الصفقة الكلية التي عُقِدت للجنوب– وأصبحت المليشيات شبه العسكرية المُموَّلَة حكوميًّا أكثرَ الفاعلين نفوذًا في دارفور.	**بنية المؤسسات السياسية وإستراتيجياتها**

تنظيم سوق الأعمال السياسيّ	ذُروة الحرب (٢٠٠٣م-٢٠٠٥م) تكونت من ائتلافين عدائيين (احتكار ثنائيّ صراعيّ عنيف)؛ أعقبَ ذلك تَشَظٍّ في كِلا الجهتين، بينما انفتح السوق مع وجود العديد من الرعاة [المستعدين] لشراء [الولاءات] ووجود حواجز منخفضة للدخول عبر مبادرات جديدة (اقتصاد أعمال مستقلة بسبب النزاع «a conflict gig economy») في الفترة ما بين (٢٠٠٦م-٢٠٠٩م)؛ أعقبه توحُّد جزئيّ في (٢٠٠٩م، ٢٠١٠م) مع اتفاقية السودان-تشاد.

الشكل (٦): سوق الأعمال السياسي في دارفور(٢٠٠٣م-٢٠١٠م)



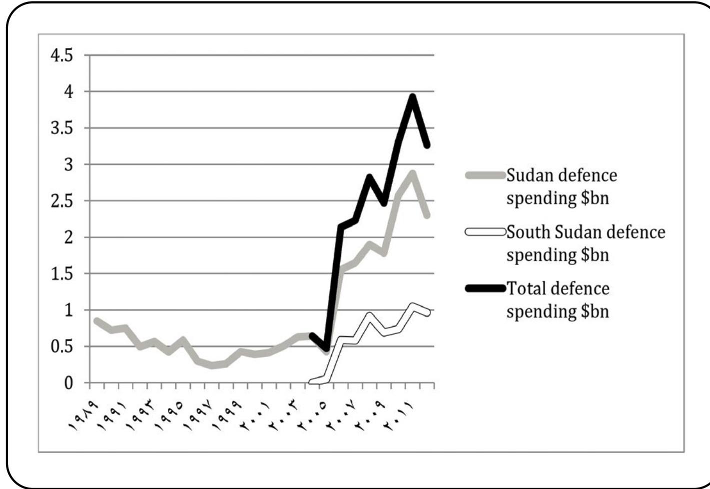
الجدول (٧): (٢٠٠٥م-٢٠١١م) الفترة المؤقتة لاتفاقية السلام الشامل.

مستوى التحليل	التقدير
الاقتصاد السياسيّ	ذُروة عوائد النفط والرأسماليين المحاسيب، مع شراء نخبة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان داخل السوق. كان «سلامًا مدفوع الرواتب payroll peace» حيث توسَّعَ عدد الموظفين الحكوميين والجنود والمليشيا شبه العسكرية بشكل كبير. لاحِظْ أن عوائد النفط تُمَركِز centralize التمويل السياسيّ، واتفاقية السلام الشامل خلقَتْ احتكارًا ثنائيًّا من السيطرة على عوائد النفط. وأدى الانتعاش الاقتصادي أيضًا إلى نشوء قطاع أعمال أقلّ اعتمادًا على المحسوبية cronyism، والذي كان بالإمكان أن يكون لُبَّ تحول مستقبليّ نحو اقتصاد سياسيّ لا ريعيّ.
بنية المؤسسات السياسية وإستراتيجياتها	موت جون قرنق قتل الاتفاقية المزعومة بين المؤتمر الوطني والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي كان لها أن تخلُقَ سودانًا جديدًا كاحتكار ثنائيّ جيد الإدارة؛ إضافة إلى أنه أدى لتهميش علي عثمان طه، وفي المقابل زيادة نفوذ أولئك في الخرطوم وَجُوبَا والذين كانوا مصمِّمِين على سياسات تبادُلية تكتيكية tactical transactional politics. وبسبب الحرب في دارفور كانت الخرطوم عاجزة عن التركيز على خلق اتفاقية مع الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تستطيع أن تجعل الوحدة جذابة (الشرط المتضمن في اتفاقية السلام الشامل والذي نظرت إليه الحكومة السودانية كعملية شراء كبرى للنخَب الجنوبية). أنفقتْ حكومة جنوب السودان بقيادةِ سلفا كير حِصَّتَها من الإرث في عملية توسيع كبرى لرعاياها/ ومظلَّة رواتب العسكريين military payroll\patronage.

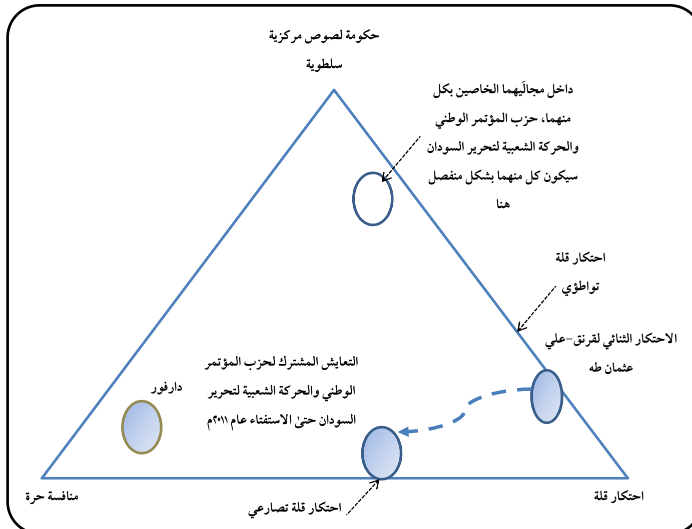
	كان هنالك سِباقان متزامنان في التسليح وشراء الولاء arms-and-patronage: بين الخرطوم والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان حول ما إذا كان جنوب السودان سينفصل وتحت أي ظروف، وبين الخرطوم وتشاد/ ليبيا حول سؤال مَن سيهيمِن على دارفور. وهذا ما أدى إلى ذلك الوضع المثير للاستغراب أن اتفاقية السلام الشامل أعقبَتْها [حالة] زيادة ضخمة في الإنفاق العسكريّ. وبعدَ أن أنفقت [الحكومة في] جنوب السودان أكثر من نظيرتِها في الشمال قرَّر البشير أن يمنحَهم حقَّ تقرير المصير. البشير لم يستطع أن يتحمَّل أن يخسر انتخابات عام (٢٠١٠م)، فأنفق بصورة واسعة على الحَواضِن المركزية core constituencies لحزب المؤتمر الوطني في «الهامش القريب» وعلى الموجودين في كشوفات المرتبات الحكومية.
تنظيم سوق الأعمال السياسيّ	احتكار قلة تواطؤي انهارَ قبل أن يبتدئ بصورة ملائمة؛ احتكار القلة التصارعيّ كان يعني أنّ الميزانيات السياسية سيتم إهلاكها في سباق تسليح وشراء ولاءات مُحَصِّلتُه صفرية بين المؤسسات المتصارعة في الخرطوم وَجُوبَا؛ وأيضًا كان على الخرطوم أن تتعامل مع سوق أعمال سياسيّ شديد التنافسية في دارفور (والذي عملت على إدارته من خلال الاستثمار في مليشيات شبه عسكرية)؛ بينما كانت سياسة الأحزاب factional politics في الخرطوم أيضًا مُكَلِّفة. استطاع البشير إدارة هذا الوضع لأن الميزانيات استمرت في الصعود حتى عام (٢٠٠٨م) وظلت عالية حتى (٢٠١١م). يمكننا القول إن في الفترة ما بين (٢٠١٠م، ٢٠١١م) كان السودان مكونًا من حكومتَي لصوص سُلطَويَّتَين مركزيَّتَين وفعَّالتَين.

الشكل (٧): سباق التسلح بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان

يوضح حجم الإنفاق العسكري -بوحدة البليون دولار- للسودان (باللون الرمادي)، ولجنوب السودان (باللون الأبيض)، والإنفاق العسكري الكلي (باللون الأسود)



الشكل (٨): التحولات في سوق الأعمال السياسي السوداني (٢٠٠٥م-٢٠١٠م)



الجدول (٨): (٢٠١١م-٢٠١٨م) أزمة ما بعد الانفصال

مستوى التحليل	التقدير
الاقتصاد السياسيّ	فشل السودان في التحول إلى اقتصاد سياسيّ ما بعد ريعيّ. اجتمع هذا مع الفشل في الاتفاق وإنفاذ تسوية انتقالية مالية ما بعد الانفصال مع جنوب السودان مما أدى إلى أزمة اقتصادية. وهذا جعل المستفيدين من الحقبة السابقة ساخطين، خاصة المجموعات الثانوية من الهامش القريب. وتنويع مصادر الدَّخل أيضًا أدى إلى تجزُّؤ وتفكيك مركزية التمويل السياسيّ (بصورة ملحوظة [عبر التحول] إلى التعدين التقليدي للذهب، وإرسال القوات العسكرية إلى اليمن، والتهريب). وانتفع نتيجةً لذلك أولئك الذين سيطروا على التمويل السياسي أو وفّروه. وعانت طبقة رأسمالية المحاسيب؛ وبحثت الخرطوم عن صفقة مع جنوب السودان لزيادة العائدات المرتبطة بالنفط. وأدت إستراتيجية الدفع فوق سعر السوق لشراء الذهب عبر طباعة العُملة السودانية (لجَعْل التهريب غير محفّز حتى يستطيع النظام الحاكم احتكارَ العملة الصعبة) إلى التضخم الذي قَلَّل من رَفاه عامة السكان وخاصة أولئك الذين اعتمدوا على الرواتب.

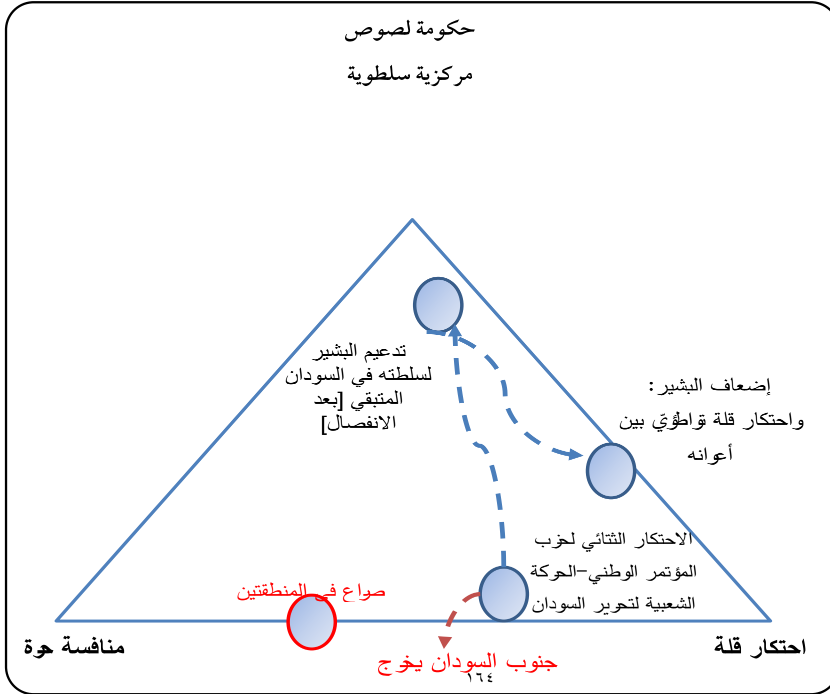
بنية المؤسسات السياسية وإستراتيجياتها	تقلَّصَتْ عوائدُ النفط مُزيلةِ المصدر الأساسيّ للتمويل السياسيّ وسبب النمو الاقتصاديّ. وأصبحت المصادر الأساسية للتمويل السياسيّ: (أ) التعدين التقليدي للذهب. (ب) إرسال القوات العسكرية إلى اليمن. (ج) الاستثمارات التجارية (تأجير الأراضي الزراعية). (د) التهريب. (ه) الدفوعات من الداعمين patrons في الشرق الأوسط. ولاحظ أنّ السيطرة على الذهب المُعدَّن تقليديًّا يحتاج عقْدَ صفقات مع أولئك الذين يسيطرون على المَناجِم، والتي كانت بشكل أساسيّ في دارفور قريبة من المنافذ الرئيسية لتهريب المركبات والبشَر مِن وإلى تشاد وليبيا. وهذا أدى لتقوية ضخمة للمجموعات المسلحة التي سيطرت على هذه الأماكن والذي قادَ لصراع نفوذ فيما بينهم، والذي انتهى بفوز الفريق أول حميدتي، والذي انتفع أيضًا من إرسال القوات إلى اليمن وظهر كأكثر رواد الأعمال السياسية political entrepreneur ديناميكية وأفضلهم مصادر للدخل. الرئيس البشير اختار التعاون مع حميدتي بدلاً عن قَمعِه. والآخرون الذين توجهوا -بإستراتيجية- لسَمسَرَة الصفقات مع الداعمين من الشرق الأوسط استفادوا أيضًا. عانى الرئيس البشير لإدارة هذا التنظيم الجديد لسوق الأعمال السياسي. لقد ظل ماهرًا تكتيكيًّا، ولكنه لم يستطع الاستفادة من النجاحات التكتيكية. وتمتَّعَت المعارضة بالدعم من قطاع الأعمال غير المحاسبيّ Non-crony business sector

تنظيم سوق الأعمال السياسيّ	السودان في هذه الفترة كان احتكار قلة تواطؤيّ يبدو كحكومة لصوص مركزية سلطوية. استُنزِفَ الإنفاق السياسي في المركز وكانت السلطة المتبقِّية لقائِدِه تتضاءَل بسرعة، ولذلك كانت مِصداقية صَفقاته credibility of bargains تتناقَص. وظلت الفاعلية المحدودة لمدير الأعمال المركزيّ central business manager (الرئيس البشير) موجودة لأنه استفاد من (أ) حنكته وشبكة علاقات تكتيكية جيدة، و(ب) تحمّل tolerance كل اللاعبين الأساسيين له باعتباره أفضل من البدائل الأخرى، ما أدّى للمزيد من التماس/التواطؤ بدلاً من التنافس. وظهر لاعبون جُدُد والذين توجَّهُوا مباشرةً إلى المصدر الأساسيّ الجديد للتمويل السياسيّ، أي: الذهب وإرسال القوات العسكرية لدول أجنبية.

الشكل (٩):الإنفاق الحكومي الكلي (٢٠١٠م-٢٠١٧م)



الشكل (١٠): التحولات في سوق الأعمال السياسي (الشمال) سوداني (٢٠١١م-٢٠١٨م)



بِنية سوق الأعمال السياسيّ من الانفصال وحتى الانتفاضة:

سوق الأعمال السياسيّ في السودان في العام (٢٠١٨م) وحتى بداية (٢٠١٩م)، كان احتكار قلَّة تواطُؤي متنكِّرًا في شكل حكومة لصوص مركزية سلطوية ولكن هشَّة. مدير الأعمال السياسيَّة المركزيّ «الرئيس البشير» كان يغدو أضعفَ بسبب تمويله المتضائل dwindling finance وصلاحية نظامه المتناقصة. تَوَاطَأَ المستفيدون (قليلون بحسابات مطلقة، أكثر بحسابات نسبية) من إعادة تنظيم سوق الأعمال السياسيّ؛ لإبقاء الرئيس البشير في منصبه للسعي وراء بديل أفضل. وكان في الهامش البعيد –ما يتضمن دارفور إضافة

إلى امتداد رعايا الخرطوم السياسيين re extension of Khartoum's political patronage عبر الحدود إلى جنوب السودان- أيضًا عناصر من سوق أعمال تنافسيّ هشّ التنظيم.

يستكشف هذا الجزء العناصر الأساسية لسوق الأعمال السياسية هذا. ويغطي الاقتصاد السياسيّ المتغير، وبالتحديد الدور الذي يقوم به: النفط والعلاقات مع جنوب السودان، الذهب والتهريب، الارتزاق والعلاقات مع الشرق الأوسط، ورأسمالية المحاسيب. ثم يتجه إلى التمويل السياسيّ، والساحة الأمنية، والاختراقات embeddedness في الإقليم الأوسع.

كان الاقتصاد السوداني في أزمة متزايدة بعد عام (٢٠١٢م)، وارتبط هذا بالتحوُّلات الجوهرية في بِنية الاقتصاد السياسيّ للدولة. تُرَكِّز الأجزاء القادمة على التحوُّل المؤلم من اقتصاد ريعيّ مرتكز على النفط، إلى آخر مرتَكِز على الذهب، مثَّلَ النفط الأساس لانتعاش فترة ما بين (١٩٩٩م-٢٠١١م) والاقتصاد الريعيّ المركزيّ المرتبط به؛ ما شمل «سلامًا مدفوع الرواتب payroll peace» ضخمًا، والذي أدخل مئات الآلاف إلى الخدمة المدنية وكشوفات الرواتب العسكرية[1]، بينما أدّى الثاني -الذهب- إلى تنويع الريعية بناءً على الذهب والارتزاق بشكل أساسيّ؛ ما أنتج اقتصادًا سياسيًّا مختلفًا بشكل ملحوظ.

(1) World Bank, 2007. Sudan: Public Expenditure Review, Synthesis Report. Washington DC, World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Unit, 2007 Report No41840-SD, December.

النفط والعلاقات مع جنوب السودان:

عَقِبَ انفصال الجنوب، قدَّرَ صندوق النقد الدوليّ بأنّ السودان سيواجه عجزًا في الميزانية حوالي (٩) بليون دولار خلال الثلاث سنوات والنصف الأولى التي تحتاجها للقيام بتحوّلٍ اقتصاديّ. اتفق السودان وجنوب السودان تحت وساطة المجلس الأعلى للاتحاد الإفريقي African Union High-Level Implantation Panel على تقسيم هذه التكلفة على ثلاثة أجزاء: يجب على السودان تطبيق إجراءات تقشُّف، ويجب على جنوب السودان توفير (٣,٠١٤) بليون دولار لأجل «المساعدة المالية الانتقالية transitional financial assistance»، وعلى الحكومتين القيام بمقاربة مشتركة نحو الدائنين العالمِيِّين من أجل الحصول على دعمٍ ماليّ. ولم تعمل أيٌّ من هذه الخطوات كما تم التخطيط لها. فالخرطوم قامت بتخفيض الدعم وتقليص الميزانية متأخرًا في عام (٢٠١٣م) (ما ساهم بشكل رئيسي في الحركة الاحتجاجية في الشارع ذلك العام). والأهم من ذلك أن جنوب السودان نالَ استقلالَه في يوليو عام (٢٠١١م)، بدون الاتفاق على الشروط التي سيتم ضخّ نفط جنوب السودان إلى السوق عبر شمال السودان، وبدون الاتفاق على شروط «الدعم المالي الانتقاليّ». بدأ السودان بنفسه بتحريف مسار diverting نفط جنوب السودان إلى المصفاة refinery ثمّ إلى السفن استعدادًا لبيعه باسم السودان. وفي المقابل قام جنوب السودان بإيقاف كامل إنتاجه النفطيّ. فدخلت الدولتان في حرب في أبريل (٢٠١٢م). وتوقفت الحرب مع اتفاقية لإعادة فتح إنتاج نفط جنوب السودان، وشروط استعمال الأنابيب، وشروط «الدعم المالي الانتقالي» وذلك في سبتمبر عام (٢٠١٢م). ومع ذلك لم يَعُد إنتاج النفط إلا في

أبريل (٢٠١٣م) -بجزء من مستواه السابق- ولم يتعافَ ليصل إلى مستويات ما قبل الصراع عندما اندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان نهاية ذلك العام. ولم تجد المقاربة المشتركة للدائنين طريقَها للضوء، وعليهِ، لم توجد جهودٌ لرفع العقوبات الاقتصادية عن السودان (لم يبدأ رفعُها إلا في العام ٢٠١٧م) ولا لإدخال السودان في إجراءات إعفاء الديون. وبسرعة تأخّر السودان في تسديد دفوعات الفوائد interest payments لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ ما جعله ممنوعًا ineligible من المزيد من القروض.

في عام (٢٠١٢م) خلال مفاوضات إعادة إنتاج نفط جنوب السودان وإعادة فتح أنابيب الضَّخ، تمسَّكَ الجنرالات السودانيون بموقفٍ قويّ tough line على أرضية أنَّ توقُّفَ النفطِ قد يقتل جنوب السودان، بينما لن يؤدِّي سوى لبعض الضرر لشمال السودان. تطورت الأزمة في جنوب السودان بسرعة، وأخذتْ زمنًا أطول في السودان، ولكن الضرر الذي وقع كان مُؤثِّرًا جدًّا رغم ذلك.

منذ بداية عام (٢٠١٣م) فصاعدًا، كانت الحكومة السودانية يائسة من إعادة فتح جنوب السودان لإنتاج النفط وتصديره. حدث ذلك بصورة تدريجية خلال الأعوام (٢٠١٤م-٢٠١٨م) وأدَّى لتوفير عائد للخزينة السودانية، وذلك يتضمَّن رسوم استعمال أنابيب الضَّخ ودفوعات الدعم المالي الانتقالي بناءً على اتفاق سبتمبر (٢٠١٢م). تمَّت إعادة التفاوض على الاتفاق في أواخر عام (٢٠١٤م) بعد انتهاء المرحلة الأولى منها: تم عقد الاتفاق مباشرةً بين «الخرطوم» و»جوبا» بدون وسطاء، ولم يتم كشف تفاصيل هذا الاتفاق للعامة، ممَّا يشير إلى وجود دفع أموال خارج الحسابات الرسمية

off-the-books payments. على العموم، الإنتاج المتناقص في جنوب السودان والسعر المنخفض للنفط، أدى إلى أن تكون هذه الدفعات محدودة نسبيًّا. والإنتاج الصادر عن حقول النفط السودانية في «هجليج» بالكاد غطَّى الاستهلاك المحلِّيّ. وبذلك انتهت الريعية المركزية المبنية على النفط.

الذهب والتهريب:

تم اكتشاف الذهب في «دارفور» عام (٢٠١٢م)[1]. ظهر كمنحة إلهية godsend وبسرعة أصبح المصدر الأول للدولة للعُملة الصعبة مُدِرًّا لربح يساوي حوالي (٢,٥) بليون دولار في السنة، ما يعادل (٤٠٪) من صادرات السودان. ولكن في الواقع أثبت الذهب بسرعة كونه لعنة. فاستخراج الذهب تقليديّ/أهليّ بشكل كبير (٩٠٪ يتم تعدينه من ٨٠٠ منجمًا صغيرًا بواسطة حوالي ٢٠٠٠٠٠ مُعدِّنِين صغار)[2]؛ وأغنى الآبار تم اكتشافها في دارفور في مناطق تسيطر عليها مليشيات عربية، وبالأخَصّ «جبل عامر» بالقرب من سرف عمرة. الفائز المبكر في هذا التنافس للسيطرة على مناجم الذهب في جبل عامر كان «موسى هلال» قائد حرس الحدود («الجنجويد» سابقًا) والذي قام بإخراج مجتمع بني الحسين المحلِّي في معركة مات فيها أكثر من (٨٠٠)

(1) Tubiana, Jérôme, 2014, ‘Out for Blood and Gold in Sudan,’ Foreign Affairs, 1 May: https://www.foreignaffairs.com/articles/sudan/2014-05-01/out-gold-and-blood-sudan

(2) Marwan, Asmar, 2015. ‘Sudan’s Gold Boom’, Gulf News, 28 November:

https://gulfnews.com/uae/environment/sudans-gold-boom-1.1626644

شخص[١]. حَذَّرَ هلال الحكومة المركزية للبقاء بعيدًا. وبناءً على لجنة الخبراء في الأمم المتحدة، كسبَ هلال (٢٨) مليون دولار بشكل دوريّ من الضرائب والرسوم المفروضة على التنقيب taxies and levies on prospectors، و(١٧) مليون دولار من المناجم التي كان يملكها، و(٩) مليون دولار من التصدير غير القانونيّ[٢]. الدخل الكليّ للمليشيات شبه العسكرية العربية قُدِّر بـ(١٢٣) مليون دولار. وخلال الأعوام التالية قامت الحكومة بتسليح غريم هلال -الفريق أول حميدتي- عبر تقنين formalizing مليشياه شبه العسكرية إلى «قوَّات الدَّعم السريع». وفي نوفمبر (٢٠١٧م) هزمتْ قواتُ الدعم السريع الخاصة بحميدتي قواتِ حرس الحدود الخاصة بهلال، مع القبض على هلال وكبار قادته[٣].

إضافة إلى ذلك، نالتِ المليشيات شبه العسكرية العربية دخلاً كبيرًا جدًّا من تهريب عشرات الآلاف من المركبات من وإلى ليبيا وتشاد، والاتجار بالبشر trafficking people عبر الصحراء. مجموعات كقوات الدعم السريع والتي تم إرسالها للسيطرة على التهريب والهجرة غير الشرعية، استفادت أيضًا

(1) Radio Dabanga, 2014. ‘Darfur gold concession winner warned-off by Hilal,’ 17 April https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/darfur-gold-concession-winner-warned-off-by-hilal

(2) U.N. Security Council, 2016, ‘Final report of the Panel of Experts submitted in accordance with paragraph 2 of resolution 2200 (2015),’ S/2016/805, September 22.

(3) MacGregor, Andrew, 2017. ‘Musa Hilal: Darfur’s Most Wanted Man Loses Game of Dare with Khartoum… For Now,’ Aberfoyle Security, AIS Special Report, 12 December. https://www.aberfoylesecurity.com/?p=4096

من هذه النشاطات[١]، وعُهِد إلى قوات الدعم السريع بحملات نزع السلاح في دارفور، والتي خدمتهم باعتبارها وسيلة لتجميع السلاح والمركبات، والسيطرة على المنافذ الرئيسيَّة وطُرُق التهريب[٢]. ولذلك أصبح حميدتي أكبرَ تاجر ذهب ومهرِّب وحامِي حدودٍ في الدولة، وعليهِ أصبحت قوات الدعم السريع -بحكم أمر الواقع de facto- تُمثِّل الحاكم العسكريّ لشمال دارفور.

في الأماكن الأخرى في السودان -وبشكل أساسيّ في الإقليم الشماليّ- جذبَ تعدين الذهب عددًا كبيرًا من المُنَقِّبِين. ونشأت توتُّرات مع المجموعات المحلية بسبب محاولات الحكومة لتحويل امتيازات التنقيب لشركات أجنبية[٣]، وبسبب الاعتراض على إفساد البيئة المحلية عبر التلوث الناتج عن الزئبق والزرنيخ.

---

(1) African Centre for Justice and Peace Studies, 2018, ‘Study on the war economy in Darfur: The cross-border automobile trade: January 2014-March 2017,’ Khartoum;

Tubiana, Jérôme, Clotilde Warin & Gaffar Mohammud Saeneen, 2018. Multilateral Damage: The impact of EU migration policies on central Saharan routes. The Hague, Clingendael Institute, September. https://www.clingendael.org/pub/2018/multilateral-damage/

(2) Radio Dabanga, 2018b. ‘Second phase of disarmament campaign to begin next week across Sudan,’ 11 November.

https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/second-phase-of-disarmament-campaign-to-begin-next-week-across-sudan

(3) Amin, Mohamed, 2018. ‘Blood and gold: Now Sudan’s land wars have spread to mining,’ Middle East Eye, 21 April.

https://www.middleeasteye.net/news/blood-and-gold-now-sudans-land-wars-have-spread-mining

والأثر الرئيسيّ الآخر للذهب، كان الإستراتيجية الاقتصادية الكلية التي تم تبنِّيها لتقليل التهريب. فمن المعروف أنَّ الذهب الحِرَفيّ سهل التهريب، فاحتاجت الحكومة إلى دفع سعر عالٍ لتستطيع تحفيزَ التُّجار للبيع من خلال القنوات الرسمية. والسياسة التي تم تبَنِّيها هدفت الى دفع التجار نحو بيع الذهب للبنك المركزيّ للسودان، والّذي يعمل بعد ذلك كجهة التصدير الحصريَّة للذهب. ولاحظَتْ دراسةٌ في الاقتصاد الكلي للذهب في السودان كتبَها «إبراهيم البدويّ» و«كباشي سليمان»[١]، حقيقة أن البنك المركزيّ في السودان -وليس وزارة المالية والاقتصاد الوطنيّ- هو وكيل الحكومة في هذا السوق يُرجَّح أن يكون خَلْق العملة المحلية domestic credit creation «طباعة الأموال» هو المصدر الرئيسيّ لتمويل عمليات شراء الذهب[٢]. وجد صندوق النقد الدوليّ أنَّ الخسائر الناتجة عن التغيرات في سعر الصرف Foreign exchange تمَّ تقديرها بـ(٩,٢٪) من الناتج القومي الإجمالي GDP بصورة سنوية ما بين (٢٠١٢م-٢٠١٧م). واستنتج البدوي وسليمان في ختام أوراقهم: «اجتماع عمليَّتَيْ التمويل المتزايد للعجز الماليّ، مع عمليات شراء الذهب عبر عملية طباعة الأموال من قِبَل البنك المركزيّ للسودان؛ لم يكن فقط السبب الرئيسيّ لعدم استقرار الاقتصاد الكليّ على المدى القصير، ولكنَّه أيضًا أدى لتقليل التنافسية والتنويع في الصادرات على المَدَيَيْن المتوسط والبعيد، وجَعَل أزمة الدَّين الخارجيّ أسوأ»[٣].

(1) Elbadawi, Ibrahim, and Kabbashi Madani Suliman, 2018, 'The Macroeconomics of the Gold Economy in Sudan,' Khartoum, Economic Research Forum, Working Paper no1203.

(2) Ibid p4.

(3) Ibid p5.

على الرغم من ذلك، ومنذ العام (٢٠١٣م) لم يظهر معظم إنتاج السودان من الذهب في الأرقام الرسمية للتصدير official figures for exports أو في المُدَّخَرات من الذهب gold reserves. والتفسير الأكثر معقولية لذلك هو كونها صادرات خارج التعاملات القانونية محظورة رسميًّا -officially sanctioned off-the-books exports تمت بواسطة شركات مرتبطة بالنظام الحاكم وقوات الدعم السريع.

وكان لهذه الإستراتيجية التضخُّمية inflationary أيضًا أثَر اقتصاديّ اجتماعيّ كبير. أولاً: أنها كانت تَحوُّلاً إجباريًّا في الثورة المادية عبر تقليص الدخل الحقيقيّ لأولئك الذين يتلقَّون راتبًا ثابتًا (كعمال الخدمة المدنية) وزيادة دخل العاملين في التنقيب عن الذهب والاقتصاد التجاريّ، وغيرهم ممَّن كان لهم القدرة على الوصول إلى العملة الصعبة. وثانيًا: أدى التضخُّم المُفرِط hyperinflation إلى أثرٍ بعيد المدى في خلق ضائقة اقتصادية تضمَّنتِ العجز عن تحمُّل تكلفة المواد التموينية الأساسية. والمجموعات الاجتماعية الأساسية التي خرجت من المعادلة lost out، كانت هي المجموعات التي استفادت من الانتعاش النفطيّ والسلام مدفوع الرواتب payroll peace في العقد الماضي، والتي كانت أيضًا جوهرَ الدعم لحزب المؤتمر الوطني خلال انتخابات عام (٢٠١٠م). وجغرافيًّا هذه المجموعات تتركَّز في الهامش القريب من المدن التي تبعُد مسافة يومٍ من القيادة من الخرطوم. وهي تلك المناطق التي ابتدأت منها الاحتجاجاتُ في ديسمبر (٢٠١٨م)، والتي ركَّزَتْ بدايةً على السعر العالي للسلع الأساسية، خاصةً السلع التموينية foodstuffs.

الارتزاق والعلاقة مع الشرق الأوسط:

تمَّ إرسال قوات سودانية إلى اليمن منذ عام (٢٠١٥م)، ودُفِعتْ أُجُورُها من قِبَل السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي عام (٢٠١٦م) أُرسِلَت أيضًا فرقة عسكرية من قوات الدعم السريع تحت اتّفاقيةٍ منفَصِلَة تجاوزت قيادة القوات المسلحة السودانية[١]. فالقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تم إرسالهم بصورة منفصلة عن بعضهم بعضًا. واختُلِف في تقديرات الأعداد الكلية لها ما بين (٧٠٠٠-١٥٠٠٠) وهي تُمثِّل أكبر عدد من القوات الأرضية ground troops التي تخدم في الائتلاف. وتمت سمسرة صفقات إرسال كِلاَ القوات بواسطة مدير مكتب الرئيس البشير -طه حسين- ومن المرجَّحِ جِدًّا أنه أخذ عمولة شخصية عالية جدًّا لذلك[٢]. والبنية المالية لهذه الصفقات كانت مختلفة جدًّا: فالفرق العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية دُفِعَت أتعابها عبر القنوات المُعتادة للجيش، بينما استلم قادة قوات الدعم السريع رواتب قواتهم بالعُملة الصعبة، ثم دفعوا لقواتهم بالجنيه السودانيّ، مُوفِّرين لهم ربحًا شخصيًّا عاليًا. إضافةً إلى ذلك، قام المسؤولون عن التعاقد من السعودية والإمارات بالاتفاق مع قادة الدعم السريع على استخدام

(1) Perry, Mark, 2018. 'Saudi Arabia's Blood Pact With a Genocidal Strongman.' The American Conservative, 5 December.
https://www.theamericanconservative.com/articles/saudi-arabias-blood-pact-with-a-genocidal-strongman-houthisbashir-sudan-yemen-uae/

(2) Perry, Mark, 2018. 'Saudi Arabia's Blood Pact With a Genocidal Strongman.' The American Conservative, 5 December.
https://www.theamericanconservative.com/articles/saudi-arabias-blood-pact-with-a-genocidal-strongman-houthisbashir-sudan-yemen-uae/

رجل المليشيا الواحد من دارفور، عبر دفع ما يعادل (٥٥٠٠٠) دولار مُقَدَّمًا في مقابل خمسة سنوات من الخدمة. وكان الفريق أول حميدتي وحده أكبر المستفيدين من ذلك[1].

في يوليو (٢٠١٩م)، أُرسِلت أولُ كتيبة مؤلَّفَة من (١٠٠٠) رجل من ضمن فرقة قوية من (٤٠٠٠) موعود بهم من قوات الدعم السريع إلى ليبيا، للقتال مع الجنرال خليفة حفتر المدعوم من قبل مصر والإمارات العربية المتحدة.

حاول الرئيس البشير لأجل أن يوازن علاقاته في الشرق الأوسط، أن يتعامل بتكافؤٍ مع كِلاَ الكُتلَتَين المُتَصَارعتَين. فبينما دفعت السعودية والإمارات العربية المتحدة للقوات المنشورة في اليمن، وأعطت أحيانًا دفوعات -منفصلة- لدعم الميزانية occasional one-off budgetary support (على سبيل المثال؛ في مقابل قطع السودان العلاقات الدبلوماسية مع إيران)، احتفظت الخرطوم أيضًا بعلاقات مفتوحة مع قطر وتركيا، وكِلاَ هاتين الدولتين وفَّرتَا استثمارًا مباشرًا، كإعادة تأهيل تركيا لميناء «سواكن» المرتبطة ببناء مرافق بحرية.

وأحد المصادر الثانوية للدخل الأجنبيّ للقوات العسكرية كان الارتزاق الخاص private mercenarism في ليبيا، حيث كانت كل المجموعات المسلحة المتحاربة تُعاني من نقصٍ في القوَّة البشرية ومستعِدَّةً لتأجير دارفوريين. والاستفادة من هذا المصدر يتضمَّن وحدات منظمة من المجموعات المتمردة في دارفور مثل جيش تحرير السودان (جناح مناويّ ووحدات من المليشيات العربية).

(1) Radio Dabanga, 2018a. 'Sudan airlifts hundreds of Darfuri recruits to UAE bound for the Yemen war,' 18 April

https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-airlifts-hundreds-of-darfuri-recruits-to-uae-bound-forthe-yemen-war

رأسمالية المحاسيب:

حاول السودان أيضًا إعادة إحياء إستراتيجيته القديمة القائمة على الاستثمار والنُّمو المبنِيَّيْن على الزراعة. وقد صاحَبَ ذلك بعض التقدم. ومعظم هذه الزراعة اعتمدت على الأراضي في الهامش القريب التي استُؤجِرَت للمستثمرين العرب، وكثيرًا عبر نزع ملكية الأراضي من المزارعين والرعاة المحليين، ولكن القليل نسبيًّا من الأراضي المُستأجرة، تم تطويرها فيما بعد جزئيًّا بسبب الكمِّية التي طالبَ بها المسؤولون المحليون كرشوة، فأصبح نظام الرشوة المُقنَّنَة هذا بصورة تدريجية يصبح هادمًا لنفسه self-defeating. وإيجار الأراضي أنتج أيضًا عددًا معتبرًا من التوترات المحلية خاصةً في الهامش القريب(١).

ظلَّ قطاع الأعمال التجارية المحليُّ مُهيمَنًا عليه من قِبَل هجينٍ مُكوَنٍ من شركات الإسلاميين التي أُسِّسَت في حِقبة (١٩٧٧م-١٩٩٩م)، والشركات المرتبطة بالنفط والبناء التي تطوَّرت بعد (١٩٩٩م)، والتي على الرغم من ذلك كانت تتعرَّض للتحجيم بصورة متزايدة. وعانت الأعمال التجارية السودانية غير المرتبطة بشبكات الرأسماليين المحاسيب أيضًا، عندما انخفض الاقتصاد ثم وقع في سقوط حرّ. وخلال ذلك ظهرت أعمال تجارية جديدة للوجُود نتيجة انتعاش قِطاع الذهب. «جناح العمليات الخاصة لقوات الدعم السريع»

(1) Schwartzstein, Peter, 2019. 'One of Africa's Most Fertile Lands Is Struggling to Feed Its Own People,' Bloomberg Businessweek, 2 April, https://www.bloomberg.com/features/2019-sudan-nile-land-farming/?srnd=businessweek-v2

والتي يترأسها أقارب الفريق أول حميدتي، أسست شركة الجنيد والتي تضمنت شركات مُنخرِطة في نشاطات التعدين والإسكان، وبناء الطُرق والترحيل، ومجموعة من النشاطات الأخرى»[1].

التمويل السياسيّ:

يعكس التمويلُ السياسيُّ الاقتصادَ السياسيَّ للدولة، ولكن بصورةٍ غير مُطابقة. بعض الأركان الرئيسية للاقتصاد مثل: الزراعة صغيرة الحجم، لا أهمية مؤثرة لها في التمويل السياسيّ، بينما يمكن أن يكونَ للقليل نسبيًّا من التبادلات المالية الصغيرة small transactions من داعمين أجانب أو بنوك أجنبية أثرٌ ضخم على سوق الأعمال السياسيّ. المصادر الرئيسية للتمويل السياسيّ تقع في مواضع النُّمو الهائل (الذهب والارتزاق) وفي شبكة الفساد حول رأسمالية المحاسيب، وبقايا الريعية من النفط.

المصادر الرئيسية للتمويل السياسيّ خلال هذه المدة كان:

الذهب، والذي سيطر عليه عربُ دارفور وبشكل متزايد، حميدتي وقوات الدعم السريع الخاصة به، مع عناصر أصغر من الرأسماليين المحاسيب.

الارتِزاق والذي سيطرت عليه قوات الدعم السريع، وبصورة ثانوية سَماسِرَة broker الصفقات بين القوات الأمنية السودانية والداعمين العرب، مع عناصر صغيرة مرتبطة بارتزاق –خارج وساطة الدولة- non–state mercenarism في ليبيا.

(1) PAX, 2019. ‘PAX Sudan Alert: Actor Map,’ 20 June, https://www.paxforpeace.nl/publications

دُفوعات السمسرة والعمولات التي دُفِعَت لسودانيين يعملون لصالح الداعمين في الشرق الأوسط. هؤلاء الأفراد هم أفراد استثنائيون يتمتعون بوضعٍ جيد في الشبكات الأمنية السياسية التجارية في الخرطوم.

التهريب والإتجار بالبشر trafficking والذي جلب ربحًا لعرب دارفور (باعتبار مكانهم الجغرافيّ) وشبكات المحاسيب في الخرطوم.

الدفوعات (الناقصة) من جنوب السودان مقابل استعمال أنابيب النفط والمساعدة المالية الانتقالية، وارتبطت بدفوعات خارج الإطار الرسميّ off-the-books payments.

صفقات الفساد المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة foreign direct investments، خاصةً في القطاع الزراعيّ، على الرغم من أنها أصبحت أقل فعالية، بينما أصبح الفساد يستهلك نفسه.

يبدو من الواضح أن النفقات السياسيَّة (أ) قلَّت بشدَّة، و(ب) أصبحت أقل مركزية. ولكن النفقات السياسية الخاصة بالمُعارضة المسلحة (في المنطقتين ودارفور) أصبحت أكثر نُقصانًا بسبب (أ) الانهيار المالي في جنوب السودان، (ب) تغيُّر النظام في ليبيا، و(ج) الميثاق الأمني المستمر بين السودان وتشاد. فالخصومات السياسية الأهم كانت داخل النظام الحاكم السودانيّ، وليست بين النظام الحاكم والمتمردين في الهامش.

والمستفيد الأول من المصادر الجديدة للتمويل السياسيّ، كان الفريق أول حميدتي وقوات الدعم السريع، والمستفيدون المهمون الآخرون، كانوا السماسرة الذين يعملون مع الرياض وأبو ظبي (كطه حسين وصلاح قوش، واللذان كانا عدوَّيْن لدودين).

كان الرئيس البشير يفقد قدرته التمويلية المحاسيبية financial patronage capacity. إضافة إلى ذلك، بينما اقتربت نهاية فترة ولاية حكمه كرئيس (كانت محددة بتاريخ أبريل ٢٠٢٠م)، زادت تكلفة خصم أيّ صفقةٍ يقوم بها the discount rate on any bargains he made increased: فالسياسيون كان بإمكانهم أن يأخذوا من ماله وبعدها الارتداد بتكلفة صغيرة، أي أن المحرِّك السياسيّ للبشير كان يعمل على الدخان.

الساحة الأمنية:

يمكن وصف القطاع الأمني security sector بصورة أدقّ باعتباره «ساحة أمنية» security arena، حيث يتَّصف بوجود منظَّمات مسلَّحة متعدِّدة ذات قيادة وتحكُّم وتمويل مستقل أو شبه مستقل. وهذه الساحة انبثقت عبر مراحل منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وتسيطر عليها قوات تمَّت تعبئتها لغرض مكافحة التمرد. بدأ الأمر باستعمال مليشيا بالوكالة في الثمانينيات من القرن العشرين، وتطوير الإسلاميين للوحدات الأمنية المُخلِصة الخاصة بهم كوسيلة للتأمين ضد الانقلاب. وكل عملية تمرد أنتجت المزيد من هذه القوات. وبينما ساهمت تلك الموجودة في جنوب السودان في تدعيم سوق الأعمال السياسي القائم على النهب في جنوب السودان؛ ساهمت تلك الموجودة في دارفور وجنوب كردفان، والنيل الأزرق في تدعيم سوق الأعمال السياسية القائم على العسكرة في السودان. تكوَّنت عملية إصلاح القطاع الأمني بواسطة البشير من إعطاء المليشيات شبه العسكرية صفة رسمية، وتوفير زيٍّ رسميّ ورواتب لهم، وإعطاء قادتِهم رُتبًا عسكرية، واستقطابهم تحت قيادة وتحكُّم القوات المسلحة (غالبًا الاستخبارات العسكرية) أو جهاز الأمن والمخابرات، أو (في حالة قوات الدعم السريع) المكتب الرئاسيّ.

استخدم الرئيس عمر البشير أيضًا طريقة تقليدية للتأمين ضد الانقلابات عبر زيادة عدد القوات التي لا تثق في بعضها multiplying security forces that are mutually distrustful. فقبْلَ عقدٍ من الزمان كانت أكبر وأقوى هذه القوات هي جهاز الأمن والمخابرات الوطني، والذي نَمَا للدرجة التي أصبح فيها نفسه صانع انقلاب مُحتمَل. خلال هجمة حركة العدل والمساواة على الخرطوم في (٢٠٠٨م)، استعملت قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني قوَّاتها المسلحة لوحدها واستطاعت بها صدَّ الهجوم، تاركةً القوات المسلحة السودانية خارج المعركة. ودلَّ هذا –بين عدد من الأشياء– على القدرة العسكرية لجهاز الأمن والمخابرات الوطنيّ. وفي (٢٠٠٩–٢٠١٠م) تولَّى جهاز الأمن القيادة في عملية تنظيم العمل العسكري في تشاد، بما يتضمن تعبئة المليشيات شبه العسكرية العربية كقواتٍ أرضيَّة. ولكن بعد (٢٠١١م) أصبح واضحًا أنّ رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني «صلاح قوش» أصبح قويًّا بصورةٍ كافية لِأن يكون خطرًا على الرئيس، فتَّمت تَنحِيَتُه ثم إبعاده. وبعد ذلك تم تقليل حجم وحدات العمليات الخاصة operational units بجهاز الأمن، وبعضها تم وضعها تحت قيادة القوات المسلحة السودانية، وبعض المليشيات شبه العسكرية التي كانت تحت تحكُّم جهاز الأمن، تم وضعها تحت تحكم القوات المسلحة السودانية.

ثم ظهرت قوات الدعم السريع بعد ذلك كأداة البشير المفضلة للتأمين ضد الانقلاب، إلى درجة أن الرئيس السابق أشار إلى الفريق أول حميدتي بقوله «حمايتي». وتم تكوين قوات الدعم السريع من المليشيات شبه العسكرية العربية والتي كانت سابقًا جزءًا من «حرس الحدود»، والتي قام جهاز الأمن بالتنسيق معها خلال العمليات التشادية. وفي عام (٢٠١٣م) رفضت القيادة

العُليا للقوات المسلحة السودانية طلب أن تكون مسؤولة عن قوات الدعم السريع، والتي تم وضعُها بدلاً عن ذلك تحت تحكُّم رئاسي مباشر. وتمَّ تأسيس مرافق التدريب الخاصة بقوات الدعم السريع داخل وحول الخرطوم، مما أعطاها وجودًا في العاصمة.

العناصر التي تتكون منها الساحة الأمنية السودانية حاليًّا تشمل:

- **القوات المسلحة السودانية**: وهي أكبر وأغلى العناصر في الساحة الأمنية، وأغلب أموالها تأتي من ميزانية الدولة، ولكن إضافةً إلى ذلك توجد صناعات عسكرية تقوم بإنتاج الأسلحة والذخيرة كما لديها تجارة اعتيادية regular commerce، وأغلب ما ينفقه الجيش يكون على المُعدَّات المتقدمة high-end procurement (الدبابات والطائرات ... إلخ)، أما وحدات المشاة فقد تم تقليص الإنفاق عليها.

- **قوات الدعم السريع**: وقد أصبحت -بحكم الواقع de facto- تُمثِّل قوات المشاة بالنسبة للجيش. وتَحظَى بتمويلها بشكل أساسي عبر ميزانية الدولة، كما لها أيضًا مصادر موازية للعوائد من الذهب والارتزاق والتهريب ونشاطات تجارية أخرى. وجوهر تكوين قوات الدعم السريع يرجع إلى الأبَّالة الرزيقات في شمال دارفور، ولكن تم تعيين ضباط من القوات المسلحة السودانية فيها، وقد قامت أيضًا بالتجنيد من مناطق أخرى في السودان، واستوعَبَتْ مجموعة متمرِّدة سابقة واحدة على الأقل: فئة مُنشقَّة عن جيش تحرير السودان يقودُها محمدين إسماعيل بشر «أورقاجور»[1].

(1) Tubiana, Jérôme, Clotilde Warin & Gaffar Mohammud Saeneen, 2018. Multilateral Damage: The impact of EU migration policies on

- **جهاز الأمن والمخابرات الوطنيّ**: وقد تم تقليصُ قدراتِه في العمليات بدرجة كبيرة مقارنةً بما كان قبل عشر سنين، وهو مُختَرَق بشكل كامل من قِبَلِ حزب المؤتمر الوطني، ولديه معاملاته التجارية وعلاقاته الخارجية (مع العديد من دول الشرق الأوسط المختلفة) الخاصة به، وعليهِ لديه مصادره الموازية للتمويل. وفي يوليو (٢٠١٩م)، أعلن المجلس العسكري الانتقالي أن «جهاز الأمن والمخابرات الوطني» سوف يصبح «جهاز المخابرات العامة»، ولن يتضمَّن هيئة للعمليات without an operational arm.

- **قوات الدفاع الشعبي**: وهو مسمَّى يحتوي تحت مظلته العديد من «المليشيات غير العسكرية» و«المليشيات شبه العسكرية»، وتتضمن وحدات أمنية إسلامية ومليشيات قَبَليَّة. وبعض الوحدات في قوات الدفاع الشعبي لها علاقات مستقلَّة بداعمين إسلاميين في الخارج.

- **بعض المليشيات شبه العسكرية الأخرى؛ مثل**: وحدات مخابرات الحدود (دارفور)، وشرطة الاحتياطي المركزي على الرغم من أنها أصبحت فاعلاً ثانويًّا بشكلٍ كبير، ودخلها خليطٌ من ميزانية الأمن الحكومية والتمويل الذاتي.

العديد من المليشيات القَبَليّة غير المُنتظمة صاحبة تمويل ذاتي.

المجموعات المسلحة المعارضة في دارفور و«المنطقتين»، وتتضمن جيش تحرير السودان «جناح عبد الواحد»، وجيش تحرير السودان «جناح مناوي»، وحركة العدل والمساواة، وقوات صغيرة مُنشَقَّة عن جيش تحرير السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان –شمال (عبد العزيز الحلو)، والجيش الشعبي

central Saharan routes. The Hague, Clingendael Institute, September. https://www.clingendael.org/pub/2018/multilateral-damage/

لتحرير السودان (ياسر عرمان ومالك عقار). وبعض هذه القوى تتلقَّى دعمًا خارجيًّا (سياسيّ، وارتزاقيّ).

تحت حكم البشير كانت الساحة الأمنية تنتظم بطرق مختلفة في الأجزاء المختلفة في السودان. ففي العاصمة والهامش القريب أدَّت القوات الأمنية المدعومة من النظام وظيفتها عبر احتكار قلة تواطؤيّ، مع احتواء التنافسات بينها تحت مظلة المصالح المشتركة. أما في الهامش البعيد، فقد كانت القوات الأمنية المزعومة الموالية للحكومة أقلَّ انضباطًا بدرجةٍ كبيرة، وكان تنافُسَهم يظهر على الملأ في الغالب. وفي دارفور خاصةً تشتبك القوات الأمنية فيما بينها أحيانًا، وفي مناسبات مختلفة تمرَّدت «مليشيات غير عسكرية» و«ميليشيات شبه عسكرية» وذهبت للانضمام إلى المعارضة المسلحة، متخذةً تحالفات تكتيكيَّة عبر الخطوط across the lines مع المتمردين، في الغالب للمطالبة بعوائد مادية.

يتم تقدير استهلاك النفقات على الفاعلين في الساحة الأمنية بحوالي (٦٠٪) من الإنفاق الحكومي خلال السنوات الأخيرة، ومن غير المحتَمَل أن تنخفض الشهيَّة لهذه النفقات بسرعة.

في (٢٠١٨م، ٢٠١٩م) ونتيجة لفعاليتها العسكرية، ووجود وحدات المشاة الخاصة بها في الخرطوم، والقَدْر العالي من الميزانية السياسية في متناول قائدها الأعلى «الفريق أول حميدتي»، أصبحت قوات الدعم السريع أقوى قوة فاعلة أمنيًّا. تولّت قوات الدعم السريع معظم المهام العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة السودانية.

الاختراقات الإقليمية Regional Embeddedness:

أسواق الأعمال السياسية في وادي النيل، والساحل الإفريقي Sahel/ Sahara، والقرن الإفريقي والبحر الأحمر، لا تحترم الحدود الدولية فيما بين بعضها. في بداية التسعينيات من القرن العشرين توسَّعت نشاطات سوق الأعمال السياسي الخاص بالسودان عبر حدوده وصولاً إلى تشاد وأوغندا وأثيوبيا وإريتريا. ونتيجة لذلك، تعرَّض السودان لتدخُّلات عدائية من أسواق الأعمال السياسية في تشاد وليبيا وأوغندا، وبعد الانفصال، تداخلات من جنوب السودان نفسه (لمدة قصيرة briefly). ثم بعد اختلاف التوجُّهات الكارثي مع مصر والسعودية في (١٩٩٠م)، ومحاولة اغتيال الرئيس «حسني مبارك» في (١٩٩٥م)، أصبح الرئيس البشير خبيرًا في الإبحار في سياسة الشرق الأوسط، واستطاع أن يفعل ذلك بنجاح لسنين عدة، وذلك -بشكل رئيسيّ- لأن مصر فقدت اهتمامها بإفريقيا جنوب الصحراء، ولأن دول مجلس التعاون الخليجيّ اعتبرت السودان قضية أمنية صغرى، وأصبح السودان مهمًّا لقوى الشرق الأوسط في الفترة عقبَ الربيع العربي بحساب دوره في الحرب في ليبيا، والاهتمام المصريّ المُتجدد بوادي النيل، وظهور البحر الأحمر كمسرح للمنافسة الأمنية؛ فالسودان الآن متورط في أسواق الأعمال السياسية في الشرق الأوسط في موقع ضعيف in a junior position.

وبعض الأبعاد الحاليَّة للاندماج في سوق الأعمال السياسي الإقليمي هي:

السعودية والإمارات العربية المتحدة هما لاعبان أساسيَّان في سوق الأعمال السياسي، مُستعملِين الأموال لضمان الولاءات الشخصية من بين

أفراد في النخبة السودانية (وآخرين). ومنذ أبريل (٢٠١٩م)، كانت السعودية والإمارات العربية المتحدة الداعمَين الأساسيَّين للفريق أول حميدتي، وقاما بإرفاده بميزانيته السياسية.

قطر وتركيا أيضًا يوفِّران استثمارًا سياسيًّا مباشرًا لأفراد، ولكنهما أيضًا يميلان إلى التعامل مع الإخوان المسلمين كمُنظَّمة، وإلى استعمال القوة الناعمة (بصورة ملاحظة الإعلام).

مصر تتعامل مع الجيش وتستعمل التعاون المؤسسي العسكري والمخابراتي المباشر direct institutional military and intelligence cooperation، وهي تتعاون مع الإمارات العربية المتحدة في ليبيا، ولكن لديها تخوُّفَات misgivings من الدور السعودي والإماراتي في السودان.

السودان له تواطؤ قريب close collusion مع تشاد، يغطِّي مدىً واسعًا من المشاريع المشتركة، والتي تتضمن التدخُّل في ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى والتهريب.

السودان لاعب كبير في سوق الأعمال السياسي في جنوب السودان. انقطع دور السودان كمُموِّل للقوات المسلحة المنشقة في جنوب السودان في الفترة الأخيرة من اتفاقية السلام الشامل، عندما امتلك الجيش الشعبي لتحرير السودان التمويل الكافي لاحتكار السوق corner the market، ولكنه استُؤنِفَ في سانحة الفترة بعد الانهيار الاقتصادي لجوبا، وكانت عملية إعادة إحياء اتفاقية حلِّ النزاع في جنوب السودان في عام (٢٠١٨م) في البداية وبشكل رئيسيّ صفقة بين السودان وأوغندا. وكان «صلاح قوش» أحد مهندسيّ هذه

الصفقة، وكانت إحدى نتائجها رفع توت يو جوتلاك Tut Yew Guatlak –الابن المتبنى للبشير– من مستشار أمني للرئيس «سلفاكير» إلى رئيس اللجنة الوطنية ما قبل الانتقال National Pre-Transition Committee.

من المهم ملاحظة أنّ الرعاية/المحسوبية السياسية المالية لا تُتَرجم بصورة آلية إلى تحكم سياسيّ. ففي الغالب نجد ممولين كالدول العربية، يفتقدون المعلومات التفصيلية حول نشاطات وكلائهم المُفتَرَضِين. والصراعات بين المُمَوِّلين تخلُقُ فراغًا للمجموعة التالية من الفاعلين السياسيين لِلَعِبِ لعبتهم السياسية، وعليهِ؛ فمصالح السعودية والإمارات العربية المتحدة لا تتوافق دائمًا، وفي بعض الحالات تُناقض بعضها بعضًا، وهما في الغالب في نِزاع كتوم مع مصر. فعلى سبيل المثال؛ على الرغم من أن طه حسين وصلاح قوش كلاهما استفاد –شخصيًّا أو سياسيًّا– من الدعم السعودي والإماراتي، فإن هذا لم يجعلهما الشخصيات المسيطرة في الخرطوم masters of Khartoum. ففي السيطرة على السلطة ما بعد البشير في (١١ أبريل ٢٠١٩م)، خسر قوش لصالح حميدتي، وربح حـميدتي دعم الرياض وأبو ظبي، واستطاع النِّدُّ اللدود arch-rival لقوش –طه حسين– أن يعود إلى الخرطوم.

انتفاضة (٢٠١٩م) وسوق الأعمال السياسي:

هنالك العديد من الأبعاد المُبهِرة للانتفاضة الشعبية في السودان (٢٠١٩م)، تتضمن الخطى التي تَتبَّعتْها the scripts on which it drew (كتجارب «ربيع الخرطوم» السابقة، و«الربيع العربي»)، وتنظيم وانضباط المُحتَجِّين، ودور الطليعة من الكهول من الحزب الشيوعي السوداني، والتوترات

بين القيادة الحضرية metropolitan leadership لتحالف القوى الموقعة على إعلان الحرية والتغيير من جهة، وبين القيادة الهامشية للمجموعات المسلحة من الجهة الأخرى. لن يخوض هذا الفصل في هذه التفاصيل، ولكنه بالمقابل سيقوم بوضع الانتفاضة داخل سياقها من سوق الأعمال السياسي. يمكن تقسيم الانتفاضة إلى مرحلة المقاومة resistance phase (منذ بداية الاحتجاجات في ديسمبر ٢٠١٨م وحتى سقوط الرئيس البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩م) ومرحلة التنافس contestation phase منذ (١١) أبريل.

بنية الاقتصاد السياسي:

الاعتبار الأساسي في هذه النقطة، هو أنَّ الاقتصاد السياسيّ للسودان لم يتغير خلال أيٍّ من مرحلتيّ «المقاومة» أو «التنافس». وعلى الرغم من الوعي الواسع بمشاكل الفساد والريعية، واختلال توازن الاقتصاد الكليّ في السودان، والحاجة المُلِحَّة لمخاطبة الأزمة الاقتصادية، فإنه لم يتم اتخاذ خطوات مؤثرة بهذا الصَّدد.

بعد مدة قصيرة من سقوط البشير، أعلنت السعودية والإمارات العربية المتحدة عن حِزمة مساعدات بقيمة ثلاثة بليون دولار، تتكون من (٥٠٠) مليون دولار في شكل دفوعات نقدية عاجلة immediate cash payments، و(٢,٥) بليون دولار في شكل سِلع أساسية (طعام ووقود ومساعدات طبية). ويبدو أنّ الدفوعات النقدية كانت مُساهِمة في الميزانية السياسية للفريق أول حميدتي، والتي استعملها لشراء الولاءات أو على الأقل الإذعان له، لغرضٍ قصير المدى وهو تعزيز سلطته. والدعم السِلَعي قد يُخفِّف النقص alleviate shortages ولكن فقط لأمدٍ قصير.

وعلى كل الأصعدة الأخرى، فكل النظام الاقتصادي السياسي الموجود قد تُرِك كما هو أو تم تدعيمه. فعلى سبيل المثال؛ يبدو أن قوات الدعم السريع قد أحكمَتْ قَبضَتَ ها على تجارة الذهب، وأن فرقةً من قوات الدعم السريع قد تم إرسالها إلى ليبيا.

تنظيم النُّخَب الحاكمة:

في أواخر عام (٢٠١٨م) كان الرئيس البشير (وفقًا لتعبير أحدهم) قائد أوركسترا يتزايد فيها عدم الانسجام: الزعيم المريض لعصابة من القادة السياسيين الأمنيين، والذين كانوا يميلون للانشقاق أكثر فأكثر، أو مدير الأعمال السياسية لنظام «احتكار قلة» والذي كان يتحول من تواطؤيّ إلى تصارعيّ. امتلك البشير السُّمعة المهمة وهي امتلاكه لسجلٍّ تاريخيٍّ في حماية أفراد النُخبة الحاكمة، والذي عَنَى أن أيَّ ساعٍ إلى الانقلاب، اعتبر البشير -كثاني أفضل خيار- أفضل من أن يسيطر على الوضع نِدٌّ قاسٍ.

الاحتجاجات التي ابتدأت في ديسمبر (٢٠١٨م)، كانت مدفوعة بالسأم الشعبي popular disgust من الفقر وحكومة اللصوص والمحسوبية، والقسوة المَشُوبة بالتهكم من قِبَل القيادة المليئة بالعجائز cynical brutality of a gerontocratic leadership، ومثل هذه الاحتجاجات كانت قابلة للتنبؤ بها، وعلى الأقل أحد الموجودين في القيادة الأمنية (صلاح قوش)، حاول أن يقوِّي الاحتجاجات لصالح سيطرته هو على النفوذ، وآخرون (بعض الضباط في القوات المسلحة السودانية، وحميدتي) انتظروا الاحتجاجات حتى اللحظة المناسبة، والكُلُّ بنوا رهانهم على الافتراض العمليّ أنَّ الاحتجاجات قد تختفي، وأنَّ الرئيس البشير سيظل في السلطة حتى انتخابات أبريل (٢٠٢٠م).

كانت هناك فترة قصيرة من التشوُّش في أسبوع العاشر من أبريل، حينما وافق أعضاء اللجنة الأمنية العليا (ممثلة الوزارات الرئيسية والمؤسسات الأمنية) على إزالة الرئيس البشير، وأن يتولَّى نائب الرئيس «عوض بن عوف» السلطة لفترة ريثما يستطيعوا أن يُقيِّموا خياراتهم. وكانت هنالك ثلاث نتائج مُحتملة في (١١) أبريل:

(أ) أن يلتقي ابن عوف مع قادة الحرية والتغيير وتتكون حكومة.

(ب) أن يستولي مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطنيّ على السُّلطة.

(ج) أن يستولي الجنرال حميدتي على السلطة.

كان العائِق الأكبر لقوش هو أنَّ شكوكًا واسعة كانت تحوم حوله (لم يثق أحدٌ في أمانه الشخصيّ تحت حكمه). قام ابن عوف بإعلان إزالة البشير لغرض إرسال رسالة للمؤسسة establishment: أنَّ كل شيءٍ سيكون مؤمَّنًا؛ ثم قام بتسليم الحُكم للبرهان وحميدتي لأنهم كانوا سيضمنون أمانه الشخصيّ، ففقَدَ قادة الحرية والتغيير وقوش فرصتَهم، وأصبح حميدتي والبرهان قادة المجلس العسكري الانتقالي.

أخذ حميدتي موضع البشير كالفاعل السياسي المركزي the central political operator، مستعملاً تحكُّمَه بالمال والعنف، وقد تصرف كتاجرٍ سياسيّ بطريقةٍ صريحةٍ جدًّا، موفِّرًا عائِدات مادِّية لفاعلين سياسيين في مقابل التعاون أو الولاء.

من الأمثلة المُبكِّرة لذلك، كانت الطريقة التي تعامل بها حميدتي مع قضية الشرطة الذين كانوا مُضْرِبين؛ لأنهم لم يتلقَّوا أُجورَهم. أخذ نقودًا من

الدعومات التي وفَّرتها الدول العربية الراعية للمجلس العسكريّ الانتقاليّ، والْتَقَى ممثِّلين عن الشرطة، وأعطاهم أموالاً كافية لتحفيزهم على العودة إلى العمل.

عقد حميدتي مؤتمرًا للإدارة الأهلية (قادة القبائل) وكافأهم بمركبات.

قام حميدتي بمقابلة وتوفير موارد للأساتذة والعاملين في حقل الكهرباء.

وهنالك مؤشرات إلى أنه بصورة شخصية دفَعَ لأعضاءٍ أساسيين في القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية.

بشكل أعمّ، قام حميدتي بتكرار النظام الذي ورثه عن البشير، ووضع نفسه في المركز. وعليهِ فهو قد ورث مأزِق البشير، وعلى الرغم من أن لحميدتي الطاقة والفِطنة السياسية التكتيكية والأموال في يده، ففي المدى المتوسط ستصبح المُتطلَّبات liabilities التي تواجهه واضحة.

تختلف الإدارة السياسية الخاصة بحميدتي من تلك الخاصة بسابقه، في أنَّ معاملاته السياسية المالية أكثر فجاجة، كما أنه لا يمتلك أُصُول السمعة أو الشرعية -على الرغم من أنها أثَرَية vestigial- الخاصة بالبشير، فهو يتاجر بصورةٍ علنية المال مقابل الولاء، ولا يمكنه ادِّعاء الانتساب إلى أيِّ برنامجٍ سياسيّ، على الرغم من أنه لَمَّحَ للحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان -مشيرًا إلى أنه باعتباره أول سوداني من الغرب يحكم السودان منذ قرن- أنه سيمثل مصالح الهوامش ضد المركز. قام حميدتي بتحالفات تقوم باستبعاد القُوى المحلية والإقليمية ذات النُفوذ، فهو قام بإزالة الإسلاميين، وقد تحالف بصورة علنية مع الترويكا العربية (مصر والسعودية والإمارات) ضد قطر وتركيا.

السِّجل الاجتماعي الاقتصادي للانتفاضة:

بدأتِ الانتفاضة في الهامش القريب في بلدات كعطبرة والدمازين والقضارف، منتشرة بسرعة إلى العاصمة[1]. وبدأت بين المجموعات الاجتماعية الاقتصادية التي تمَّ شملها في الرعاية السياسية في فترة (٢٠٠٠م-٢٠١١م)، عبر الفوائد المادية من النفط و«السلام مدفوع الرواتب»، ولكن كانوا الأكثر معاناة من الأزمة الاقتصادية (أي أكبر الخاسرين في عملية إعادة هَيْكَلة الاقتصاد السياسي بعد ٢٠١١م). كانت الإشارة العاجلة لبَدْءِ الانتفاضة هي

(1) el Gizouli, Magdi, 2019a. ‘Class Dynamics, Dissemination of the Sudanese Uprising,’ in Deshayes, Clément, Margaux Etienne and Khadidja Medani (eds.) “Down with the Government of Thieves”: Reflections on the Sudanese revolutionary dynamics, NORIA: Special Issue on Sudan,

https://www.noria-research.com/class-dynamics-dissemination-of-the-sudanese-uprising/

el Gizouli, Magdi, 2019b, ‘The Fall of al-Bashir: Mapping contestation forces in Sudan,’ Arab Reform Initiative, Bawader, 12 April.

Gillette, Claire, 2019. ‘The Sudanese Popular Uprising: From the First Demonstration to the State of Emergency,’ in Deshayes, Clément, Margaux Etienne and Khadidja Medani (eds.) ‘Down with the Government of Thieves’: Reflections on the Sudanese revolutionary dynamics, NORIA: Special Issue on Sudan, https://www.noria-research.com/class-dynamics-dissemination-of-the-sudanese-uprising/

الأسعار المُتزايِدة للسلع الأساسية، مما أدى إلى عجزٍ في الخبز[1]. ومنذ البداية استهدفت شعارات الانتفاضة «حكومة اللصوص»[2].

انتشرت الاحتجاجات بسرعة في الخرطوم، واتَّخذتْ طابعًا اجتماعيًّا اقتصاديًّا مختلفًا، وانتقلتِ القيادة إلى تجمُّع المهنيين السودانيين، وقد تم إنشاؤه في (٢٠١٦م) كتحالف للاتحادات العُمَّالية trade union alliance، في البداية للضغط في اتجاه حقوق المهنيين في هذه القطاعات، والإصلاح الاقتصادي. هؤلاء المِهَنيُّون –بجانب الأساتذة الجامعيين– كانوا تاريخيًّا في مركز «الأفندية التحديثيين»، ولكن موضعهم الآن مختلفٌ جدًّا عن موضعهم قبل عدَّة عقود، عندما كان هؤلاء المهنيون متمركزين بشكلٍ كبير داخل الوظائف الحكومية، وكانوا يستطيعون أن يدفعوا إدارة الحكومة للخضوع. وحلفاؤهم الأساسيون (بصورة ملاحَظَة) في الانتفاضات السابقة –عمال السكة الحديدية– هم الآن غير مؤثرين اقتصاديًّا. وتجمُّع المهنيين السودانيين أيضًا يفتقد تمثيل بعض القطاعات المهمة الأخرى: قطاع البنوك والاتصالات والصناعات والمواصلات، وبالطبع

(1) Vall, Mohamed, 2019, ‘How bread has emerged as the main symbol of Sudan unrest.’ Aljazeera, 27 January https://www.aljazeera.com/news/2019/01/sudan-revolution-hungry-persists-crackdown-190127124859617.html

(2) Guibert, Raphaëlle Chevrillon, 2019. ‘Cronyism, asymmetry, and injustice in the dynamics of the protest,’ in Deshayes, Clément, Margaux Etienne and Khadidja Medani (eds.) ‘Down with the Government of Thieves’: Reflections on the Sudanese revolutionary dynamics, NORIA: Special Issue on Sudan, https://www.noria-research.com/class-dynamics-dissemination-of-the-sudanese-uprising/

لا يعتمد على المجموعات الأوسع من الشعب ممَّن هم مزارعون وعُمَّال مزارع وصغار تجار، وسواق أجرة، وحِرَفيُّون وعمال مناجم الذهب، ومدرسون وعمال في القطاع غير الرسميّ. وبدلاً من ذلك، اعتمدت القدرة على التعبئة الخاصة بقوى الحرية والتغيير بشكل ثقيل على شبكات الشباب المُستعملين لمواقع التواصل الاجتماعيّ، مثل: حركة «قرفنا» و«التغيير الآن».

كان ائتلاف قوى الحرية والتغيير مدعوم اقتصاديًّا ولوجستيًّا بعناصر من مجتمع الأعمال السودانيّ. ومع روح التطوُّع، أسند ذلك مرونة الاحتجاجات. وستتأثر حيوية الائتلاف وبنية أيِّ حكومةٍ يكوِّنها –بِشِدَّة– بواسطة طبقة أصحاب الأعمال وتوفيرها للتمويل السياسيّ.

مثَّلَتْ قوى الحرية والتغيير جزءًا فقط من المعارضة. ويتضمن أولئك المَقصِيُّون من القيادة وصنع القرار: أحزاب مدنية عتيقة veteran civilian parties، والمُنشقُّون من الإسلاميين والذين انتقلوا إلى المعارضة، والحركات المسلحة الفاعلة في دارفور و«المنطقتين» في جنوب كردفان والنيل الأزرق. بعد (١١) أبريل في مرحلة «التنافس»، أصرَّت قوى الحرية والتغيير أنها وحدها الممثِّل للشعب السوداني، ولم تقم فقط بتهميش تلك الأحزاب الأخرى، بل قامت باستِعدَاءِ بعضهم. وهذا القرار يرجع بطرق مختلفة إلى فقدان البنية التنظيمية داخل قوى الحرية والتغيير، وإلى الدور المُهيْمِن للحزب الشيوعيّ السودانيّ، والذي أراد عدم تكرار ما اعتبره أخطاءه في فترات (١٩٦٤م، ١٩٦٥م) و(١٩٦٩م-١٩٧١م) حينما قام بهندسة الثورة، ولكن فشل في حيازة السلطة.

وهنالك ادعاءات معقولة أن جهاز الأمن والمخابرات الوطنيّ قرر ألا يستعمل ترسانة أسلحته لِقَمْع وتفريق وتشتيت الاحتجاجات، ولكن لتحفيزها بهدف تعميق الأزمة والتي سيستطيع عبرها «قوش» الحيازة على السلطة.

ديناميكيات الساحة الأمنية:

قوَّات الدعم السريع هي الفاعل المهيمن في الساحة الأمنية. وعلى ما يبدو سيسعى حميدتي إلى إعادة تنظيم الساحة الأمنية حول هذه القوة مُطوِّرًا مقدراتها، وجاعلاً القوات المسلحة السودانية في وضع ثانويّ، ومحوِّلاً مهام جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى قوات الدعم السريع، ومستوعبًا مليشيات شبه عسكرية ومجموعات مسلحة أخرى. وحتى قد يستفيد من مرتزقة خاصة للمهام الخصوصية specialist functions التي تتجاوز مقدرة قوات الدعم السريع. وهذا امتداد منطقيّ للطريقة التي كان يتم بها إصلاح الساحة الأمنية تحت حكم البشير.

آخرون استاؤوا من هذه الهيمنة والامتيازات المادية المُصاحبة لها، وهذا الاستياء سيتمُّ تضخيمه إذا ما لم يُدفَع لهم، أو إذا ما واجهوا تقليصًا لامتيازاتهم، وينتج عم ذلك وجود خطر نزاعٍ بين الفاعلين في الساحة الأمنية، وهذا الصراع قد يأخذ أشكالاً مختلفة عديدة لا يُلغِي بعضُها بعضًا (أي: قد تأتي سويًّا) not mutually exclusive:

يمكن أن تسعى قوات الدعم السريع لتأسيس هيمنةً كاملة، إما عبر إقصاء مُنافسيها بالقوة، أو عبر إخضاعهم عبر عرض القوة والتوسل بالمصالح

المشتركة. وعرض المَقدِرات والقسوة لا تحتاج إلى أن تكون تجاه فاعلين أمنِيِّين آخرين، ولكن يمكن أن تكون تجاه مجموعة ثالثة كالمدنيين أو الإسلاميين.

انقلابٌ مضادٌ بواسطة أولئك الذين أقصَتْهم قوات الدعم السريع. فعلى سبيل المثال؛ يمكن أن تتحدَّى وحدات من القوات المسلحة السودانية قوات الدعم السريع عسكريًّا في الخرطوم، أو يمكن أن تتمرد قيادة إقليمية من القوات المسلحة السودانية، وتتصل مع أخريات لتحدِّي قوات الدعم السريع على مستوى الهامش.

قد يؤدِّي انقلابٍ فاشل إلى حرب أهلية تؤدي إلى تخفيض حواجز الدخول إلى السوق السياسيّ العسكريّ، مما يؤدي إلى زيادة أعداد المجموعات المسلحة.

يمكن أن يعمل الفاعلون الأمنيون في الهامش على تأسيس إقطاعيات إقليمية، ببساطة لأنهم مهملون في عملية تحديد أولويات الصرف، الذي يذهب إلى أولئك الموجودون في المركز.

قد يتبنَّى حميدتي إستراتيجية تأمين ضد الانقلاب عبر إبعاد purge منافسيه من الدائرة القريبة، والذي سيؤدي إلى خطر أن يقوم أولئك المَقصِيُّون بالتعبئة لتمرِّدٍ في الهامش.

قوات الدعم السريع نفسها يُمكِن أن تنقسم امتدادًا لخلافاتها الداخلية عبر قادتها أو مجموعاتهم (صراع حميدتي مع موسى هلال هو أحد الأمثلة).

العوامل الإقليمية:

القوى الإقليمية «الشرق أوسطية»، حاولت الاستفادة من الاحتجاجات للمضيِّ قُدُمًا بأجندتها الخاصة، ويبدو أن الرئيس البشير قد اعتبر هذه الأجندة عاملاً أساسيًّا، بدلاً من اعتبارها عنصرًا ثانويًّا فيما تطوَّر بعد ذلك.

يبدو أن الحكومة المصرية نظرت إلى الاحتجاجات عبر عدسات التجربة المصرية، باعتبارها أقرب إلى مظاهرات (٢٠١٣م) ضد الإسلاميين التي وفَّرت للجيش الفرصة للتدخُّل في صالح الشعب، منها إلى انتفاضة (٢٠١١م). دعم الرئيس عبد الفتاح السيسي إعلان الرئيس البشير لحالة الطوارئ في (٢٢) فبراير، ربما كوسيلة لإلقاء مسؤولية أزمة البلاد على حزب المؤتمر الوطني والإسلاميين. ثمّ هنَّأتْ مصر الجنرال «أحمد عوض بن عوف» في (١١) أبريل، ولكن قبل الأوان كما اتَّضَح فيما بعد.

ويبدو أن السعودية والإمارات العربية المتحدة قد رأتَا الاحتجاجات كفرصة لمرشحيهم المفضّلين للمراهنة على السلطة make bids for power. ومن المحتمل أن بعض العناصر داخل جهاز الأمن والمخابرات الوطنيّ وحتى بعض المليشيات شبه العسكرية، قاموا بتأجيج الاحتجاجات stoking the protests، أو على الأقل التعامل معها بتحفُّظٍ discreetly tolerating them، على أساس أن ذلك سيمهِّد الطريق لانقلاب takeover.

الإسلاميون كانوا منقسمين: بعضهم بقي في الحكومة، وآخرون كانوا في المعارضة، ويشمل ذلك جزءًا كان داعمًا للاحتجاجات. ولكن الداعمين الشرق أوسطيين للإخوان المسلمين لم يجدوا مجموعة سياسية منشقَّة ذات مصداقية كافية ليدعموها.

في الديناميكيات التي تَلت الحيازة العسكرية على السلطة في (١١، ١٢) أبريل، كانت المعاملات السياسية الشرق أوسطيَّة حاسمة crucial. أَمَدَّتِ السعودية والإمارات العربية المتحدة المجلسَ العسكريّ الانتقالي بدعم سياسيّ وماليّ مهم.

الشكل (١١): التحولات في سوق الأعمال السياسي السوداني (٢٠١٩م)

ما هي المرحلة التالية لسوق الأعمال السياسي في السودان؟

النقاش السياسي الحالي في السودان متركِّز على سؤال الديمقراطية.

وبالتحديد فهو معنِيّ بالمفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير حول تكوين المجلس السيادي ومجلس الوزراء والقضاء، والمدى الزمني لعملية التحول الديمقراطي.

يَقترِح نموذج سوق الأعمال السياسي أنّ هنالك أسئلة إضافية يجب أن تُسأل وأن ديناميكيات سوق الأعمال السياسي هي التي ستكون المحدِّد الأساسي لمستقبل الدولة.

خلال أبريل (٢٠١٩م) انتقل السودان من كونه احتكار قلة تواطؤيّ متنكِّر في شكل حكومة لصوص مركزية ضعيفة، إلى كونه احتكار قلة تصارعيّ (خلال الستة والثلاثين ساعة التي كان فيها الجنرال ابن عوف في السيطرة)، ثم رجوعًا إلى ما كان من قبل، مع حفظ أنه كان مع مدير أعمال سياسيّ مختلف وائتلاف أضيق.

طموح المحتجين وقوى الحرية والتغيير، هو أن يخرج السودان من سوق الأعمال السياسي بكامله للتحوُّل إلى دولة ديمقراطية مؤسسية، وهم يعلمون أن هذا غير ممكن الحصول فورًا، ولكن على الرغم من ذلك يبقى الانتصار المُبهِر لتنظيمهم متمثِّلاً في الاحتجاجات والغِبطة تجاه ثورتهم الخالية من الدماء، تُشجِّعهم على أن يستهدفوا أعلى المكاسب. وعلى الرغم من ذلك، ليس في المحتمل أن يخرج السودان من سوق الأعمال السياسي تحت أي سيناريو واقعي.

لدى حميدتي إستراتيجية أعمال سياسية فعَّالة مبنية على السيطرة على مسار التمويل السياسي، وسياسة «فَرِّق تَسُد» بين خصومه وأعدائه، بجانب الاستعمالات المحددة الهدف للقوة لعرض قسوته. مجازفاته السياسية التجارية في الارتزاق المجاوز للدولة transnational mercenary political business قد أدت به للسيطرة على الدولة، ولكن حميدتي لا يمكنه أن يتوقَّع

أن يَحظَى بنوع السُّمعة التي تمتع بها البشير، على الأقل في المدى القريب، ما يعني أن العديد من الأفراد الآخرين في النخبة يرون حكمه محدودًا زمنيًّا، والذي يعني بدوره أن نفقاته تتحول إلى ولاءات بخسارة.

لا يمكن استبعاد احتمالية صناعة انقلاب مضادan establishment counter-coup. وبالفعل يبدو أن هنالك عدد من المحاولات من الإسلاميين والجنرالات لإعادة حِيازة السلطة، ولو نجحت هذه الاحتمالية فهذا لن يُغيِّر أساسيات الاقتصاد السياسي، وستؤدي إلى خطر تشظية fragmenting سوق الأعمال السياسي.

طريقة حميدتي في الحكم لا تخاطب التحديات البنيوية في الاقتصاد السياسي السوداني، وبالتحديد أزمة الاقتصاد الكلِّيّ. وبالفعل اعتماده على الذهب والارتزاق سيزيد الأزمة البنيوية سُوءًا، وحقن الاقتصاد بالدفوعات قصيرة المدى من الرعاة الخليجيين ليس من المرجَّح أن يكون كافيًا. مقاربة مثل هذا التحدي بداخل الساحة الأمنية والأزمة المتزايدة في الاقتصاد السياسي، قد يعني أن يواجه السودان منعطفًا حرِجًا آخَر خلال عام أو نحوه، مع احتمالية محاولة قمعٍ على مدىً واسع لقوى الحرية والتغيير والمجموعات الداعمة لها FFC and its constituency.

أكثر الطرق البديلة واقعيةٍ للاستقرار، هو عبر السعي إلى احتكار قلة تواطؤيّ جيد التنظيم well-regulated collusive oligopoly لأصحاب النفوذ powerbrokers. ويُمكن الوصول لهذا عبر مفاوضات مُركَّزة حول الفضائيين الأساسيين الذين يُتبَادل فيهما النفوذ in which power is transacted؛ أي: الساحة الأمنية والقطاعات الاقتصادية التي

تنتج التمويل السياسيّ. وتحت سيناريو كهذا ستنتقل المفاوضات السياسية من تركيز حصريّ على تكوين وسلطات المجلس السيادي والتنفيذي، إلى التركيز على الحَوْكَمة الجماعية consensual governance للساحة الأمنية (عبر إحضار كل الفاعلين الأمنيين في مجلس استيعابيّ inclusive council) والتنظيم الجماعيّ consensual regulation للتمويل السياسيّ (عبر إحضار كل الذين على تأثُّر with a stake بإدارة الأعمال والاقتصاد في مجلس).

بالنسبة للديمقراطيين السودانيين فالصورة غير مُشجِّعة، ولكن من المهم جدًّا للناشطين الديمقراطيين تحليلُ القوى المُصْطَفَّة ضدهم والأزمة البنيوية للاقتصاد السياسي للسودان بدقة، ومثل هذا التحليل سيساعد في تحديد الحُلفاء المحتَمَلين والإستراتيجيات الناجحة المحتمل لدعم التغيير. النقاش المفتوح حول طبيعة النفوذ السياسي political power في السودان هو شرط مُسبَق لحركة ديمقراطية ناجحة. وهذا التحليل مُقدَّمٌ كمساهمة لهذا النقاش.

الفصل الخامس

مدخل إلى سوق الأعمال السياسي لأجل صناع السياسات

مدخل:

مختصر السياسة هذا هو مدخل إلى المفاهيم الجوهرية لمنظور «سوق الأعمال السياسي» باعتباره نظام حكم governance.

كُلُّ نَوعٍ من أنواع السياسة يتضمن معاملات نقدية فهو يتضمن عنصرًا من السوق السياسيّ. في أنظمة الديمقراطيات الراسخة والسلطوية المنظمة، نجدُ السوق السياسيّ خاضعًا لحكم القانون وحكم المؤسسات، ولكن في الأجزاء الأخرى من العالم –كالعديد من الدول في إفريقيا والشرق الأوسط بشكل أوسع– نجد هذا الهرم مقلوبًا، فالحكومة تُسيطر عليها السياسات المُعاملية النقدية monetized transactional politics، وهذا الأمر لا يتغير؛ فنحن لا نرى انبثاق دول مُؤسسية، ولكننا نرى ترسيخ أسواق الأعمال السياسية وهي مُتكيِّفة بصورةٍ جيدة، للنجاة السياسية لمُدرَاء الأعمال السياسيين ذوي المهارة في عالم مضطرب.

المناظير frameworks المسيطرة على العلوم السياسية لتحليل الدول الضعيفة والهشَّة تُخاطب سؤال: «كيف يمكن لهذه الدول أن تقوم بالتحوُّل لدول مؤسسية بصورة منظمة؟». منظور سوق الأعمال السياسية يتعامل مع أسئلة: «كيف تعمل نُظُم الحكم هذه اليوم؟ كيف تُؤثر التدخُّلات الخارجية في النظام السياسي الحقيقي على المدى القصير؟».

ما هو سوق الأعمال السياسي؟

سوق الأعمال السياسيّ يصف نظامًا من الحكم، وأيضًا طريقةً لتحليل كيف تعمل السلطة داخل هذا النظام. وعليهِ، فهذا المنظور لا يقوم فقط بتصنيف مجتمعات معينة -خاصةً تلك التي تُوصَف بصورة شائعة بالدول الهشة- ولكنه أيضًا يُوفِّر مجموعة من الأدوات لفهم كيف -بصورة واقعية- تعمل هذه الدول، وكيف غالِبًا ستستجيب للتدخلات الخارجية ولغيرها من التغيُّرات السياسية والاقتصادية.

سوق الأعمال السياسي هو نظام حكم system of governance يُدار على أساس المعاملات الشخصية، والتي فيها يتم تبادل الخدمات السياسية والولاءات بمقابل ماديّ بطريقةٍ تنافسية. يعقدُ الحاكم صفقاتٍ مع أفراد النُّخبة السياسية حول القيمة التي يجب عليه دفعها -نقدًا- أو مقابل تسهيل الوصول إلى موارد مُربِحَة أخرى كالعقودات (في مقابل دعمهم له). وهم يقومون بالضغط عليه مستعملين قدرتهم على تعبئة الأصوات الانتخابية، أو تهييج الجماهير، أو إلحاق عنف ذي ضرر.

وهذا الشكل هو شكل مُحَدَّث updated مُندَمج عالميًّا internationally integrated من السياسة العشائرية/الأبوية patrimonial politics. الأنظمة الأقدم تضمَّنت مقايضات بطيئة الإيقاع، واستعملت عملات غير قابلة للتحويل وعوائد رمزية كالوجاهة الاجتماعية. فالسوق السياسي أصبح نقديًّا بالعملة الصعبة -أصبح قائمًا على الدولار- والمفاوضات أصبحت سريعة الإيقاع. سوق الأعمال السياسي ينافس -وقد يُزِيح ويعكس عمليات- بناء الدولة والتطور المؤسسيّ.

السوق السياسي يُدار بناءً على «ميزانية سياسية»، و«سعر شراء الولاء» ونماذج رجال الأعمال السياسيين ومهارات السياسيين. وقد يكون منظَّمًا بإحكام tightly regulated، فعلى سبيل المثال؛ في حالة النظام السلطويّ المُدار بواسطة نخبة تجارية سياسية، وقد يكون غيرَ منظَّمٍ deregulated (مزادٌ من الولاءات مع العديد من المجموعات المسلحة تتقاتَل للوصول إلى الموارد)، أو قد يكون من الأشكال الوسيطة بينهما. الأسواق السياسية تَتِمُّ أَقلَمَتُها (أي: جعلها جزءًا من سوق سياسي إقليمي) بشكلٍ متزايد ولم يَعُدْ في الإمكان تقييدُها في دولة واحدة. بناءً على ذلك، فبالفعل سيكون حاكم الدولة الأضعف في الغالب خاضعًا تجاه جيرانه الأقوى.

كيف نشأت هذه الفكرة؟

نشأَ مفهوم السوق السياسي من التفاعل مع النُخبة السياسية في القرن الإفريقي. اشتُقَّت المفاهيم الرئيسية من اللغة المستعملَة عند النخبة السياسية السودانية، خاصةً عند تعاملهم مع الهوامش المتأثرة بالنزاع كدارفور. وتمَّ إدراك المنظور مباشرةً باعتباره مُتَّسِقًا مع تجربتِهم، بواسطة السياسيين والمعلقين السياسيين من عدد من الدول في شمال شرق إفريقيا، ودُوِّنَت هذه التجربة في كتاب «أليكس دي وال»:

Alex de Waal, “The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power (Polity Press 2015).

منظور سوق الأعمال السياسية يعتمد على تراثٍ غنيّ من التحليل الاقتصادي السياسي لإفريقيا والشرق الأوسط، والذي يتضمن نظريات العشائرية/الأبوية الجديدة neo-patrimonialism، والزبائنية clientilism، والكلبتوقراطية (حكم اللصوص) kleptocracy، والتسويات السياسية political settlements، والعشائرية/الأبوية التنموية developmental patrimonialism والدولة العميقة deep state. ويختلف هذا المنظور من هذه المناظير في أنه يركِّز بشكل خاص على الطبيعة النقدية والتنافسية لعلاقات الزبون (العميل patron-client)، وعلى الطبيعة المؤقتة والمتغيرة للصفقات المُبرَمة، وعلى تَكَيُّفَاتها مع بيئة مُضطربة، وعلى ديناميكية النظام بشكل كليّ، وعلى اندماج أنظمة الرعاية/المحسوبية patronage خلال الأقاليم وعالميًّا.

ما هي المفاهيم الرئيسية لتحليل سوق الأعمال السياسي؟

الميزانية السياسية: وهذا المفهوم يشير إلى الدُفوعات التي يمتلكها السياسي والتي يستطيع/ تستطيع إنفاقها بدون الحاجة إلى تبريرها to account for them، والتي في الغالب تُنفَق في تأجير الولاءات أو شراء الخدمات السياسية، ولكن أيضًا يمكن استعمالها للثراء الشخصيّ أو مشاريع المُباهاة والغرور. وهذه الميزانية قد تتداخل مع الميزانية الرسمية (العامة) ممثلةً هامشًا من الفساد. الميزانية السياسية على الرغم من ذلك بعيدة من الفساد بشكل أساسيّ، لأن الدفوعات يُعَاد تدويرها عبر نظام الرعاية/ المحسوبية patronage، وأيضًا في ذلك يتم اعتبارها قانونية/ شرعية بواسطة الطبقة السياسية. ونحن نُطوِّر مناهج لتمييز مصادر التمويل السياسي (والقيود السياسية المرتبطة بهذه المصادر) ولتقدير وتتبُّع حجم الميزانيات السياسية.

سعر الولاء: وهذا المفهوم يشير للسعر القائم المُطَالَب به لشراء الولاء السياسي أو التعاون، أو أي خدمة سياسية معينة بواسطة فرد في الطبقة السياسية. وهذا السعر قد يختلف باختلاف ظروف السوق: سيزيد إذا زاد عدد المُطالِبين claimants للحاكم، أو زاد عدد المُشترِين المتنافسين في السوق، وسينخفض إذا تناقص التنافس السياسي. والمهمة الأساسية لمدير الأعمال السياسيّ هي الاستفادة من ميزانيته/ميزانيتها السياسية بأكبر قدرٍ من الفعالية، لتأمين القدر الكافي من الولاءات السياسية للحفاظ على النفوذ، أو تَبَنِّي مشروع سياسيّ. معرفة الميزانيات السياسية وأسعار الولاءات، تسمح لنا بالتنبُّؤ بحيوية الفاعلين السياسيين.

مهارة وخطة الأعمال السياسية: بعض مديري الأعمال السياسية الفاعلين لديهم شبكات أوسع ومهارات سياسية أفضل وسمعة أنظف من غيرهم. لديهم أهداف سياسية مختلفة. إستراتيجيات رواد الأعمال السياسيين ومدراء الأعمال السياسيين، يمكننا نمذَجَتَها عبر النماذج القياسية لمدارس الأعمال (في القطاع التجاري)، مثل نموذج «القوى الخمسة» التي تُشكِّل المنافسة الصناعية لمايكل بورتر. و-أخيرًا- بينما رائد الأعمال السياسي الذي لا يتمتع بالمهارة سيتلاشى بسرعة في الغالب، فإن المدير التنفيذيّ السياسي عالي المكانة، والذي يفقد مهارته قد يُسبِّب الخراب. وربما السبب الأكثر شيوعًا للصراعات المسلحة والأزمات السياسية، هي الأخطاء من قِبَل مُديري الأعمال السياسيين في أعلى الهرم.

بنية وتنظيم السوق السياسي: الأسواق السياسية تتركَّب وتتنظَّم بطرقٍ مختلفة. العناصر الأساسية تتضمن تنظيم الدخول للسوق نفسه، ومدى الاندماج الإقليمي، وبنية ووتيرة الصفقات، والشبكات ودوائر المعلومات.

معرفة هذه العوامل بالإضافة إلى تحليل الظروف القائمة للسوق السياسي، سيسمح لنا بالقيام بتقييمات حول المسارات السياسية، وكيف سيستجيب النظام السياسي للصدمات والتدخلات ... إلخ.

الاضطراب Turbulence: الكيفية الفوضوية ظاهريًّا لنظام، والتي تتذبذب على الآماد القصيرة من الزمن، ولكنها رغم ذلك تُحافظ على بنية قابلة للملاحظة على الآماد الأطول من الزمن، وتستجيب بطرق قابلة للتنبؤ بصورة واسعة للصدمات الخارجية والداخلية. منظور سوق الأعمال السياسي مُصَمَّم لشرح كيفية عمل أنظمة الحكم في بيئة إقليمية وعالمية، تتصف بالاضطراب المستمر بدلاً من الثبات والنظام.

الهيمنة الذكورية :Hegemonic masculinity السوق السياسي ذكوريٌّ من ناحية الهيمنة، بمعنى أنّ اللاعبين المهيمنين فيه تقريبًا كلهم رجال، وأيضًا بمعنى أن الأفراد من غير النخبة –ما يتضمن تقريبًا كل النساء والشباب– يتم تقييمهم فقط كَسِلَع.

سوق الأعمال السياسي، والشعبوية الأخلاقية moral populism والتشاركية العامة public mutuality:

سوق الأعمال السياسي هو إحدى «ثلاثة أنماط من المنطق» التي طَورها برنامج بحوث العدالة والأمن. النمطان الآخران هما «الشعبوية الأخلاقية» و«التشاركية العامة». الشعبوية الأخلاقية هي الدور الاجتماعيّ والسياسي الذي يلعبه الإقصائيّ exclusivist والهويات والقيم المُشبَعَة أخلاقيًّا. فترات وحركات الشعبوية الأخلاقية في الغالب تكون مُتجذِّرة في مخزونٍ قِيَمِيٍّ في

غاية المحلِّية والخصوصية، ولكنهَا أيضًا تَتَّكِل عَلَى الأشكال الثقافية المُعاصرة والعالمية، ما يتضمن التطرُّف العسكري militant extremism. التشاركية العامة هي الخطاب وممارسة الحياة العامة، بناءً على المعايير والقوانين التي تمثل قِيَم الاحترام للأفراد. ويتمظهر هذا بطرق مختلفة كالسلوكيات الشخصية التي تحافظ على النزاهة، والقيم الاجتماعية للعدالة والتحضُّر والاستيعاب والحوار.

الشعبوية الأخلاقية تنبثقُ من أزمة في التشاركية، وغالبًا ما تكون مرتبطة بصدمة مجتمعية كبرى؛ كالغزو والقهر والحروب الأهلية والانهيار الاقتصادي للدرجة التي ينهار فيها الحكم المؤسَّسي، أو وجود حكومة طُغيان أو ثورية تطلق العَنان لعمل مجازر جماعية. وتقريبًا في كل دول إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط الأوسع، كانت هنالك صدماتٌ مجتمعية من هذه الأنواع، وانبثقت الخطابات الشعبوية الأخلاقية في وجودها.

في أعقاب الكارثة، وعند كل هذه الصدمات الهائلة، يُعَاد تشكيل العلاقات المجتمعية بصورة جوهرية. لا يُعَاد فيها بناء أشكال التشاركية التي كانت موجودة سابِقًا، بل يتنافس الناس بصورةٍ عنيفة على القيم والرموز والممارسات الاجتماعية، وتنبثق حركات سياسية شعبوية جديدة، كما يُعَاد تأسيس المؤسسات التي تمَّت بعثرتها، ربما بنفس الشكل الخارجي، ولكن نابضة بعلاقات اجتماعية سياسية مختلفة. وبصورة نموذجية، نرى الشعبوية الأخلاقية وسوق الأعمال السياسي يسيران يدًا بيد، فالاثنان يتغذَّيان على بعضهما: رواد الأعمال السياسيون يتوسَّلون بخطابٍ شَعبوي أخلاقي لتعبئة الدعم وإقصاء الآخرين، بينما الشعبويون الأخلاقيون يستغلون إستراتيجيات الأعمال السياسية ليبقوا ويزدهروا. فعلى سبيل المثال؛ من الصادم أن نرى لأيِّ درجة «القاعدة» و«داعش» صريحون في إستراتيجياتهم التنظيمية المَبنِيّة على سوق الأعمال.

إعادة تفعيل التشاركيّة العامة في مثل هذه الظروف، تحتاج حساسيَّة تجاه الصدمات التي مر بها بعض الشعب مؤخَّرًا، وكيف تمَّ اختبارها بواسطتهم بجانب الانتباه للكيفية التي يمكن عبرها بناء المؤسسات بطريقة تتلاءم مع منطق كل من سوق الأعمال السياسي والشعبوية الأخلاقية، وإعادة التوجيه نحو نهايات أخرى.

لأي درجة يكون سوق الأعمال السياسي عنيفًا؟

الأسواق السياسية في الغالب عنيفة بطُرُق مختلفة. العنف هو أحد آليات عقد الصفقات، والذي عبره يستطيع لاعب ثانويّ أن يُطالِب بحقوقه، أو يحاول أن يساوِم لسعر أعلى، ويمكن لحاكم أن ينازعه في حقوقه، أو أن يدفعه ليخفض سعره. ويمكن استعمال العنف لمحاولة الإضرار أو تدمير الداعمين لغريم أو مطالب claimant، وعليهِ، تخفيض قيمته في السوق. ويمكن أن ينشأ العنف من خطأ، فقد يُخطئ مديرُ أعمالٍ سياسيّ في الحكم على السوق، أو قد يُخطِئ قراءةَ غُرَمائِه.

لا يَندَلِع النزاع المسلح في السوق السياسي بسبب عداوة عميقة، أو بسبب اختلاف لا يمكن التعايش معه، فالأعداء هم الخصوم بسبب ظروف. وكما أن صديق اليوم قد يكون عدوَّ الغد، فكذلك خصم اليوم قد يكون حليفَ الغد. ولهذا السبب فأفراد النخبة السياسية والعسكرية قد يكونون وَدُودِين ولطِيفِين تجاه بعضهم خارج ساحة المعركة.

بعض العنف الذي نشاهده في سوق الأعمال السياسي والذي يتضمن التجنيد الإجباري للشباب والأطفال، وقابلية التخلُّص من المقاتلين في المعركة

expendability of fighters، واغتصاب وخطف النساء والبنات: كلها تنشأ من هذا التسليع للأشخاص الذين هم ليسوا أعضاء من هذه النخبة.

تاريخيًّا، الحلقات الأكبر من الحروب واسعة المدى أو الفظاعات الجماعية قد ارتبطت ببناء الدولة أو الثورة، وليس مع السوق السياسي. فعلى سبيل المثال؛ مستوياتُ العنف خلال ما أطلق عليه إريك هوبسبوم Eric Hobsawm «عصر التطرف» منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب الباردة، كانت أعلى من تلك التي حصلت خلال كل أنظمة سوق الأعمال السياسي اليوم تقريبًا. فغالبًا ما يتْبع عنفُ تكوين الدولة أو العنف الثوري، أو العنف الثوري المضاد، منطقًا يقوم على القضاء على الأعداء وتطهير الحركات الجماعية. أما في منطِق السوق السياسيّ، فإن العنف بشكل أساسيّ وسيلة لعقد الصفقات، ولكن العنف عُملَة سعرها بالتحديد غير معلوم حتى يتم صرفها. الحالات المُتطرِّفة من العنف في الأسواق السياسية، ينشأ غالبًا بسبب أخطاء من مديري الأعمال السياسيين، وهذه الأخطاء يتم اكتشافها عندما يُوَلِّد العنف واسعَ المَدَى منطقه الخاص من التصعيد والانتقام، مع نتائج غير مُتَنبَّأ بها وفي الغالب عكسية.

من الصعب بصورة جديرة بالملاحظة استِئصالُ العُنف من سوق الأعمال السياسي. اتفاقيات السلام والمعاهدات الأمنية ستقوم بإعادة تشكيل العنف بدلاً من إنهائه، مُحَوِّلَة العنف نحو أولئك المَقصِيُّون من الصفقة. ورواد الأعمال السياسيُّون سيواجهون مُحَفِّزَات للمطالبة بحصة أفضل.

هل يمكن لسوق أعمال سياسي أن يُحقق الاستقراروبناء الدولة؟

الأسواق السياسية قد تكون في غاية عدم الاستقرار، ويمكن أن يحصل

ذلك لعدد من الأسباب: في حالة سوق ضعيف التنظيم، يمكن لداخلين جُدُد ذوي أموال أو أسلحة، أن يقوموا بمطالبات تُزعزِع استقرار العلاقات القائمة. وفي حالة سوق مُحكَمِ التنظيم يسيطر عليه مدير تنفيذي سياسي وحيد، قد يكون التحوُّل لمدير تنفيذي سياسي آخر مُزعزعًا للاستقرار بصورة عالية.

قد يواجه الحكَّام أزمة إذا كانت ميزانياتهم السياسية غير كافية، إما لأن أموالهم تنفد منهم، أو لأن سعر الولاء قد ارتفع فوق ما يستطيعون توفيره. قد يرتفع السعر بسبب وجود دافعين خارجيين جُدُد دخلوا غرفةَ المزاد (الحكومات الجارة مثلاً، أو قد يكون راعِيًا عالميًّا).

السوق السياسي القائم على الريع -كعوائد النفط أو المساعدة الأجنبية- قد يتحول إلى نظام سياسي مركزي مُحكَم التنظيم حين تكون هذه الدفوعات وفيرة، أو قد يتوقف عن العمل إذا جفَّت هذه الدفوعات.

يمكن أيضًا أن ينشأ الاستقرار إذا اجتمع المُموِّلُون السياسيون مع بعضهم، فعلى سبيل المثال؛ إذا كان النظام السياسي يعتمد على رجال الأعمال التجارية businessmen لتوفير الدعومات السياسية، إذا خلق هؤلاء الداعمون كارتيلاً وأصرُّوا على مجموعة من القواعد، فمن المُرجَّح أنهم سيستطيعون أن يضغطوا السياسيين للموافقة عليها.

اتفاقيات السلام قد توفر تقسيمًا مستقرًّا للريع، ولكن فقط بشرط أن تظل الظروف الحالية للسوق مستمرة، فإذا تغيرت القيمة السُوقية للموقِّعين على اتفاقية، فسيكون هنالك حافزٌ قويّ لإعادة التفاوض حول الصفقة. علاوة على ذلك، فمُعظَم اتفاقيات السلام تُقصِي بعضَ الفاعلين، ويمكن لهذه الاتفاقيات

أن تؤدي غرضها فقط إذا تقبَّل هؤلاء المَقصِيُّون حالتَهم أو تم قَمعُهُم.

تحت ضغوط السياسات النقدية التنافسية يكون من غير المرجَّح أن يؤدي التحول عن الحكم السلطوي إلى الوصول لديمقراطية مؤسسية، بل من المرجَّح أكثر أن تقود لسوق أعمال سياسي غير مُنظَّم، ومن المُحتمل أن يكون عنيفًا. الزبائنية المنظمة regulated clientism داخل نظام عشائري/أبوي منظم ordered patrimonial system، ستصبح مزادًا غير منظم للولاءات في دولة في حالة انهيار.

في الغالب إذا لَمَحْنا مؤسسة فاعلة في نظام سوق سياسي، فإن هذا يحصل لأن ظروف السوق السياسي تحمي تلك المؤسسة. عادةً سينشأ هذا عندما يكون هنالك داعم في وضع جيد، والذي -لأي سبب كان لاعتقادٍ شخصيٍّ أو نيَّةٍ حسنة، أو طموح سياسي يقتضي سمعة من النزاهة التكنوقراطية- يسعى لتعزيز المصلحة العامة بدلاً من الفائدة الحزبية، ولكن هذا الشكل من التنظيم سيستمر فقط طالما استمرت هذه الظروف، فإذا انتقل الداعم أو الفرد إلى موقع آخر أو فقد نُفوذه، فإن فقاعة النزاهة ستنفجر.

كيف يرتبط سوق الأعمال السياسي بالفساد، ونظام حكم اللصوص و اقتصادات الحروب؟

سوق الأعمال السياسي مرتبط بصورة وثيقة بالفساد المُنَظَّم، واعتقال الدولة بواسطة الكارتيلات المجرمة، والكلبتوقراطية (حكم اللصوص)، ونظام حكم أمراء الحروب warlordism، واقتصادات الحروب. فالفساد يُسهِّل اختراق السوق السياسي للنظام المؤسسي institutionalized

system، ولكن التحليل المنطلِق من نموذج سوق الأعمال السياسي يُبدي مظاهر مختلفة، ويستَتْبِعُ توصياتِ سياساتٍ policy prescription مختلفة.

يتداخَل الفساد مع التمويل السياسي، ولكنهما ظاهرتان منفصلتان. أغلب مصادر التمويل للميزانيات السياسية شرعية قانونيًّا (الريع النفطي، والتعاون الأمني، والتبرعات التجارية)، وأكثرُ الإنفاق السياسي هو إما إنفاق قانونيّ، أو إعادة تدوير لتمويل غير شرعيّ خلال مكافآت نظام الرعاية/المحسوبية patronage payoffs. تحليل التمويل السياسي يوضِّح طبيعة الفساد في الدولة، وما ينبغي القيام به للتعامل مع هذا الفساد.

التعريف المألوف لنظام الحكم الكلبتوقراطي kleptocracy هو حكمُ اللصوص. وتعريف السوق السياسي لهذا النظام: هو تطبيق آليات السوق الخاصة بالعرض والطلب على فاعلية أعضاء الخدمة العامة، والذي سيسمح بالسرقة.

المجرمون الاقتصاديون يدفعُهُم الطمع وحده، ويستعملون المنصب السياسي بصورة وحيدة للغِنَى الشخصيّ. رواد الأعمال السياسيين يتبنون أهدافًا سياسية داخل نظام يجبرهم على المنافسة في سوقٍ سياسيّ أو الفشل، فهدفهم هو النفوذ، وأرباحهم هي ميزانيتهم السياسية -والتي يُعادُ استِثمار معظمِها في مشاريعهم السياسية- خاصةً مكافآت الرعاية/المحسوبية. يمكنهم أيضًا أن يُراكموا ثروة خاصة. وفي بعض الحالات قد يكون هذا دافعهم الأساسيّ لدخول السياسة، ولكن منظور سوق الأعمال السياسيّ يسمح لنا أن نفهم لماذا ينتهي المطاف بسياسيّ لديه أجِندَة خاصة بتعزيز المصلحة العامة، أو

هدف أيديولوجيّ، أو دفاع عن مجتمع؛ إلى أن يعمل كرائد أعمال سياسيّ رغمًا عن ذلك، أو أن يفشل على جانب الطريق.

التعريف التقليدي لاقتصاد الحرب أنه اقتصاد مركزيّ التخطيط مُكَرَّس للإنتاج لدعم المجهود الحربي. في حقبة «الحروب الجديدة» توسَّع التعريف ليشمل قيادة عدائيات بطريقة تهدف لاغتناء المحاربين الأساسيين، على سبيل المثال؛ عبر التواطؤ ما بين الأحزاب المُتحاربة، وإدخال الفصائل السياسية والعصابات المجرمة. هذا النوع الثاني من اقتصاد الحرب هو نوع من سوق الأعمال السياسي، ولكن بعض -وليس كل- أسواق الأعمال السياسية في أوقات الحروب، تُعتبَرُ اقتصادات حروب بالمعنى الضيِّق؛ لكونها تُدار بهدف الاغتناء الشخصي للمحاربين. سوق الأعمال السياسي السيء الإدارة قد ينهار نحو حربٍ تؤدي إلى إفلاس الاقتصاد وإفقار المحاربين.

أهمية هذه التفريقات تَظهَر جزئيًّا في حقيقة أنَّ الأدوات التقنية للتعامل مع الفساد؛ لن تُفَكِّكَ سوق الأعمال السياسي نفسه. الحملة ضد الفساد وتدفُّق التمويل غير الشرعي وضد حكم العصابات gangsterism أو التربُّح من الحروب، عبر استعمال أدوات مثل العقوبات والملاحقات القانونية؛ قد تؤدي للقبض على مجرمين، ولكنها ستُعيد تشكيل reconfigure السوق بدلاً من تحويله transforming. وفي الحقيقة هنالك خطرٌ من أن حملات قانونية معيَّنة قد تؤدي إلى زَعزعة استقرار سوق الأعمال السياسيّ، والتي قد تقود إلى العنف.

مقتضيات السياسات **Policy Implication**:

منظور سوق الأعمال السياسيّ لا يوفِّر قالَبًا واحدًا لصُنع السياسات أو البرامج، ولكنه عِوضًا عن ذلك يُنتِجُ مجموعةً متنوِّعة من الأدوات التحليلية والقياسية لفهم الحالة المعينة أو التدخل المعيَّن، جاعلاً من الممكِن لصانع السياسة أن يفحص السيناريوهات المُحتملة وآثار التدابير السياسية.

s a